د ـ دالة صافي الصادرات:

X = -1580 - 0.01404 Y - 142.2 r

(-0.94) (-1.165) (-1.198)

Adjusted R2 = 0.014 F - Statistics = 1.19 N = 30 D.W = 0.667

ومن الدوالّ السابقة، يمكننا الحصول على الآتي:

ـ معامل حساسية الإنفاق للتغيرات في سعر الفائدة d = 368.2

ـ معامل حساسية الطلب على النقود للتغيرات في الدخل الحقيقي c1 = 0.62013

ـ معامل حساسية الطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة c2 = 240.7

وبالتعويض في معادلات (مضاعف الإنفاق ومضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية) نحصل على النتائج التالية:

ـ مضاعف الإنفاق 1.13 = ↑1

ـ مضاعف السياسة المالية = 0.9091

ـ مضاعف السياسة النقدية = 1.3304

٣ ـ أهم الملاحظات حول نتائج القياس

أ ـ توضح النتائج، أنه خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)، كان الاقتصاد المصري يفتقر إلى آلية انتقال الأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وخصوصاً في ما يتعلق بسعر الفائدة. فكما هو موضح من النتائج، يشير التقدير الإحصائي لنموذج كلي مبسط للاقتصاد المصري، إلى الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي C، والإنفاق الحقيقي المرتبط بالقطاع الخارجي X، والطلب على النقود Md، وكلها متغيرات اقتصادية كلية، لا ترتبط معنوياً بسعر الفائدة الحقيقي، في ما عدا الإنفاق الاستثماري. فقد كان ارتباطه معنوياً مع سعر الفائدة، وهذا يعكس حقيقة أن الأفراد المستهلكين في الاقتصاد المصري، لا يستجيبون في قراراتهم للتغيرات في سعر الفائدة الحقيقي.

ب ـ يتبين من نتائج تقدير المعادلة الرقم (١)، أن الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد المصري، بلغ في المتوسط نحو ٠،٨٩ وذلك خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥). وقد كان ارتباط الإنفاق الاستهلاكي عكسياً وغير معنوي مع سعر الفائدة. ومن المتفق عليه ـ طبقاً للنظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية ـ أن العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة المحلي والإنفاق الاستهلاكي، ليست واضحة ومحددة تماماً، وتوضح نتائج التقدير أن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وسعر الفائدة في الاقتصاد المصري هي علاقة عكسية، فإنه يمكن القول إن الأفراد المستهلكين في الاقتصاد المصري لا يكترثون كثيراً للتوقعات عند اتخاذ قرار الاستهلاك.

ج ـ في ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري، توضح نتائج تقدير المعادلة الرقم (٢)، أنه كان

يرتبط وبصورة معنوية إحصائياً بكل من معدل الفائدة المحلي الحقيقي، ومستوى النشاط الاقتصادي، معبَّراً عنه بمستوى الناتج المحلي، أو الدخل الحقيقي. ارتباط الإنفاق الاستثماري عكسياً بسعر الفائدة، ينبع من حقيقة اقتصادية مؤداها أن سعر الفائدة المحلي، ما هو إلا تكلفة الاستثمار، أو أنه يمثل تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بالاستثمار. والارتباط الطردي بين الإنفاق الاستثماري والدخل المحلي الحقيقي (مبدأ المعجل في الاستثمار)، يعكس حقيقة أن مستوى الاستثمار الخاص في مصر يرتبط طردياً مع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي، كما أنه يرتبط أيضاً بالعديد من المتغيرات المفسرة الأخرى، والتي تتحكم في تشكيل المناخ الاستثماري، حيث لم تتجاوز قيمة R2 ٧٥ بالمئة.

د ـ تسلك دالة الطلب على النقود سلوكاً كينزياً نمطياً، كما هو موضح في نتائج القياس للمعادلة الرقم (٣)، حيث يبدو أن الطلب على النقود بدافع المعاملات، يرتبط طردياً ومعنوياً بالدخل، بينما يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة عكسياً، ولكن ليس معنوياً إحصائياً، مع سعر الفائدة؛ ويظل الاحتمال قائماً، بأن التغيرات في الطلب على النقود بنوعيه في مصر، يرتبط أيضاً بالعديد من المتغيرات المفسّرة الأخرى، حيث كانت قيمة R2 لا تتجاوز ٥٤ بالمئة.

هـ ـ يرتبط صافي الصادرات (نتائج قياس المعادلة الرقم (٤)) عكسياً مع الدخل المحلي الحقيقي، وذلك لكون الصادرات تمثل إنفاقاً تلقائياً لا يرتبط مباشرة بمستوى الدخل المحلي (وفقاً لما تقول به دالة الطلب على الواردات). وتوضح النتائج أيضاً، أن صافي الصادرات يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة. وتفسير ذلك، أن التغيرات في سعر الفائدة من المتوقع أن تمارس تأثيراً عكسياً على سعر الصرف (قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية)، بينما يرتبط سعر الصرف طردياً بصافي الصادرات، وذلك وفقاً لمنهج المرونات في ميزان المدفوعات، ولكن لم يكن أي من هذه المعلمات معنوياً إحصائياً، وكانت قيمة R2 صغيرة جداً.

و ـ توضح النتائج، أنه وفقاً لآلية انتقال الأثر التي كانت سائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)؛ كانت قيمة مضاعف الإنفاق المحلي لا تزيد على ١,٢ ولا تتعدى قيمة مضاعف السياسة المالية الواحد الصحيح، بينما كان مضاعف السياسة النقدية يزيد قليلاً على الواحد الصحيح، وهذه النتائج المنخفضة للمضاعفات في الاقتصاد المصري، تعني أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية من جهة، والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ضعيفة جداً، وتأخذ الاتجاه من الأول إلى الثاني.

خلاصة

تستنتج الدراسة من قياس فاعلية السياسة المالية والنقدية في التغلب أو التأثير في تقلبات الدورة الاقتصادية، باستخدام نموذج (IS/LM)، أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية من جهة، والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ضعيفة جداً، وتأخذ الاتجاه من الأول إلى الثاني، كما أثبتت الدراسة سيادة السياسة المالية على السياسة النقدية، مما كان له الأثر السلبي في فاعلية السياسة النقدية، الأمر الذي أفقد السياسة النقدية آلية انتقال الأثر عن طريق سعر

الفائدة. فكما هو متفق علية طبقاً لنموذج (IS/LM)، أن التغير في عرض النقود، مع ثبات الطلب عليها، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة؛ وهذا من المفترض أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي. وقد أوضحت نتائج القياس صحة العلاقة العكسية، ولكنها لم تكن معنوية إحصائياً، حيث اعتمدت الدراسة على معدل إقراض البنوك كمؤشر لقياس سعر الفائدة، والذي كان ذا استجابة ضعيفة للتقلبات الاقتصادية، خصوصاً في ضوء الانتقال إلى خطة استهداف التضخم في مصر.

لقد قدمت هذه الدراسة إثباتاً تطبيقياً ضد استخدام السياسة المالية كسياسة تثبيتية للتقلبات الاقتصادية، خصوصاً في ظل تبعية وعدم استقلال البنك المركزي في مصر.

كما تشير الدراسة ـ كما أشارت الدراسة المقدمة من صندوق النقد الدولي (IMF) في العام ٢٠٠٨ ـ إلى امكانية تطبيق سياسة نقدية ومالية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية في مصر في فترة ما بعد ٢٠٠٥، وهي بداية استهداف تخفيض التضخم، والمناداة باستقلالية البنك المركزي.

الجدول الرقم (٣)
مكونات الإنفاق الحكومي (بالنسب المئوية)

الفترة	المرتبات	الدعم	مدفوعات الفوائد	الأخرى
٨١/١٩٨٠	١٣,٨	١٥	٤,٤	٦٦,٩
٨٢/١٩٨١	١٣,٧	٢٠,١	٣,٥	٦٢,٧
٨٣/١٩٨٢	١٣,١	١٢,٢	٥,٣	٦٩,٥
٨٤/١٩٨٣	١٥,١	١١,٤	٦,٤	٦٧,١
٨٥/١٩٨٤	١٥,٩	١٠,١	٦,٣	٦٧,٦
٨٦/١٩٨٥	١٤,٢	١٢	٦,٣	٦٧,٥
٨٧/١٩٨٦	١٥	٦,٧	٧,٥	٧٠,٧
٨٨/١٩٨٧	١٣,٧	٩,٥	٦,٩	٦٩,٩
٨٩/١٩٨٨	١٥,٦	٧,٧	٩	٦٧,٦
٩٠/١٩٨٩	١٧,٧	٥,٧	١٠,٧	٦٥,٩
٩١/١٩٩٠	١٥,٣	٧,١	١٢,٤	٦٥,٢
٩٢/١٩٩١	١٢,٨	٦,٨	١٣,٢	٦٧,١
٩٣/١٩٩٢	١٤,٤	٥,٩	١٩,١	٦٠,٦
٩٤/١٩٩٣	١٣,٨	٤	١٨,٤	٦٣,٧
٩٥/١٩٩٤	١٦,٦	٤,٨	١٧,٨	٦٠,٧
٩٦/١٩٩٥	١٩,٣	٥,٨	١٨,٨	٥٦,١

يتبـــع

تابـــع

٩٧/١٩٩٦	٢٠,٧	٥,١	١٨	٥٦,١
٩٨/١٩٩٧	٢١,٧	٤,٩	١٥,٢	٥٨,١
٩٩/١٩٩٨	٢٢,٣	٤,٥	١٦,٢	٥٧
٠٠/١٩٩٩	٢٢,٤	٤,٥	١٦,٦	٥٦,٥
٠١/٢٠٠٠	٢٣,٥	٤,١	١٣,٩	٥٨,٤
كانون الثاني ٢٠٠٢	٢٢,٧	٤,٤	١٦,١	٥٦,٨
شباط ٢٠٠٣	٢٢,٦	٤,٦	١٧,٢	٥٥,٥
آذار ٢٠٠٤	٢٢,٦	٦,٣	١٨,٥	٥٢,٦
نيسان ٢٠٠٥	٢٣,١	٧,٧	١٨,٢	٥١,١

المـــصـــدر : Mohamed Hassan, «Procyclicality, Fiscal Dominance, and the Effectiveness of Fiscal Policy in Egypt,» (2007), p. 120, <http://www.bancaditalia.it/studiricerche/convegni/atti/fiscal_policy/Session%201/Hassan.pdf>.

الجدول الرقم (٤)
المؤشرات الاقتصاددية الكلية للاقتصاد المصري في الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥
ومدخلات نموذج (IS/LM)

السنـــوات	IM	ET	IT	CT
١٩٧٥	١٥٣٩,٣٠٠	٢,٥٥٥٥٨٤	٥٦٢٨,٠٠٠	١٠١٨٩,٠٠
١٩٧٦	١٤٨٩٠,٨٠	٢,٥٥٥٥٨٤	٦١٦٨,٠٠٠	١٢٧١١,٠٠
١٩٧٧	١٨٨٤,٣٠٠	٢,٥٥٥٥٨٤	٧٨٣٢,٠٠٠	١٥٢٢٠,٠٠
١٩٧٨	٢٦٣٢,٢٠٠	٢,٥٥٥٥٨٤	٩٩٧١,٠٠٠	١٨٦٩٨,٠٠
١٩٧٩	٢٦٨٦,٠٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٧٨٤٩,٠٠٠	١٣٤٢٥,٠٠
١٩٨٠	٣٤٠١,٩٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٩٥٠٦,٠٠٠	١٨٠٨٨,٠٠
١٩٨١	٦١٤٧,٤٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٦١٦٢,٠٠٠	١١٥١٦,٠٠
١٩٨٢	٦٣٥٤,٥٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٥٩١٦,٠٠٠	١٥٢٠٤,٠٠
١٩٨٣	٧١٩٢,٧٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٦٤٠٢,٠٠٠	١٧٤٢٥,٠٠
١٩٨٤	٧٥٣٦,١٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٧٠٠٠,٠٠٠	١٨٩٤٧,٠٠
١٩٨٥	٧٧٧٢,٨٠٠	١,٤٢٨٥٧١	٧٣٨٤,٠٠٠	١٩٧٧٦,٠٠
١٩٨٦	٨٠٥١,٤٠٠	١,٤٢٨٥٧١	١٠٩٢٨,٠٠	٢٠٣٩٥,٠٠
١٩٨٧	١١٣٥٧,٨٠	١,٤٢٨٥٧١	١٤٠٨٥,٠٠	٢٢٧٠٤,٠٠
١٩٨٨	١٦٣٠٨,٦٠	١,٤٢٨٥٧١	١٤٠٣٧,٠٠	٢٥٠٧٣,٠٠
١٩٨٩	١٦٦٢٣,٧٠	١,١٥٣٨٠٢	١٤٦٠١,٠٠	٢٧٦١٧,٠٠

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٠	٢٤٨٢٣,٢٠	٠,٦٤٥١٦١	١١١٥٧,٠٠	٣١٥٧٣,٠٠
١٩٩١	٢٥٢١٦,٢٠	٠,٣١٨٦٧٤	١٠٠٢٣,٠٠	٣٥٥٣٣,٠٠
١٩٩٢	٢٧٦٥٦,١٠	٠,٣٠١٠٥١	٧٨٢١,٠٠٠	٤٠١٧٧,٠٠
١٩٩٣	٢٧٥٥٣,٨٠	٠,٢٩٨٢٨٥	٨٨١٢,٠٠٠	٤٥١٢٦,٠٠
١٩٩٤	٣٤٥٩٨,٩٠	٠,٢٩٥٤١٢	١٠٥٦٣,٠٠	٥٢١٨٥,٠٠
١٩٩٥	٣٩٨٩٢,٠٠	٠,٢٩٤٧٩٤	١١٤٤٢,٠٠	٦٠١٥٢,٠٠
١٩٩٦	٤٤٢١٨,٠٠	٠,٢٩٤٨٥٥	١٧٥٩٣,٠٠	٦٣١٧٤,٠٠
١٩٩٧	٤٤٧٦٩,٠٠	٠,٢٩٥٠٩٠	١٥٧٣٨,٠٠	٧٢٩٦٨,٠٠
١٩٩٨	٥٤٧٧١,٠٠	٠,٢٩٥١٥٩	١٨٦٣٥,٠٠	٧٩٧٢٤,٠٠
١٩٩٩	٥٤٣٩٩,٠٠	٠,٢٩٤٥٣٣	١٨١٢٧,٠٠	٨٤٥٧٣,٠٠
٢٠٠٠	٤٨٦٤٥,٠٠	٠,٢٨٨٠١٨	١٧٦٧١,٠٠	٨٧٥٥٨,٠٠
٢٠٠١	٥٠٦٦٠,٠٠	٠,٢٥١٦٩٩	١٥٦٦٣,٠٠	٨٢١١٢,٠٠
٢٠٠٢	٥٦٤٨٠,٠٠	٠,٢٢٢٢٣٧	١٥٤٢٢,٠٠	٧٧٨٠٧,٠٠
٢٠٠٣	٦٥٠٨٢,٠٠	٠,١٧٠٩١٤	١٣٩٩٨,٠٠	٦٣٩٠٩,٠٠
٢٠٠٤	٧٩٧٠٨,٠٠	٠,١٦١٣٨٩	١٣٣٨٣,٠٠	٦٨٦٢١,٠٠
٢٠٠٥	*NA	٠,١٧٣٠٤٦	١٧٢٩٤,٠٠	٨٢٥٨٢,٠٠

IM = الواردات
ET = سعر الصرف
IT = الإنفاق الاستثماري الحقيقي
CT = الانفاق الاستهلاكى الحقيقى
* = بيانات غير متاحة وتم تقديرها باستخدام إحد الوسائل الإحصائية

الجدول الرقم (٥)

المؤشرات الاقتصاددية الكلية للاقتصاد المصري في الفترة مابين ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥

Years	YT	XT	RT	NR	MS
١٩٧٥	١٣١٦٦,٠٠	NA	NA	NA	٦٢٠٩,٥٥٨
١٩٧٦	١٦٨٢٥,٠٠	NA	٣,٩٧٢٠٠٠-	٥,٠٠٠٠٠٠	٧٨٢٢,٦٤٢
١٩٧٧	٢٠٦٠٣,٠٠	١٩١١,٦٠٠-	٠,٩٩٤٠٠٠-	٦,٠٠٠٠٠٠	١٠٤٨٥,٠٥
١٩٧٨	٢٤٥٦٢,٠٠	٢٢٧١,٨٩٠-	٠,٧٢٨٩٠٠-	٧,٠٠٠٠٠٠	١٣٣١٨,٩٤
١٩٧٩	١٧٦٩٠,٠٠	٣٥٦٣,١٠٠-	٨,٤٣٨٠٠٠-	٨,٠٠٠٠٠٠	٩٧٧٧,٥٧١
١٩٨٠	٢٤٠٥٧,٠٠	٢٩١٠,٨٠٠-	٣,٩٧٩٠٠٠-	٩,٠٠٠٠٠٠	١٤٨٠٥,١٤
١٩٨١	١٥٣٢٢,٠٠	٣٨٦٩,٣٠٠-	١٣,٦٤٩٠٠	١١,٠٠٠٠٠	١٩٣٧٩,٥٧

يتبـــع

تابـــع

١٩٨٢	١٨٨٠١,٠٠	٣٦٤١,٩٠٠-	٥,٣٤٣٠٠٠	١٢,٠٠٠٠٠	٢٥٤١٦,٧١
١٩٨٣	٢١٥٣٨,٠٠	٤١٩٢,٦٠٠-	٦,١٩٣٠٠٠	١٣,٠٠٠٠٠	٣١١٦٧,٤٣
١٩٨٤	٢٣٨٥٦,٠٠	٦٣٢٢,١٠٠-	٣,٤٥٤٠٠٠	١٣,٠٠٠٠٠	٣٧٠٤١,٨٦
١٩٨٥	٢٥٠٧٨,٠٠	٥٣٨٠,٩٠٠-	٥,٤٦٨٠٠٠	١٣,٠٠٠٠٠	٤٣٨٢٢,١٤
١٩٨٦	٢٧٦٥٣,٠٠	٤١٩١,٧٠٠-	١,٩٦٦٠٠٠	١٣,٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٣,١٤
١٩٨٧	٢٩٩٦٦,٠٠	٤٠٩٥,٠٠٠-	١١,٢٨٠٠٠-	١٤,٠٠٠٠٠	٦٤١١٢,٠٠
١٩٨٨	٣٢٧٩٦,٠٠	٥٢٨٢,٧٠٠-	٢,٩٤٤٠٠٠	١٤,٠٠٠٠٠	٧٧٩٢٦,٥٧
١٩٨٩	٣٦٠٢٠,٠٠	٤٨٠٢,٣٠٠-	٠,١٧٢٠٠٠-	٢٠,٠٠٠٠٠	٧٣٩٥١,١٩
١٩٩٠	٣٩٤١٢,٠٠	٤١٩٦,٠٠٠-	٠,٤٧٢٢٠٠	١٨,٤٠٠٠٠	٥٣٢٣٠,٨٤
١٩٩١	٤٢٦١٨,٠٠	٢٢٤٨,٠٠٠-	NA	١٦,٥٠٠٠٠	٣١٣٧٧,٩٢
١٩٩٢	٤٨٢٤٣,٠٠	٢٣٨٢,٠٠٠-	٠,٤٩٦٨٠٠	١٤,٠٠٠٠٠	٣٥٤٠١,٧٥
١٩٩٣	٥٣١٧٩,٠٠	٣٨٥٠,٠٠٠-	٨,٩٩٠٠٠٠	١٣,٥٠٠٠٠	٣٩٧٢٣,٧٩
١٩٩٤	٦١٣٩٤,٠٠	٣٥٢٨,٠٠٠-	٧,٥٢٠٠٠٠	١٣,٠٠٠٠٠	٤٣٧٥٣,٢١
١٩٩٥	٦٨٨٩٤,٠٠	٣٨٨٠,٠٠٠-	٤,٤١٠٠٠٠	١٢,٢٥٠٠٠	٤٧٩٨٢,٤٣
١٩٩٦	٧٦٩٨٩,٠٠	٤٢٠٣,٠٠٠-	٨,٠٧٠٠٠٠	١٢,٠٠٠٠٠	٥٣١٩٢,٩٨
١٩٩٧	٨٤٩١١,٠٠	٦٠٢٢,٠٠٠-	٣,٥٦٣٠٠٠	١٢,٠٠٠٠٠	٥٨٩٦٩,٨٤
١٩٩٨	٩٠٧١٤,٠٠	٩٠٧٢,٠٠٠-	٨,٧٦٩٠٠٠	١١,٠٠٠٠٠	٦٥٣٤٠,٠٢
١٩٩٩	٩٥٦٦٨,٠٠	٦٨٨٦,٠٠٠-	١١,٩٩٠٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٦٨٨٩٤,٠٣
٢٠٠٠	٩٩٦٠١,٠٠	٦٠٣١,٠٠٠-	٧,٩٠٩٠٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٧٥١٧٢,٥٢
٢٠٠١	٩٤٤٣٨,٠٠	٤٩٢٩,٠٠٠-	١١,٢٠٢٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٧٤٣٧٤,٧٨
٢٠٠٢	٩٠٠٦٤,٠٠	٣٠٧٠,٠٠٠-	١١,٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٧٣٩٦٣,٣٨
٢٠٠٣	٧٧١٠٩,٠٠	٣٩٨,٠٠٠٠	٦,٢٣٩٠٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٦٨٩٨٦,٦٥
٢٠٠٤	٨٢٤٢٩,٠٠	٣٩٩,٠٠٠٠-	١,٦١٠٨٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٧٤٥٤٣,٥٩
٢٠٠٥	٩٨٣٢٣,٠٠	٣٦١٠,٠٠٠-	٧,٣٧٨٠٠٠	١٠,٠٠٠٠٠	٨٨٩٨٤,٣٩

YT = الدخل الحقيقي
XT = صافي الصادرات
RT = سعر الفائدة الحقيقي
NR = سعر الفائدة الأسمى
MD = M2 = MS = النقود وأشباه النقود

بناء القوة في ثلاثة تنظيمات صناعية مصرية (دراسة ميدانية مقارنة)(*)

محمود صلاح عبد الحفيظ المهر

باحث في علم الاجتماع ـ جامعة عين شمس.
mahmsaladine@yahoo.com.

(*) هذه الدراسة هي إحدى القضايا التي ناقشها الباحث في رسالته للماجستير، وهي تطوير شامل للرسالة، التي أجيزت بتقدير ممتاز من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٨، وكانت الرسالة تحمل عنوان «المشاركة السياسية لعمال الصناعة في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية»، تحت إشراف د. إجلال اسماعيل حلمي، أستاذ علم الاجتماع، engmsam1@gmail.com.

● البحث النظري

مقدمة في منهجية الدراسة

يقدم وضع العمال في بناء القوة داخل التنظيم الصناعي رؤية هامة للباحث في تحديد علاقة العمال بأسلوب الإنتاج السائد، وتفاعلهم معه، وبالتالي فهم علاقتهم برأس المال، وقدرة العمال على توجيه العملية الإنتاجية، وإبراز صور استخدام الفائض المتكون من العملية الإنتاجية ونصيب العمال منه، وأشكال وصور مطالبتهم بهذا النصيب.

يمكن لنا من متابعة ورصد حركة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها التكوين الاجتماعي المصري، أن نصل إلى صياغة فرض علمي في ما يخص جماعات العمال. يتناول هذا الفرض التغير في مكانة العمال في بناء القوة داخل تنظيماتهم، وليس من شك في أن دراسة التغير في بناء القوة داخل التنظيمات الصناعية، يقدم مؤشراً هاماً على التغير في بناء القوة على مستوى المجتمع.

يقوم الفرض على «أن التغير في ملكية وحجم التنظيمات الصناعية ـ (الحجم: حجم العمالة) ـ يعمل على تغيير بناء القوة في التنظيمات الصناعية».

للتحقق من صحة هذا الفرض، تعمل الدراسة على المقارنة بين عمال صناعيين ينتمون إلى تنظيمات صناعية مختلفة في نمط ملكيتها وإدارتها وحجم العمالة في كل منها، وذلك بهدف التوصل إلى فهم أعمق لدور التباينات في ما بين التنظيمات الصناعية ـ مثل الملكية والحجم ـ في تحديد واقع التغير في بناء القوة داخل تلك التنظيمات.

وإذا كان التعميم (Generalization) من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها النظريات والبحوث والدراسات في علم الاجتماع، حيث إن مستوى القبول والانتشار الذي يمكن أن يحققه العلم في المجتمع يعتمد على اتساع حجم وشمول النتائج المقدمة للمشكلات والقضايا موضع البحث، فإن الأسلوب المقارن هو الكفيل بتقديم هذه الفرصة للباحث، حيث تتوفر لديه قدرة كبيرة على التعميم، وإثراء المعرفة العلمية في دراسة التنظيمات الصناعية وعمالها، والتي تعتبر من أكثر المجالات حاجة إلى الأخذ بالأسلوب المقارِن، وذلك نظراً إلى التباين في حجم وملكية هذه التنظيمات، التي تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد أي مجتمع، كما أنها ترسم بوضوح، أسلوب أو أساليب الإنتاج التي تحدد تطور المجتمع.

أولاً: أسلوب وعينة الدراسة

تعمل الدراسة الراهنة على المقارنة بين ثلاث عينات لحالات محدودة من عمال الصناعة، في ما يتعلق بموقعهم من بناء القوة داخل تنظيماتهم الصناعية، حيث إنه في ضوء فهم الباحث لأهمية دراسة النتائج المترتبة على التحولات الاقتصادية والاجتماعية في بناء القوة بالتنظيم الصناعي، كان لا بد له من أن يهتم بدراسة تنظيمات صناعية، يمثل التغير في بناء القوة فيها، نتاجاً لدور التحولات الاقتصادية والاجتماعية في تغيير العلاقة الإنتاجية، حيث عمل

الباحث على أن تكون عينة الدراسة نتاجاً ملموساً لهذه التحولات، لذا كان التغير والتباين في علاقات الإنتاج، هو الأداة الأساسية في دراسة هذه التنظيمات.

اعتبر الباحث أن كلاً من ملكية وحجم العمال في التنظيم، يمثل عاملاً هاماً في تحديد التنظيم الصناعي الذي سيتم اختيار حالات الدراسة منه. فالملكية والحجم يشغلان مكاناً هاماً في قلب النمط الإنتاجي، الذي به تتبلور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتتحدد قدرات القوى المنتجة وتطورها.

استفادت الدراسة الراهنة من المحاولات العديدة لتشخيص أنماط الإنتاج في مصر، حيث ارتبط ذلك ـ لدى الباحث ـ بتصنيف التنظيمات بحسب ملكيتها وحجم القوى البشرية العاملة بها، والعلاقات الإنتاجية السائدة فيها.

ومن بين هذه التصنيفات ما قدمه إبراهيم العيسوي عام ١٩٨٩، في محاولة لتحديد تصور أولي للخريطة الطبقية المصرية[١]، التي انطلقت من «تحديد ثلاثة أنماط إنتاجية، هي:

أ ـ نمط الإنتاج الرأسمالي الخاص.

ب ـ نمط إنتاج رأسمالية الدولة (القطاع العام).

ج ـ نمط الإنتاج السلعي البسيط[٢].

استبعد الباحث ـ في دراسته الراهنة ـ الإنتاج السلعي البسيط، لما له من متطلبات قد لا تلبيها دراستنا الراهنة، خصوصاً أن هذا النوع من الإنتاج لا يعتمد على عمال بالمعنى المعروف علمياً لكلمة عمال، حيث تتداخل فيه الارتباطات العائلية ـ في بعض الأحيان ـ وما يفرضه ذلك من العمل دون أجر، أو العمل مقابل نصيب عيني، ويضاف إلى ما سبق، الطبيعة المحدودة لرأس المال وحجم العمال والتقنية المستخدمة في الإنتاج، وعدم نضوج الإطار الرسمي والقانوني الذي يحكم علاقات الإنتاج في هذا الأسلوب، الأمر الذي لا يوفر فرصة حقيقية للتعامل مع عمال صناعة بالشكل الذي يقترب من التشخيص الذي كان يقدمه التراث العلمي لعمال الصناعة، وهو ما يحتاج إلى دراسة مختلفة عن طبيعة الدراسة الراهنة.

إذن، كانت التنظيمات الصناعية الرأسمالية الخاصة والتنظيمات الصناعية ذات الملكية العامة (قطاع الأعمال العام: وزارة الاستثمار حالياً)، هي النطاق الأساسي الذي منه سيتم اختيار عينة الدراسة.

---

(١) هناك اجتهادات ومحاولات لعديد من الباحثين المصريين للتصدي لرسم خريطة طبقية من مدخل أنماط الإنتاج في مصر، من أبرزهم: جمال مجدي حسنين ومحمد الجوهري، انظر: محمد الجوهري، «البناء الطبقي في المجتمع المصري،» في: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤)، ص ٣١٥ ـ ٣٢٨.

(٢) إبراهيم حسن العيسوي، **نحو خريطة طبقية لمصر: الإشكالات النظرية والاقتراب المنهجي من الواقع الطبقي المصري** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩)، ص ٤٨.

وهناك العديد من الملاحظات التي يمكن طرحها بهذا الصدد:

ـ حتى مطلع التسعينيات، كانت التنظيمات الصناعية الرئيسية ـ الأكثر توظيفاً للعمالة واستخداماً لرأس المال ـ تملكها مؤسسة القطاع العام، ثم قطاع الأعمال العام، وأخيراً وزارة الاستثمار.

ـ خلال هذه المراحل من تغيير نمط الملكية: تقلصت الاستثمارات، وحجم العمال في هذه التنظيمات، وتم خصخصة الكثير منها، حتى أصبحت هذه المصانع نموذجية في أعداد عمالها، بعد أن كانت مراكز نشطة لتوظيف العمال، وارتبط ذلك بصعود نجم نمط جديد من التنظيمات، وهي التنظيمات الصناعية الاستثمارية، التي تخضع لقوانين الاستثمار، التي تقدم لها امتيازات وحوافز عديدة، بشرط تواجدها في المجتمعات الجديدة وقليلة الكثافة السكانية.

عمل الباحث على إجراء دراسة مقارنة بين عينات محدودة، تنتمي إلى ثلاثة تنظيمات، تخضع لعلاقات إنتاجية مختلفة، وتم اختيار التنظيمات التي لبت شروط ومعايير الدراسة. ويستخدم الباحث وفقاً لعديد من الاعتبارات، الأعداد ١، ٢، ٣ ليرمز إلى هذه التنظيمات.

وهذه التنظيمات هي:

ـ المصنع (١)

ما زال يخضع لرأس المال العام (متخصص في إنتاج المسلي وزيت الطعام، تم إنشاؤه في الستينيات من القرن العشرين، ويحوي ثلاثمئة عامل، ويمثل هؤلاء العمال الجيل القديم من العمال، وهناك مخاوف قائمة حول نية الدولة في بيع هذا التنظيم، إلا أنه من غير المحتمل أن يتم ذلك في القريب العاجل).

ـ المصنع (٢)

انتقلت ملكيته إلى رأس المال الخاص الأجنبي (متخصص في إنتاج المياه الغازية، وفيه ما يقرب من مئة عامل، ويلاحظ أنه تم التخلص من عدد كبير من العمال عقب انتقال ملكيته إلى رأس المال الخاص. يحوي هذا التنظيم على مجموعة من الجيل القديم من العمال، بالإضافة إلى مجموعة من الجيل الجديد).

ـ المصنع (٣)

يخضع لرأس المال الخاص الاستثماري (كنموذج للتنظيمات الناشئة في المناطق الصناعية الجديدة، وهذا التنظيم متخصص في إنتاج ورق الكرتون، وفيه ٢١٣ عامل إنتاج، ويقوم التنظيم بالكامل على الجيل الجديد من العمال، الأكثر تعليماً والأصغر سناً).

ولما كانت الدراسة الراهنة تعتمد على الأسلوب المقارن المحدود، كان لزاماً أن يتم اختيار حالات الدراسة باستخدام أسلوب العينة العَمدية (Purposive Sample)، «ويكمن منطق العينة العَمدية وقوتها، في اختيار حالات غنية بالمعلومات، للتركيز عليها في الدراسات

المتعمقة»[٣]، ويؤكد أحد الباحثين أنه «لا توجد أي شروط مسبقة تحدد حجم مثل هذه العينات، فالأساس هو ما تتسم به من مرونة، ويمكن القول ـ بصفة عامة ـ إن الباحث يظل يجمع المعلومات أو البيانات من هذه العينة، حتى يصل إلى الحد الذي يستطيع عنده أن يحصل على إجابات كافية عن الأسئلة التي كانت الدافع الأساسي وراء الدراسة»[٤].

مثّلت نصيحة ديرك لايدر مدخلاً هاماً للباحث في التعامل مع عملية المعاينة، أي اختيار مفردات العينة التي ستتم دراستها كيفياً، ويرى أحد الباحثين أن مثل هذه العينات، هي ما يسمى بالعينات الصغيرة «وهي عينات يفترض فيها، بحكم التعريف، أنها عينات غير ممثلة، ويتراوح حجم هذه العينات بين عشر وخمسين مفردة، يتم اختيارها بشكل عمدي وفقاً لأهداف البحث»[٥].

يختار الباحث حالات عينته في ضوء شروط معينة تضمن له الوصول إلى الحالات الأكثر ثراءً وإسهاماً في نجاح العمل البحثي، والكشف عن مزيد من الحقائق.

في الدراسة الراهنة، التزم الباحث ـ في عملية سحب العينة في كل تنظيم صناعي ـ بعدة شروط، أهمها:

ـ أن يتم سحب العينة من قسم إنتاجي واحد، بشرط أن يكون هذا القسم هو أكبر الأقسام الإنتاجية في كثافته واستيعابه للعمال.

ـ أن يكون العامل من أقدم عمال الإنتاج في القسم[*]، من غير المشرفين والمسؤولين عنه، باعتبار أن أقدم عمال الإنتاج هم الأكثر قدرة على فهم التغيرات التي لحقت بالتنظيم والقسم، كما أنهم الأقل خوفاً والأكثر نضجاً في التعامل مع الباحث، وتقديم معلومات دقيقة تفيد تقدم البحث. استخدم الباحث أداة كيفية لجمع البيانات والمعلومات التي يسعى الباحث إلى اكتشافها، وكان دليل المقابلة المتعمقة هو هذه الأداة المختارة، وتم تطبيق هذا الدليل على عينة عَمدية من العمال الصناعيين، تم اختيارهم في ضوء شروط ومعايير معينة ـ سبق ايضاحها ـ حتى يمكن للباحث أن يكتشف آفاقاً جديدة لواقع بناء القوة داخل كل تنظيم صناعي.

ثانياً: تحليل البيانات ومعالجتها

يفرض ذلك ضرورة أن يكون أسلوب التحليل الكيفي هو الأسلوب المتبع في تحليل البيانات التي جمعها الباحث من حالات الدراسة، وقد تعامل الباحث مع هذه البيانات من خلال مستويين للتحليل هما:

---

(٣) ديرك لايدر، **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة عدلي السمري؛ مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة؛ ١٤٣ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ١٠٩.

(٤) أحمد زايد، **تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢)، ص ١١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(*) ليس شرطاً أن يكون أقدم عمال الإنتاج هو الأكبر سناً.

ـ أسلوب التحليل الرأسي

ويشير هذا الأسلوب إلى أن يعمل الباحث على تحديد موقع كل قضية من قضايا الدراسة في كل حالة من حالات أو مفردات هذه الدراسة، حيث يعمل الباحث على التعرف على موقف كل عامل صناعي ـ في العينة ـ من القضايا المختلفة للدراسة، مع توضيح أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين هذه الحالات.

ـ أسلوب التحليل الأفقي

في هذا المستوى من التحليل، عمل الباحث على الانتقال من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف بين حالات الدراسة، إلى تكوين رؤية عامة لعينة الدراسة، ما اتفقت أو اختلفت فيه، مع عمل تصنيفات لحالات الدراسات في ضوء جوانب الاتفاق والاختلاف، مع الربط بين هذه الجوانب والتباين في حجم وملكية التنظيم الصناعي، ودور التنظيم غير الرسمي في كل تنظيم، وما يؤدي إليه ذلك في تحديد المشاركة السياسية للعمال.

يمكن لنا في ما يلي أن نقوم بحشد حالات الدراسة في الجدول الرقم (١)، وقد تم ترتيب الحالات وفقاً لأقدم عمال الإنتاج ـ وليس الأكبر سناً ـ في كل مصنع.

الجدول الرقم (١)
خصائص جميع حالات الدراسة

المصنع ١	السن	الحالة التعليمية	الدخل
الحالة الأولى	٥٨	أمي	٩٥٠
الحالة الثانية	٥٥	يقرأ ويكتب	٨٨٠
الحالة الثالثة	٥٤	يقرأ ويكتب	٨٧٠
الحالة الرابعة	٤٢	الشهادة الثانوية الفنية	٨٢٠
الحالة الخامسة	٥١	الشهادة الابتدائية	٨٠٠
الحالة السادسة	٤٩	الشهادة الابتدائية	٧٧٠
الحالة السابعة	٤٧	الشهادة الابتدائية	٧٣٠
الحالة الثامنة	٤٧	الشهادة الإعدادية	٧٠٠
الحالة التاسعة	٤٥	الشهادة الإعدادية	٦٨٠
الحالة العاشرة	٥٣	الشهادة الثانوية الفنية	٦٥٠
المصنع ٢	**السن**	**الحالة التعليمية**	**الدخل**
الحالة الأولى	٥٦	يقرأ ويكتب	١٠٠٠
الحالة الثانية	٥٥	يقرأ ويكتب	٩٦٠
الحالة الثالثة	٥٤	يقرأ ويكتب	٩٠٠

يتبـــع

تابـــع

الحالة الرابعة	٥٢	يقرأ ويكتب	٧٨٠
الحالة الخامسة	٥٣	الشهادة الابتدائية	٧٦٠
الحالة السادسة	٥١	الشهادة الابتدائية	٧٢٠
الحالة السابعة	٥٠	الشهادة الابتدائية	٧٠٠
الحالة الثامنة	٤٨	الشهادة الابتدائية	٦٨٠
الحالة التاسعة	٤٧	الشهادة الابتدائية	٦٥٠
الحالة العاشرة	٤٥	الشهادة الإعدادية	٦٣٠
المصنع ٣	**السن**	**الحالة التعليمية**	**الدخل**
الحالة الأولى	٤٣	مؤهل عالٍ؟	٥٠٠
الحالة الثانية	٣٨	الشهادة الثانوية الفنية	٥٠٠
الحالة الثالثة	٣٤	الشهادة الإعدادية	٤٠٠
الحالة الرابعة	٣١	شهادة الثانوية العامة	٤٠٠
الحالة الخامسة	٣٠	الشهادة الثانوية الفنية	٣٠٠

ثالثاً: خطة الدراسة الميدانية

لما كانت علاقات القوة تتجسد ـ داخل التنظيمات الصناعية ـ في التنظيمين الرسمي وغير الرسمي، كان ضرورياً على الباحث أن يتحرك بداية من التنظيم الرسمي حيث يتجسد مفهوم المشاركة الصناعية الذي يشرح قدرة العمال على التأثير في مسيرة وعمل التنظيم، من خلال مفاهيم مثل: الاتصال، ومشاركة العمال في إدارة التنظيم، والعلاقة بالإدارة، كما كان لا بد للباحث أن يتعرض لقضايا الضبط والصراع والتغير، لما لهذه القضايا من أهمية كبيرة في تفسير علاقات القوة داخل هذه التنظيمات، مع استخدام التباين في ملكية وحجم هذه التنظيمات، وذلك من أجل فهم علاقة العمال بمراكز القوة في التنظيمات المختلفة، وبشكل يثري المعرفة العلمية التي تستفيد من عملية المقارنة بين هذه التنظيمات.

تنتقل مهمة الباحث بعد ذلك إلى التنظيم النقابي داخل المصنع، حيث يستخدم مفهوم المشاركة النقابية، ليرصد علاقة العمال بأحد أهم مراكز القوة داخل التنظيم الصناعي، قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى مساحة هامة أخرى، وهي التنظيم غير الرسمي، حيث يعمل الباحث على محاولة فهم دور جماعة العمال في حشد أعضائها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وموقفها من اتجاهات وقرارات الإدارة، وهذا بدوره يشرح موقع جماعة العمال من بناء القوة داخل التنظيمات محل الدراسة.

● البحث التطبيقي

أولاً: الملامح العامة لبناء القوة

تكشف نصوص المقابلات في التنظيمات الثلاثة، عن الارتباط بين وعي العمال بعلاقتهم الإنتاجية، وإدراكهم مكانتهم في بناء القوة، ويمكن إيضاح ذلك عبر النقاط التالية:

١ ـ المصنع (١) الخاضع لرأس المال العام

يتضح من متابعة هذا المصنع ما يلي:

تكشف نصوص المقابلات فيه عن شعور العمال بالأمان الوظيفي الذي يكرس لهم وضعاً مهماً في التنظيم، في الوقت نفسه الذي يعبر فيه عديد من العمال عن حالة اللامبالاة والعجز عن مواجهة العديد من المشكلات التنظيمية، خاصةً أساليب تخصيص واستغلال الموارد ومستقبل التنظيم.

لا يتناقض الشعور بالأمان الوظيفي مع حالة العجز عن مواجهة تصرفات الإدارة حِيال مستقبل التنظيم، حيث يدرك العمال أن القوة التي يحوزونها تنتهي عند مرحلة معينة، وهي الأمان الوظيفي، بينما العجز واللامبالاة هما نتاج لدور التحولات الاقتصادية التي تُعدُّ لإنهاء هذا الحق في الأمان الوظيفي مُستقبلاً. إذن، فالوعي بالعلاقة الإنتاجية مَكّن عمال المصنع (١) من إدراك مواقعهم في بناء القوة كأصحاب حق في العمل المستقر، في الوقت نفسه الذي تُمنح فيه الإدارة الحق في تسيير شؤون التنظيم، من غير أن يتدخل العمال في هذا الشأن، ما داموا قد حصلوا على الوظيفة الدائمة، والمرتب المضمون، والمكانة المحترمة، وما دام رأس المال العام يملك ويدير التنظيم.

لم يساهم هذا الإدراك بمفرده في تعزيز هذا الوضع داخل التنظيم، بل تضافرت عدة عوامل أخرى قلصت من مكانة العمال في بناء القوة، بينما أبقت على حق الأمان الوظيفي لهذا الجيل المتبقي من العمال. من بين هذه العوامل، سياسة الإدارة الرئيسية للشركة، التي تتمثل في التوقف عن توظيف عمال دائمين في التنظيمات التابعة لها، الأمر الذي قلص من حجم العمال داخل الأقسام الإنتاجية في التنظيم، وساهم في تواجد جيل كهل من العمال محدودي العدد داخل هذه الأقسام. وبذلك، تمكنت الإدارة من ضبط حركة التنظيم، وتجنب حدوث صراعات على القوة بينها وبين العمال، كما ساهمت العمليات التقنية التقليدية وغير المتطورة في الحفاظ على استقرار التنظيم، وركود علاقات القوة عند المستوى الذي حددته الإدارة، حيث غاب الصراع بين المعرفة الفنية المتخصصة متمثلةً في كبار المهندسين والفنيين والمشرفين من جهة، والخبرة الفنية متمثلةً في العمال من جهة أخرى؛ كما استغلت الإدارة هذا الموقف التقني في الحفاظ على الجيل القائم من العمال في التنظيم، وعدم الحاجة إلى جيل جديد يطالب بحقوق ومزايا الجيل القديم، الأمر الذي يُدخل الإدارة في صراعات على القوة، لا تريد لها أن تحدث.

٢ ـ المصنع (٢) الخاضع لإحدى الشركات متعددة الجنسيات

كشفت عملية تحليل نصوص المقابلات، عن أن التحول في العلاقة الإنتاجية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة (أجنبية)، قد أحدث قدراً كبيراً من التغير في إدراك العمال لمكانتهم الجديدة في بناء القوة؛ حيث تكونت تصورات جديدة في وعي العمال بطبيعة العلاقة الإنتاجية بعد انتقال ملكية التنظيم. فإذا كان الحق في الامان الوظيفي لم يختل تماماً، إلا أن إمكانيات المساءلة والمحاسبة للعمال قد نمت بشكل هائل، كما اختلفت طبيعة العمل من حيث زيادة ساعاته، وأُدخلت تعديلات كبيرة على نظام الأجور، حيث تم ربط الأجر بالعمل الفعلي، وتقنين نظام للتقارير الشهرية التي يحررها رؤساء الأقسام.

اتضح رفض العمال للعلاقة الإنتاجية الجديدة بالرغم ممّا قدمته من زيادة كبيرة في الدخل، حتى إن الحالة السابعة التي قدمت عبارة إيجابية حول التحول في العلاقة الإنتاجية بررت هذا الموقف بأسلوب قبول الأمر الواقع «وأكل العيش»، وقد انتشرت بين حالات المصنع (٢) مشاعر القلق المستمر، أكثر من إدراكهم لمشاعر العجز واللامبالاة التي ظهرت في المصنع (١). فمشاعر الرفض والسخط تسود على مشاعر الهروب والعجز، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة نمط الملكية والعلاقة الإنتاجية المرتبطة به، والتي مكنت العمال في المصنع (١) من الشعور بالأمان الوظيفي، وفي الوقت نفسه رفض الواقع الذي يبشر بانتهاء هذه العلاقة الإنتاجية وما قدمته من مزايا لقطاعات عريضة من العمال. ولم ينجح العمال في التعبير عن رفضهم، إلا من خلال التعبير عن عجزهم وأحياناً لامبالاتهم؛ بينما في المصنع (٢)، عمل الانتقال من علاقة إنتاجية إلى أخرى على زيادة حالة الاضطراب والقلق لدى العمال في ما يتعلق بمستقبلهم.

٣ ـ المصنع (٣) التابع لإحدى الشركات الخاضعة لقوانين الاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة

نحن بصدد جيل جديد من العمال يختلف عن الجيل السابق في المصنعين (١) و(٢)، وهو جيل يقدم تصوراً مختلفاً لوعيه بهذه العلاقة الإنتاجية الجديدة، من حيث كونه بالكاد يصدق نفسه؛ فأبناء هذا الجيل لم يتدربوا على هذه العلاقة، ولم يتوقعوها، نظراً إلى ارتفاع مستواهم التعليمي. وقد عبرت الحالة الأولى عن رفض هذه العلاقة بطريقة تدل على أنها القَدَر المحتوم على هذا الجيل، حيث تقول: «نصيبنا كده حنعمل إيه». ونلاحظ أن الوعي بطبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أكثر نضجاً لدى هذه الجيل، ليس فقط بسبب ارتفاع مستواه التعليمي، ولكن أيضاً لأن وعيه بالعلاقة الإنتاجية كان مختلفاً عن التنظيمين (١) و(٢). فهذا الجيل الجديد اضطرته الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة إلى الانتقال مباشرة من المؤسسات التعليمية إلى الدخول في هذه العلاقة الإنتاجية الجديدة التي سلبتهم الأمان الوظيفي الذي تمتع به الجيل السابق من العمال في المصنع (١)، كما سلبتهم هذه العلاقة الدخول المرتفعة التي حصل عليها عمال المصنع (٢).

تفرض العلاقة الإنتاجية على العمال في المصنع (٣) أن يقبلوا دخولاً شهرية تقل كثيراً عن المستوى الذي كانوا يتوقعونه، ولا تُقارن إطلاقاً ـ في ضآلتها ـ بالدخول المرتفعة في المصنعين (١) و(٢). ويعتمد تحديد الأجر على عدة أمور يضبطها صاحب العمل، **أول** هذه الأمور هو «الأقدمية»، حيث يفضل صاحب العمل أكثر العمال قدرة على تحمل طبيعة العمل، واستيعاباً لنظامه وأدواته الفنية؛ و**ثاني** هذه الأمور هو التفاني في العمل، حيث لا يمكن للعامل أن يستمر في المصنع (٣) دون أن يبذل أقصى ما لديه من قدرة على تشغيل الماكينات، والحرص على استمرار العمل دون توقف.

لا تسمح هذه العلاقة الإنتاجية الجديدة بأن يكون للعمال أي فرصة لتحسين أوضاعهم في بناء القوة في التنظيم، فبالرغم من تدفق العمال على التنظيم، إلا أن من يصمد منهم للعمل فترات طويلة يكون أكثر ارتباطاً بمصلحة التنظيم، وبالتالي صاحب العمل الذي يقدم أكبر مستوى من الأجور.

تمكنت الإدارة من تجنب حدوث صراعات بين أصحاب الخبرة الفنية (العمال)، وأصحاب المعرفة الفنية المتخصصة (المهندسين والمشرفين)؛ وذلك من خلال دور العلاقة الإنتاجية نفسها، الذي حافظ على استمرار عدد محدود ومُدَرب من العمال ذوي المستويات التعليمية ـ خصوصاً الفنية ـ المرتفعة؛ بالإضافة إلى أن نظام الأجر لا يميز ـ في كثير من الأحيان ـ العامل ذا الخبرة من المهندس أو المشرف ذي المعرفة الفنية المتخصصة، يضاف إلى ذلك أيضاً انخفاض عدد المهندسين والمشرفين حيث بلغ عددهم ثلاثة مهندسين، وثمانية مشرفين في جميع أقسام التنظيم، واستغلت الإدارة صغر حجم التنظيم واستقلال الأقسام الإنتاجية وتباين اختصاصاتها في تحديد حجم وقوة العمال، وتدريبهم على تحمل هذه العلاقة الإنتاجية واستيعابها.

ثانياً: المشاركة الصناعية والعمال في التنظيمات الصناعية

١ ـ المصنع (١) الذي ما زال يخضع للملكية العامة

يبدي العمال قدراً هائلاً من نقد الواقع التنظيمي، ويتضح ذلك من موقف الحالة الخامسة التي تصف حالة اللامبالاة السائدة في التنظيم، ويعبر هذا الموقف عن إدراك مستقبل التغير في طبيعة العلاقة الإنتاجية داخل التنظيمات الصناعية العامة، حيث تتجه هذه العلاقة إلى التحلل والتقلص بشكل كبير، ويتجه آخر المستفيدين من هذه العلاقة إلى رفض هذا التحلل، ولكنهم غير قادرين على مواجهته.

لم تعد القضية لدى العمال تدور حول مستوى الأجور، فإن كانت هناك شكوى من عدم مواءمة الدخل مع متطلبات المعيشة، إلا أن أي مظاهر تعبر عن الصراع بين العمال والإدارة حول «بند الأجور» لم تظهر، فاختفاء الصراع حول الدخل ومستواه أدى إلى استقرار التنظيم، كما عمل عدم اهتمام الإدارة بالتقنية ـ من حيث تطويرها والعناية بها ـ على تمكين الإدارة من

ضبط بناء القوة، والتخلص من أي صراعات يمكن أن تنشأ بفضل أي تغيرات داخلية يقوم بها العنصر البشري أو التغير التقني.

تقدم حالات الدراسة وصفاً لطبيعة قنوات الاتصال داخل التنظيم، حيث تقع هذه القنوات جميعها في أيدي الإدارة، وتتجه حالات الدراسة إلى تقييم علاقة الإدارة بالعمال على أنها تتخذ الطابع الرسمي المحض، الذي يدعم سياسة الإدارة في ضبط التنظيم والتحكم في قدرات العمال وتطلعاتهم، وتعبر الحالة السادسة عن هذا الموقف المتشدد للإدارة تجاه العمال، وإن كان الموقف الذي يقدمه العامل يدل على تقصيره في العمل، إلا أنه أيضاً يقدم صورة لما وصل إليه التنظيم من استخدام آليات لضبط العمال، والهيمنة على حركتهم داخل التنظيم.

تغلق إذن الإدارة قنوات الاتصال وترتبط ـ فقط ـ بإدارتها المركزية، ولا تتصل بالعمال إلا بشكل رسمي؛ فالإدارة ذاتها لا تملك الآليات اللازمة لتطوير التنظيم أو العمل على استمرار طبيعة العلاقة الإنتاجية الراهنة، لتمتد إلى أجيال جديدة من العمال القادرين على هذا التطوير وعلى تنمية إنتاج التنظيم؛ ذلك أن هذا الأخير يتعرض لضغوط خارجية شديدة، مصدرها التهديد المستمر بإنهاء العلاقة الإنتاجية السائدة داخله، ونقل ملكيته إلى إدارة أخرى تطبق علاقة إنتاجية مختلفة.

حالت سياسة التنظيم دون تمكين العمال من تغيير الواقع التنظيمي لمصنعهم، فهم لم يُحرموا فقط من الاتصال، بل إن آليات تمثيلهم داخل مجلس إدارة التنظيم قد اختلت، فلم يعد للعمال في الوقت الحالي وجود في هذا المجلس، حيث لم يترشح أحد منهم لشغل هذا المنصب، واحتكر من جانب المهندسين والإداريين. ويشكل مجلس الإدارة من وجهة نظر العمال مشكلة أخرى تُضاف إلى مشكلات التنظيم، حيث لم يقم هذا المجلس بدوره المنتظر منه في الإصلاح والحرص على النجاح والاستمرارية، بل أصبح عبئاً على التنظيم. وتقدم الحالة الثانية وجهة نظر هامة حول عدم رغبة العمال في ترشيح عامل منهم في انتخابات مجلس الإدارة، حيث إن العمال ذاتهم سيرفضون هذا الترشح، ويمكن تفسير ذلك بأن كثيراً من موظفي الإدارة أصبحوا يستفيدون من الانضمام إلى هذا المجلس، كما أنه تتوفر لديهم حالة من التجانس في ما يتعلق بمستواهم التعليمي والوظيفي في التنظيم، الأمر الذي يجعل كثيراً من العمال يحجمون عن الدخول في صراع مع شرائح الموظفين الإداريين والمهندسين الأكثر ارتباطاً بالإدارة.

٢ ـ المصنع (٢) الذي انتقلت ملكيته إلى القطاع الخاص الأجنبي

أصبحت قضية الأجور موضوعاً ملائماً لإثارة الصراع داخل التنظيم، حيث يرفض العمال تعدد الجهات المنوط بها تقييم العامل وتقدير مستوى الأجر المستحق وفقاً للإنتاج، حيث يعتقد العمال أن عملية تحديد الأجر لا تخضع لأي قواعد موضوعية، بل تتحكم فيها العلاقات والمصالح الشخصية، ويتضح ذلك من متابعة الحالات الرابعة والسادسة والسابعة.

عملت الإدارة على وأد أي فرصة لنمو صراعات مكشوفة بينها وبين العمال حول قضية الأجر، وجهات تحديده شهرياً، وتمكنت من تحقيق ذلك بعدة طرق منها التحكم في حجم التنظيم من خلال عدم تعيين جيل جديد من العمال يكون نواة لنمو قدرات العمال في مواجهة الإدارة؛ فالحجم الصغير للعمال في التنظيم، بالإضافة إلى تقييم كل عامل بمعزل عن زميله، يؤدي إلى نزع فتيل المعارضة الجماعية المنظمة للعمال ضد الإدارة، كما عمل الرفع النسبي لمستوى الأجور، على خفض حدة التوتر بين العمال والإدارة، كما عهدت الإدارة إلى جهات عديدة بمهمة تحديد الأجر.

أصبحت القضية الرئيسية للعمال في المصنع (٢) هي الشكوى والتذمر من جهات تحديد الأجر، واتهام هذه الجهات بالتحيز وعدم الموضوعية. ويرفض العمال هذا الأسلوب في تحديد الأجر ويطالبون بتعديله، وكانت الضغوط الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل هي أهم المشاكل التي يطرحها العمال في رؤيتهم لمشكلات الواقع التنظيمي، ولا يجد العمال سبيلاً إلى التعبير عن مشكلاتهم من خلال القنوات التي يُرتبها التسلسل الرئاسي، بدءاً بالمشرف ورئيس القسم والمهندس، وصولاً إلى أعلى مستويات الإدارة؛ ويُعبر عن هذا الموقف الحالات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة، التي ترى أن المشرف أو المهندس يعاني نفسَ ما يعانيه العامل، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة.

تمكنت الإدارة ـ من خلال العلاقة الإنتاجية الجديدة ـ من تركيز القوة والتحكم في قنوات الاتصال لخدمة أهدافها، فهي عملت على ترشيد حجم العمالة بالتنظيم، والاهتمام بالتقنية وصيانتها، والاهتمام بالمعرفة الفنية المتخصصة؛ كما غيرت من نظام الأجور تماماً، بحيث يُمكّنها من تفتيت قوة العمال، وإخماد أي معارضات جماعية؛ وأخيراً تخلصت من تمثيل العاملين في إدارة التنظيم من خلال إلغاء مُسمى مجلس إدارة المصنع.

٣ ـ المصنع (٣) الذي يخضع لملكية رأس المال الخاص الاستثماري

أدرك العمال أن التفاني الشديد في العمل، والرضا بالقليل، هما من أهم متطلبات الاستمرار في هذه العلاقة، التي لا تتحمل وجود أي شكل من أشكال الصراع. فقد مَكّن غياب الأمان الوظيفي صاحب العمل من سهولة التخلص من العمال، واستخدام غيرهم، إن كان الأمر يخدم مصالحه ويحقق أهدافه؛ ولم يعد العمال يعبرون عن اهتمامهم بمستقبل التنظيم، إلا من ناحية ارتباط نجاح التنظيم باستمرار حصولهم على دخولهم؛ أي أننا بصدد سلوك جديد لجيل جديد من العمال، حيث تتكون لدى العامل صور من الضغوط تجعله يتفانى في عمله إرضاءً لصاحب العمل ومُساهمةً منه في نجاح التنظيم، حيث تتكون لدى العامل قناعة بأن مصيره يرتبط بصاحب العمل في هذه العلاقة الإنتاجية، يحدث ذلك في الوقت الذي يدرك فيه العامل الصور الصريحة للاستغلال، التي تحرم العمال من أي حق غير حق الاستمرار في دخول هذه العلاقة الإنتاجية الجديدة.

يتضح لنا مما سبق ولادة نظام جديد للوعي بالعلاقة الإنتاجية، يحمل في داخله التناقض بين إدراك العمال لصور الاستغلال والمعاناة التي يتعرضون لها، والحرص على استمرار العمل

والتفاني في خدمة صاحب العمل. وفي ضوء هذا الوعي، لم يطالب العمال بأي حق من الحقوق التي تمتع بها أو كان يطالب بها عمال المصنعين (١) و(٢)، وذلك نظراً إلى وعيهم بطبيعة العلاقة الإنتاجية الجديدة، حتى إن تعبيرهم عن المعاناة من انخفاض الأجر أو زيادة ساعات العمل، لم يُطرح بشكل مطلبي يُلح عليه العمال، بل طُرح بشكل تقريري ارتبط بقبول الأمر الواقع وعدم القدرة على تغييره.

استخدمت الإدارة الضغوط الخارجية لتفويت الفرصة على العمال في المطالبة بمزيد من الحقوق والامتيازات، فدائماً كانت إدارة التنظيم حريصة على إيضاح هذه الضغوط للعمال، فصاحب العمل يتكلف ٧٥٠٠٠ جنيهاً شهرياً خاصة ببند الأجور، هذا عدا اشتراكات العمال في التأمينات، وتوفير حافلة (أوتوبيس) لنقل العمال إلى أماكن قريبة من إقامتهم، هذا خلاف تكلفة المواد الخام والإنتاج والتشغيل اليومي لمرافق التنظيم، والمنافسة مع التنظيمات الأخرى التي تنتج المنُتج نفسه.

استخدمت الإدارة التقنية لتكون إحدى آليات ضبط التنظيم، وتجنب أي صراعات تمنح العمال القوة والقدرة على تعديل شروط العمل، فقد أنفقت مبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه خلال الفترة من منتصف ٢٠٠٥، وحتى أوائل ٢٠٠٧؛ وتم تخصيص هذا المبلغ لتجديد وصيانة أدوات وآلات الإنتاج. ويأتي ذلك الاهتمام بالتقنية من منطلق إدراك الإدارة لأهميتها في منافسة التنظيمات الأخرى، وفي الوقت نفسه تقليل أهمية الحاجة إلى العنصر البشري، أو الاستجابة لضغوط العمال.

مثلت الظروف السابقة عاملاً هاماً في عملية تحقيق الضبط داخل التنظيم، وتركيز القوة في أيدي صاحب العمل، الذي اهتم باستخدام الجانب غير الرسمي في الاتصال بالعمال، والتواجد معهم في الوحدات والأقسام المختلفة، الأمر الذي يقلص دوائر وحلقات الاتصال، ويحددها في صاحب العمل أو من ينوب عنه من كبار موظفي الإدارة.

يعني كل ذلك أننا نواجه حالة من محدودية قنوات الاتصال، وتركزها في أيدي شخص واحد أو اثنين، بالإضافة إلى اعتماد الاتصال على الصفة غير الرسمية، وتدعيم العلاقات الشخصية مع العمال، لما في ذلك من أهمية في تخفيف الضغوط التنظيمية عليهم، بالإضافة إلى تحقيق مصلحة التنظيم في سرعة حل المشكلات الخاصة بالإنتاج وأدواته، وتلك الخاصة بتواجد العمال داخل هذه الأقسام، حيث يستطيع صاحب العمل التعرف بوضوح على العناصر النشطة الصامدة من العمال لتدعيمها، والعناصر غير المتفانية في العمل للتخلص منها.

ثالثاً: المشاركة النقابية للعمال في التنظيمات الصناعية

١ ـ المصنع (١) الخاضع لرأس المال العام

تأكد للعمال أن أهم ما تبقى لهم ـ إلى جانب الأمان الوظيفي ـ هو النقابة، التي ستمنحهم القوة في مواجهة الضبط التنظيمي الذي تمارسه الإدارة. ولا يحتاج العمال إلى النقابة من أجل

تأمين أجورهم أو زيادتها، فقد تكفلت طبيعة العلاقة الإنتاجية بضمان هذا الحق لهؤلاء العمال، كما كفل القانون للعمال العديد من الحقوق والمكاسب التي ما عاد يستفيد بها غيرهم، ولكنهم يحتاجون إلى النقابة من أجل تحقيق العديد من المطالب، التي تستطيع الإدارة منعها أو التحكم فيها؛ ومن هذه المطالب، معالجة المشكلات المترتبة على الضبط التنظيمي، مثل توقيع الجزاءات والعقوبات الإدارية المختلفة، يضاف إلى ذلك الحصول على بعض الحقوق التي يمكن للإدارة أن تتعسف في منحها.

عمل إدراك العمال لطبيعة العلاقة الإنتاجية، والمخاطر التي تحيط بها، على تحديد تصورهم للدور المحدود للنقابة في منح العمال القوة التي يريدونها. يضاف إلى ذلك، إدراك العمال أن عملهم لدى الدولة يفرض عليهم حدوداً معينة في تحديد المطالب التي يسعون إلى تحقيقها، والعمال والنقابة لا يمكن أن يَحوُلوا دون تحقيق الدولة أهدافها، وهذا ما أوضحته الحالة الثامنة التي حذرت من المصير الذي ينتظر التنظيم، وأوضح العامل صاحب الحالة عجز النقابة عن حماية التنظيم من التحول إلى علاقة إنتاجية أخرى.

يعمل كل من الأمان الوظيفي وقلة عدد العمال في التنظيم، ومراقبة أجهزة الدولة له، على تحديد نظام معين لعلاقات القوة في المصنع؛ حيث يدرك كل طرف حدوده، وطبيعة المطالب التي يمكن أن يطرحها ويطلب تحقيقها، وقد أدرك العمال ضرورة أن يلتزموا بدورهم في التعاقد مع الدولة، التي قدمت لهم الأمان الوظيفي من خلال هذه العلاقة الإنتاجية، وطلبت منهم عدم الاهتمام بمستقبل التنظيم، أو الاعتراض على تغيير العلاقة الإنتاجية للأجيال القادمة من العمال. وأصبحت النقابة طرفاً هاماً في تنظيم دور العمال في التعاقد مع الدولة، حيث تعمل النقابة على حل مشكلات تنظيمية تتعلق بقضايا الاتصال بين الإدارة والعمال، والضبط التنظيمي وحل مشكلات إدارية وتقديم خدمات اجتماعية محددة.

أدرك العمال الدور الهام للنقابة في تجاوز بعض عقبات البيروقراطية داخل التنظيم، وهي تعبر عن مصالح آنية وفردية يسعى العمال إلى تحقيقها، وقد اتضح هذا الإدراك من متابعة الحالات الأولى والثانية والرابعة؛ إلا أن الكثير من العمال لم يغب عن وعيهم مستقبل التنظيم، وأبدى بعض منهم تفهمه لعجز النقابة عن حل عديد من المشكلات، مثل المشكلات التي تنشأ أثناء العمل حول مهام وطبيعة الاختصاص، والتي يكون طرفاها المهندس أو المشرف الحاصل على مؤهل فني متوسط من ناحية، والعامل ذا الخبرة العملية لسنوات طويلة من ناحية أخرى؛ بالإضافة إلى تدهور التقنية والإنتاج، وعدم الاهتمام بالخسائر التي يحققها المصنع سنوياً. وقد اتضح التعبير عن هذه المشكلات في المقابلة مع الحالتين الثالثة والسادسة، كما اشتكى كثير من العمال من أن أعضاء النقابة يهتمون بمصالحهم الشخصية، ولا يهتمون بمصالح أعضاء التنظيم، حيث يعاني كثير من العمال العديد من الضغوط الاجتماعية، وعلى رأسها بطالة الأبناء؛ فالنقابة خذلت الكثير من العمال في مسألة تشغيل أبناء العمال داخل المصنع، حيث قوة النقابة تُستخدم لتحقيق مصالح النقابيين وليس العمال، وقد اتضح ذلك من متابعة الحالات الخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة، إذن فنحن أمام اتجاهين يحددان رؤية العمال لدور النقابة في التنظيم:

يؤيد **الاتجاه الأول** دور النقابة في حل مشكلات العمال مع الإدارة، ويقدم العذر لتقصير النقابة وعجزها عن الاهتمام بمستقبل التنظيم؛ بينما يتهم **الاتجاه الثاني** النقابة بالانضمام إلى الإدارة والتحيز لها، واستخدام نفوذ النقابة في تحقيق مصالح شخصية، من غير أن يكون هناك اهتمام بمصالح العمال ومطالبهم.

يمكن تفسير التناقض بين الاتجاهين في طبيعة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها كل عامل، خاصة بطالة الأبناء في ظل تصفية العلاقة الإنتاجية القائمة، واحتمالات تخلي الدولة عن إدارة التنظيم. ويبدو واضحاً أن مشكلة بطالة الأبناء كانت مثيرة لرفض العمال دورَ النقابة في التنظيم، بينما لم يدفع مستقبل التنظيم إلى هذا الحنق عليها، ويعود ذلك ـ كما أوضحنا من قبل ـ إلى أن مستقبل التنظيم هو أمر تحسمه الدولة، في ظل استمرار تمتع العمال بالأمان الوظيفي، بينما مستقبل الأبناء لا يجد من يضمنه، الأمر الذي يضطر الأبناء إلى الدخول في علاقات إنتاجية غير عادلة، أو الهجرة إلى دول الخليج.

٢ ـ المصنع (٢) الخاضع لرأس المال الخاص الأجنبي

تبين للباحث أن الإدارة استغلت طبيعة العلاقة الإنتاجية الجديدة، واتفقت مع النقابة القائمة على عدم إجراء انتخابات في التنظيم ولم تقدم مبرراً لهذا الإجراء، ودون أن يكون هناك اعتبار لرأي العمال أو مصالحهم، وعَبّر عن هذا الموقف العمال أصحاب الحالات الرابعة والخامسة والسادسة والعاشرة. وقد أسهمت هذه الطريقة ـ في التجديد للتشكيل النقابي القديم ـ في زيادة ارتباط النقابة بالإدارة، وبالتالي زيادة ابتعاد النقابة عن عملية التمثيل الحقيقي لمصالح العمال، وقد عَبّرت الحالات الثانية والثالثة والثامنة والتاسعة عن هذا الموقف، وأوضحت الحالتان الثانية والسادسة غياب أي وجود للعمال في عضوية النقابة القائمة التي تم التجديد لها بمعرفة الإدارة.

تُجمع حالات الدراسة على أن أعضاء النقابة لا يقومون بدورهم في الدفاع عن مصالح العمال، خاصة في ما يتعلق بقضية التمييز في الأجور من خلال التقارير الشهرية، حيث يعمل أعضاء النقابة على تحسين علاقتهم بالإدارة حتى تكون تقاريرهم متميزة، كما أوضح ذلك العاملان صاحبا الحالتين الأولى والثانية، وأوضحت بقية الحالات اهتمام أعضاء النقابة بمصالحهم فقط؛ كما أدرك كثير من العمال أن النقابة في القطاع الخاص لا يمكن أن تهتم بمصالح العمال، حيث إن نمط العلاقة الإنتاجية يزيد من قوة الإدارة وهيمنتها على التنظيم، وقد أوضح ذلك العمال أصحاب الحالات الثانية والثامنة والتاسعة والعاشرة.

يعمل كل من التمييز في نظام الأجر، وقلّة عدد العمال في التنظيم، على تحديد نظام معين لعلاقات القوة في المصنع، حيث يعمل نظام الأجر وعدد العمال على إضعاف قدرة هؤلاء على التغيير أو المشاركة أو المساومة مع الإدارة، حيث يدرك العمال أن هذا العجز الواضح فيهم هو سمة أساسية من سمات العلاقة الإنتاجية الجديدة، في الوقت الذي يقتصر فيه اهتمام النقابة على حل مشكلات تنظيمية بسيطة.

٣ ـ المصنع (٣) الخاضع لرأس المال الخاص الاستثماري

برزت تجربة رأس المال الخاص في المناطق الصناعية الجديدة، في محاولة للتخلص من عبء الامتيازات التي تمتع بها الجيل القديم من العمال، والمساهمة في تشكيل وعي عمالي جديد يتخلص من فكرة الحقوق التي يجب أن يحصل عليها العمال في مقابل إعلاء قيمة التفاني في العمل، وأُجبر الجيل الجديد من العمال على التزام موقعه في العلاقة الإنتاجية الجديدة، وأدرك هؤلاء أن لا حقوق لهم في ظل هذه العلاقة، باستثناء حقهم في ترك العمل أو الالتحاق به.

لم تعد قضايا الصراع حول الأمان الوظيفي أو الأجر أو ظروف العمل مطروحة في المصنع (٣)، فالعلاقة الإنتاجية الجديدة تفرض شروطاً كثيرة على العمال، تجعلهم يتخلون عن المطالبة بأي حقوق لا يريد صاحب العمل أن يقدمها، وأدرك العمال أنهم غير قادرين على تحقيق التماسك والتجانس في ما بينهم بسبب طبيعة هذه العلاقة؛ لذا، كانت قضايا تمثيل العمال أو التعبير عنهم غير واقعية في هذا التنظيم، وتكفلت العلاقة الإنتاجية الجديدة بطمأنة الدولة على أن مسيرة العلاقة الإنتاجية الجديدة لا تحتاج إلى جهد أمني.

دفعت هذه الظروف إلى أن العمال ـ أنفسهم ـ لم يطالبوا بالنقابة كممثل لهم عند صاحب العمل، وإن أبدى بعضهم صوراً من الوعي بأهميتها، ولكن ليس في ظل هذه العلاقة الإنتاجية، كما أوضح ذلك العاملان صاحبا الحالتين الثالثة والخامسة، كما أوضحت بقية الحالات القدرة الهائلة لصاحب العمل على التحكم في التنظيم، وعدم قدرة العمال على التماسك في ظل هذه العلاقة.

رابعاً: التنظيم غير الرسمي وبناء القوة في التنظيمات الصناعية

يعمل وينمو التنظيم غير الرسمي بشكل موازٍ للتنظيم الرسمي، ويتضح كثير من معالم بناء القوة في التنظيم الصناعي من خلال دراسة التنظيم غير الرسمي

١ ـ المصنع (١) الخاضع لرأس المال العام

تقدم غالبية حالات الدراسة صوراً من ترابط العمال داخل التنظيم وخارجه، وتَعتبر هذه الحالات أن عملية الترابط والتضامن مسألة ضرورية تحكمها علاقات المصالح المشتركة والمصير الواحد في مواجهة ظروف اجتماعية واقتصادية متغيرة داخل التنظيم وخارجه، وتتمثل صور هذا الترابط في عديد من المظاهر منها: التحدث باسم العمال مع الإدارة، وحل المشكلات التنظيمية التي يكون أحد أو بعض العمال طرفاً فيها، كما أوضح ذلك العمال أصحاب الحالات الثانية والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة؛ وقد اتفقت هذه الحالات على ضرورة حماية وتأمين العامل من عقوبات وجزاءات الإدارة، حتى في حال كان العامل مخطئاً ومقصراً، كما أوضحت ذلك الحالتان السادسة والعاشرة، وأجمعت بقية الحالات أن كافة الأمور التي تمس مصالح العمال تُطرح للنقاش، حتى يتم

الاتفاق على رؤية مشتركة تحدد موقف جماعة العمال ممّا يُعرض عليها.

أوضح كثير من الحالات أن من الأمور الهامة التي اتفقت جماعة العمال عليها هي الانتخابات النقابية داخل التنظيم، حيث كان لا بد لهذا القسم الإنتاجي ـ وهو من أكبر الأقسام في التنظيم من حيث عدد العمال ـ من أن تكون له أهمية واضحة في التأثير في انتخابات نقابة التنظيم؛ حيث دفع العمال بزميل لهم ـ وهو أصغرهم سناً ـ إلى الترشح في انتخابات النقابة، وهو عامل فني في منتصف الأربعينيات من العُمْر، لم يُعَيّن في التنظيم كعامل إنتاج (عادي)، بل عُين كعامل فني بسبب حصوله على دبلوم صناعي، ومن الممكن أن يصل إلى درجة مشرف القسم مُستقبلاً. وقد حاز هذا العامل على قبول زملائه العمال الأكبر منه سناً، والأقدم في العمل في القسم، إلا أن كافة المؤشرات الميدانية لا تربط هذا العامل النقابي بموقع قيادة التنظيم غير الرسمي؛ حيث ثبت من الملاحظات والمقابلات المتعمقة أن أقدم عمال الإنتاج في القسم يمارس أدواراً تقترب من صفات قائد التنظيم غير الرسمي، حيث يؤكد غالبية العمال بل والمشرفون ورئيس القسم، أنه من أكثر الشخصيات حضوراً في القسم، مع ما يتمتع به من قبول، وقدرة على الاتصال بالعمال والإدارة، وحل مشكلات العمل والعمال، وهو يحصل على لقب «ريس». وفي كثير من الأحيان، كان يصدر أوامر للعمال في ما يخص العمل، من غير أن يسبب ذلك أي ضيق أو رفض من قبلهم.

أوضح عديد من العمال عجز التنظيم غير الرسمي عن التأثير في كثير من القضايا التي تمس مصالحهم، وأوضحت ذلك الحالات الخامسة والسابعة والثامنة، التي اهتمت بقضية مستقبل التنظيم وبطالة الأبناء، وكيف أن التنظيم غير الرسمي يعجز عن حل هذه المشكلات، وترى الحالة التاسعة أن هناك حدوداً لقدرة جماعة العمال داخل التنظيم، حيث تقتصر هذه القدرة على بعض الأمور التنظيمية التي ترتبط بظروف طبيعة العمل، بالإضافة إلى التضامن خارج التنظيم في بعض المناسبات الاجتماعية، مثل مساعدة بعض العمال الذين يتعرضون لضائقة مادية، أو إظهار التضامن مع أحد العمال عند زواج ابنه أو ابنته، إلى غير ذلك من هذه الأمور.

يؤكد ما سبق إذن، أن جماعة العمال تدرك حدود قوتها في التنظيم، فإذا كانت العلاقة الإنتاجية لم تفتت من وعي العمال بتماسكهم وقوتهم في كثير من الأمور التنظيمية والاجتماعية، إلا أن العلاقة الإنتاجية ـ خاصة في بداية مرحلة نهايتها ـ تعمل على إضعاف قوة التنظيم غير الرسمي بحيث يمكن حماية التنظيم الرسمي وعدم دخوله في صراع مع التنظيم غير الرسمي.

٢ ـ المصنع (٢) الخاضع لرأس المال الخاص الأجنبي

تلقي العلاقة الإنتاجية الجديدة في المصنع (٢) بظلالها على التنظيم غير الرسمي، حيث تكونت لدى العمال تصورات جديدة تؤكد ضعف التنظيم غير الرسمي وعدم تحقق الترابط بين أعضائه. وقد نجحت العلاقة الإنتاجية في تدعيم هذه التصورات، وأصبح العمال أكثر وعياً

بمسؤولية التحول في العلاقة الإنتاجية عن تحديد طبيعة وأدوار التنظيم غير الرسمي؛ فالأمان الوظيفي لم يعد حقاً مطلقاً للعمال، كما امتلكت الإدارة الجديدة القدرة على تقييد كثير من الحقوق التي قدمتها العلاقة الإنتاجية السابقة، ومنحت العلاقة الإنتاجية الجديدة قدرة كبيرة للإدارة على تسيير شؤون التنظيم من دون إزعاج التنظيم غير الرسمي، واستخدمت العديد من الآليات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، منها نقل الصراع حول الأجور من التنظيم الرسمي إلى التنظيم غير الرسمي، الأمر الذي يُمكّن الإدارة من تفتيت قوة التنظيم غير الرسمي، وإضعاف قدرته على تهديد التنظيم الرسمي.

من خلال المقابلات المتعمقة التي عقدها الباحث مع العمال، لاحظ أن لكل جماعة صغيرة ما يُشبه القائد، ويحتل العضو هذه المكانة في حال نجاحه في الاتصال بالإدارة من أجل حل المشكلات التي يواجهها الأعضاء، أي أن هذه المكانة ليس للأكثر خبرة أو مهارة في العمل، بل للأكثر قدرة على تكوين علاقات شخصية مع مسؤولي الإدارة من أجل تأمين مكانة مهمة لأعضاء الجماعة الصغيرة.

كان لتغير العلاقة الإنتاجية وسياسة الإدارة في التمييز بين الأجور، ونجاح الإدارة في عزل جماعة العمال عن التأثير في مراكز تمثيلهم داخل التنظيم ـ يتمثل ذلك في إلغاء مجلس إدارة التنظيم، وهيمنة الإدارة على نقابة التنظيم ـ كل هذه الأمور ارتبطت بتنظيم غير رسمي يعاني التفتت والانقسام في وحداته إلى عناصر صغيرة، حتى إن هذه الجماعات الصغيرة لم تعد تهتم إلا بما يَهُم مصلحتها المباشرة المحدودة، وغابت عن اهتمامها مصالح العمال ككل في التنظيم غير الرسمي، وأصبح الانهماك في العمل، والسعي إلى حل المشكلات بطريقة شخصية، من أبرز سمات هذه الجماعات.

٣ ـ المصنع (٣) الخاضع لرأس المال الخاص الاستثماري

عمل عدم استقرار العمال في التنظيم، على ضعف إمكانيات التنظيم غير الرسمي وعجزه عن تحقيق التماسك بين جماعة العمال، هذا بالإضافة إلى العديد من الآليات التي يستخدمها صاحب العمل لإجبار العمال على العمل. فهم لا يملكون من الحقوق ما يجعل وجودهم في التنظيم مستقراً، كما أنه ليس هناك من يضمن لهم فرصة عمل أفضل من تلك التي يعملون فيها، لذا فإن من يثبت قدرته على التفاني في العمل يضمن لنفسه الاستقرار لفترة ما قد تطول وقد تقصر، ولكنها أفضل من عناء البحث عن عمل، ويصبح العمال القدامى في التنظيم هم الأكثر جلداً وتحملاً لعناء العمل ونظام الأجر، كما أنهم الأقل مُطَالبةً بحقوقهم، ويشكل هؤلاء قُوام التنظيم غير الرسمي.

ويفتقر هذا التنظيم إلى إمكانيات التماسك والترابط بين العمال، فهم لا يشكلون وحدة متماسكة كما هي الحال في المصنع (١)، ولا يشكلون جماعات صغيرة من العمال كما هي الحال في المصنع (٢)، ولكنهم يشكلون جماعة محدودة من العمال أكثر ارتباطاً بصاحب العمل، بالإضافة إلى جماعة كبيرة من العمال في حالة دوران عمل مستمر. ويؤدي ذلك إلى

عدم قدرة العمال على تكوين مقومات للتماسك معاً داخل التنظيم، أو تكوين مراكز للقوة تحشد العمال داخلها؛ فالعلاقة الإنتاجية لا تسمح بذلك، وعندئذٍ يتفتت التنظيم غير الرسمي إلى مجموعة من الأفراد ـ العمال، الذين يحصلون على أهميتهم ـ وليس قوتهم ـ من خلال تفانيهم في العمل وارتباطهم بتحقيق مصلحة صاحب العمل لفترة طويلة.

خلاصة تحليلية

تناولت الدراسة العديد من القضايا التي ترتبط بتحديد موقع عمال الصناعة من بناء القوة في التنظيم الصناعي، واهتمت بالكشف عن علاقة العمال ببناء القوة من خلال تحليل هذه العلاقة داخل كل من التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي.

توصل الباحث من خلال الدراسة المقارنة إلى عديد من النتائج، يمكن عرض أبرزها كالتالي:

أدرك العمال **في المصنع (١)** أن العلاقة التي يخضعون لها أوشكت على الزوال، وأنهم هم الجيل الأخير من العمال الذين حصلوا على حقوق ـ عمالية ـ متميزة، وأنه ليس بإمكانهم إيقاف عجلة التحول؛ فالدولة ـ التي وعدت هذا الجيل الأخير بمنحه كافة حقوقه ـ لن تسمح بذلك، وقدم العمال صوراً عديدة تفيد بعدم قدرتهم على مواجهة الدولة بهذا الشأن، فعدد العمال في التنظيم أصبح تحت السيطرة، حتى أضحى هذا الجيل الأخير من العمال جيلاً كهلاً لا يمتلك حماسة التغيير والمقاومة، كما أن التقنية السائدة في التنظيم تم التحكم في تطورها، بحيث تصبح متأخرة، وغير قادرة على الإنتاج للسوق، ومن ثم يمكن تقييد قدرة العمال في الحصول على القوة اللازمة لتهديد الدولة، ومنعها من القيام بمشروعها في تغيير العلاقة الإنتاجية والتخلص من التنظيم.

عملت الدولة ـ مالكة التنظيم ـ على استخدام كافة قنوات التأثير والاتصال التي تُستخدم بين الإدارة والعمال، من أجل تحديد علاقات القوة داخله، بحيث لا يمتلك العمال أي أدوات تمكنهم من معارضة أي تغييرات قادمة، في ما يخص مستقبل التنظيم. والتزم العمال بدورهم في الدفاع عن حقوقهم ـ فقط ـ التي قررتها الدولة للعمال، ووعدتهم بألا تسلبها منهم، وبذل التنظيم غير الرسمي دوراً كبيراً في المطالبة بهذه الحقوق، وليس أكثر من ذلك، وكان التنظيم غير الرسمي مجالاً رحباً يسمح للعمال بالتعبير عن مخاوفهم وتطلعاتهم، في ظل الاحتمالات الكبيرة لتصفية التنظيم، ولم يكن هناك شيء يستطيع التنظيم غير الرسمي أن يبذله غير النقاش والتعبير عن هذه المخاوف والطموحات، وغابت إمكانيات المقاومة والتغيير.

أدرك العمال في **المصنع (٢)** أن العلاقة الإنتاجية الجديدة ـ وإن قدمت لهم بعض المكاسب المالية ـ قد سلبتهم الكثير من الحقوق التي كانوا يحصلون عليها في السابق، وكانت الدولة قد وعدت العمال بأن جيلهم سيحظى بمزيد من الحماية، وأنهم لن يُعَاملوا كأي جيل

جديد من العمال؛ إلا أن طبيعة العلاقة الإنتاجية الجديدة أربكت العمال، فلم يتحملوا نظام العمل والأجر الجديد. صاحب ذلك انهيار التنظيم غير الرسمي، وفشله في تحقيق أي تماسك ملموس بين العمال، الذين اتجهوا كجماعات صغيرة للحصول على القوة التي تمكنهم ـ فقط ـ من محاولة الحصول على بعض الحقوق، التي كانوا يحصلون على الكثير منها في العلاقة الإنتاجية السابقة.

أصبح عدد أفراد هذا الجيل القديم من العمال محدوداً في التنظيم، في ظل حرص الإدارة على استقدام جيل جديد، الذين يعمل أفراده وفقاً لشروط عمل جديدة (عقود موسمية ومحدودة الزمن والأجر) ـ وكان ثمة العديد من صغار المهندسين والعمال الذين قبلوا هذه الشروط ـ الأمر الذي أقنع العمال بالتزام دورهم داخل التنظيم، وعدم الاقتراب من مراكز القوة (مثل النقابة)، والانهماك في العمل والإنتاج، واستخدام الجماعة الصغيرة لتأمين الحقوق التي كان من اليسير الحصول عليها سابقاً.

أدرك العمال في **المصنع (٣)** أنهم الجيل الجديد من العمال، الذي لن تكون أمامه إلا خيارات محدودة، حيث الحقوق يقررها صاحب العمل، فهذه هي طبيعة العلاقة الإنتاجية الجديدة، التي حرصت على تدريب هذا الجيل من العمال على الارتباط بصاحب العمل ـ أو المستثمر ـ وليس بنظام العمل، وأدى ذلك إلى منح صاحب العمل قوة كبيرة في إدارة العمال والتخلص من مشكلاتهم ■

الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الانعكاسات

بطرس لبكي

نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار ــ لبنان.

منذ الفصل الرابع من العام ٢٠٠٨، يتابع اللبنانيون تطورات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويتساءلون عن انعكاساتها على لبنان. تساؤلات وجيهة، وتطال جميع اللبنانيين، مقيمين ومنتشرين في قارات الدنيا الخمس.

سأسعى في هذا النص إلى المساهمة في الإجابة عنها، منطلقاً من جذور هذه الأزمة وأسبابها ووقائعها الحالية، إلى وصف وتصور انعكاساتها على لبنان، خاتماً بتصورات حول كيفية مواجهة هذه الانعكاسات[١].

أولاً: الأزمة الاقتصادية العالمية: الجذور، الأسباب، الوقائع الحالية

منذ أواخر صيف ٢٠٠٧، تتسارع المعلومات في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي الدوريات المتخصصة وبعض الكتب الصادرة على عجل، عن أزمة اقتصادية بدأت تطال أسواق العقارات والمصارف والمؤسسات المالية الممولة لهذه الأسواق، في بريطانيا والولايات المتحدة أساساً. حصل ذلك بسبب ما سمي بأزمة الـ «Sub primes»، أي قروض شراء العقارات، التي منحت بسخاء، لأشخاص لا تتوفر لديهم ضمانات وإمكانيات للتسديد. لكن ما حصل بعد صيف وخريف ٢٠٠٧، يشير إلى أنها أزمة اقتصادية ومالية، سرعان ما طالت عدداً كبيراً من اقتصادات الدول في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وروسيا، ودول شرقي وجنوب شرقي آسيا، وبعض دول الخليج؛ وتمتد الآن إلى عدد كبير من الدول الأخرى. ووصفها بعض الاقتصاديين بأنها أعنف أزمة طالت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي[٢].

١ ـ جذور الأزمة

إن تاريخ الاقتصاد العالمي منذ قرنين، يشير إلى حدوث أزمات في هذا الاقتصاد، تنطلق من مكان ما، وتنتشر، مولدة تباطؤاً في النشاط الاقتصادي، وبطالة، وإفقاراً، ومجاعة أحياناً، وثورات أحياناً أخرى. . .

وقد عرف الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات، أشهرها الأزمة التي طالت اقتصاد أوروبا الغربية، ثم العالم، بين ١٨٧٠ و١٨٩٠، بعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة الصناعية المستندة إلى استعمال الآلة البخارية لتحريك المصانع ووسائل النقل البحري والبري، ونمو الإنتاج بوتائر أسرع من نمو حجم أسواق التصريف.

وعاد الاقتصاد العالمي فانطلق مع انتهاء تقاسم العالم بين الدول الكبرى: إنكلترا، فرنسا، ثم ألمانيا، روسيا، النمسا، بلجيكا، هولندا، والولايات المتحدة، على حساب

(١) حول هذا الموضوع، انظر: Olivier Pastré et Jean-Marc Sylvestre, *Le Roman vrai de la crise financiére* (Paris: Perrin, 2008).

(٢) حول هذا الموضوع، انظر: Frédéric Lardon, «Crises financières, n'en tirer aucune leçon, 1987-1997-2000-2007,» *Le Monde diplomatique* (mars 2008), pp. 16-17.

الإمبراطوريات السابقة: العثمانية والإسبانية، والبرتغالية، والصينية، والهندية، وكافة مناطق آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا، التي لم تكن قد استُعمرَت قبلاً. واستمر هذا النمو والتنازع على مناطق النفوذ، ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومن ثم إعادة توزيع مناطق نفوذ ومستعمرات الدول المهزومة، وانفراط الإمبراطوريتين، العثمانية، والنمساوية ـ المجرية. وقد تباطأ النشاط الاقتصادي في أثناء الحرب الأولى، ودُمرت طاقات اقتصادية هامة في أوروبا: إنكلترا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إلخ... وساعدت هذه الحرب الولايات المتحدة على البروز كالقوة الاقتصادية الأولى في العالم.

وأعاد الاقتصاد العالمي انطلاقته في العشرينيات بشكل سريع، فنما الإنتاج بوتائر أسرع من وتائر نمو إمكانيات تصريفه، فوقعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى ابتداء من العام ١٩٢٩. وامتدت تداعياتها من أوروبا الوسطى والغربية وأمريكا الشمالية؛ إلى سائر مناطق العالم، باستثناء الاتحاد السوفياتي المغلق اقتصادياً آنذاك إلى حد كبير. فتدنت مستويات الإنتاج، والأسعار، وتفشت البطالة في البلدان الصناعية، وحرمت دول العالم الثالث المصدرة للخامات إلى الدول الصناعية من أسواقها. وكانت ردة فعل الدول على الأزمة مشابهة في الجوهر، رغم اختلاف مظاهرها:

ـ **في دول غربي أوروبا وأمريكا الشمالية**، فرضت أفكار جون ماينار كاينز (John Maynard Keynes) نفسها. فشرعت الحكومات تزيد من انفاقها التجهيزي والاجتماعي، لتخلق الطلب على السلع والخدمات، معيدة النشاط إلى قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة، ومعدّلة بذلك التوزيع الاجتماعي للدخل، لصالح فئات الدخل الدنيا والوسطى. وقد سميت هذه السياسات (New Deal) أي العقد الاجتماعي الجديد. فتحالفت الحكومات مع أرباب العمل والنقابات العمالية، للنهوض بالاقتصاد، والخروج من الأزمة، في أواخر الثلاثينيات، ممارسة سياسة حمائية مميزة.

ـ **في دول وسط وجنوبي أوروبا**، خصوصاً ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا؛ برزت حكومات سلطوية. طبقت هذه الحكومات السياسات نفسها في مجال زيادة الإنفاق العام، خصوصاً في مجال البنية التحتية. فبُنيت الأوتوستيرادات في ألمانيا وإيطاليا، ووُضعت أسس جديدة للتصنيع في إيطاليا، بمشاركة الدولة، وكذلك في إسبانيا الفرانكية؛ أما في المانيا، فقد تحالفت السلطة النازية مع نقابات العمال وأرباب الصناعة الكبرى، للنهوض بالاقتصاد الألماني المحمي.

ـ **في دول الجنوب**، أي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، تراجعت صادرات الخامات إلى الدول الصناعية، وصعب على هذه الدول استيراد حاجاتها من المصنوعات. دفعت هذه الأحوال بعض الدول التي كان لها هامش من الاستقلال السياسي والاقتصادي، إلى انتهاج سياسة «التصنيع لاستبدال المستوردات»، وحتى لإنتاج سلع إنتاجية. والنموذج الأوضح لهذه الظاهرة، تجربة جيتوليو فارغاس في البرازيل، عبر إنشاء الصناعة الثقيلة في بلاده، في مجالات الصلب والحديد وغيرها، وتأميم النفط؛ كل ذلك في إطار القطاع العام. كما أنشأ فارغاس نظاماً قائماً

على تحالف النقابات العمالية والدولة وأرباب العمل، سمّي (Estado Novo) أي الدولة الجديدة، ولحقه خوان بيرون في الأرجنتين في الأربعينيات من القرن الماضي، كما كان وضع المكسيك شبيهاً إلى حد كبير. وحصلت تجارب مماثلة في المشرق العربي؛ منها تجربة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر في التصنيع، وتجارب بدايات التصنيع الحديث في لبنان وسورية ما بين الحربين العالميتين. وكذلك الأمر في تركيا الأتاتوركية، وفي إيران، حيث شرعت الدولة تنشئ الصناعات الحديثة لاستبدال المستوردات، وتبني قاعدة صناعية وطنية. وفي الهند، تطورت المجموعات الصناعية الوطنية، وأشهرها مجموعة «تاتا» في مجال الصلب والحديد والصناعات المعدنية، وكذلك الصناعة النسيجية. أما اليابان، فطور قاعدته الصناعية السابقة، مساهماً في بناء صناعة عسكرية متطورة، برزت كمثيلاتها الألمانية في الحرب العالمية الثانية. أما باقي دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فقد عانت الأزمة الاقتصادية العالمية، دون ردود فعل ذات فعالية تذكر.

انتهت أزمة الثلاثينيات بالحرب العالمية الثانية، حيث اصطدمت الدول الأوروبية الكبرى: ألمانيا وإيطاليا والمجر من جهة، وفرنسا وإنكلترا وبولونيا أساساً، ثم الاتحاد السوفياتي في ما بعد من الجهة الأخرى. لحقت اليابان بالمعسكر الأول، والولايات المتحدة بالمعسكر الثاني. انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة الثلاثي الألماني ـ الإيطالي ـ الياباني، وانتصار المعسكر الأوروبي الغربي ـ السوفياتي ـ الأمريكي. وباتت الولايات المتحدة القوة العسكرية والسياسة الأولى في العالم، بعد خروجها كقوة اقتصادية أولى في العالم بعد الحرب العالمية الأولى.

تراجع دور إنكلترا وفرنسا، وتقدم دور الاتحاد السوفياتي، فبات القوة العظمى الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة. وانعكس كل ذلك في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وتشكيل مجلس الأمن فيها.

أعيدت صياغة النظام الاقتصادي العالمي عام ١٩٤٤ في برتون رودز، وانتقل النظام المالي من قاعدة الذهب (Gold Standard)، إلى قاعدة الدولار الأمريكي المساوي للذهب (Gold Exchange Standard)، فتحولت الولايات المتحدة إلى ضامنة لصرف الدولار بكمية ثابتة من الذهب عند الطلب، مبدئياً.

ساعدت الولايات المتحدة أوروبا المدمرة على النهوض من خلال خطة «مارشال». كما ساعدت دولاً أخرى ذات أهمية استراتيجية (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وغيرها) بخطط مماثلة، فعرف الاقتصاد العالمي ثلاثين سنة من النمو المطّرد، سُمّيت «الثلاثون المجيدة» (Les trente glorieuses). وكان النمو قائماً، بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية، على توسيع قاعدة استهلاك السلع المديدة الاستهلاك إلى مجموع السكان في إطار سياسة اعادة توزيع الدخل. وعمَّ نوع من الاشتراكية الديمقراطية (Social democracy) ـ أو ما سمّي دولة الرفاه (Welfare State) ـ جميع اقتصادات ومجتمعات دول أوروبا الغربية تقريباً، من أجل تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومنع انتشار الشيوعية في أوروبا الغربية؛ فأصبح اقتناء السلع

المديدة الاستهلاك (الغسالة، التلفاز، البراد، السيارة. . . إلخ)، هدفاً قابلاً للتحقق لكل الأُسر. وقد كانت هذه السياسات في أساس النمو الاقتصادي، خصوصاً الصناعي، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٣). وانعكس ذلك سياسياً بتحالفات بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والأحزاب المحافظة حيناً؛ وبتناوب السلطة بين الحزبين حيناً آخر. هكذا، عمَّ نظام «دولة الرفاه» دول الغرب الصناعي، وأمنت لها ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لكن الولايات المتحدة أخذت تنمو باتجاه زيادة الاستهلاك الفردي والحكومي بشكل منفلت من كثير من الضوابط. وأدى ذلك إلى ارتفاع مديونية الأسر الأمريكية، كما أثر في ميزان المدفوعات الأمريكي، الذي بدأ يشكو من عجز منذ العام ١٩٦٥، وكذلك الموازنة العامة الأمريكية. وبرز هذا العجز أولاً مع أوروبا، التي بدأت تراكم دولارات أمريكية (Euro Dollars) نتيجة تصديرها إلى الولايات المتحدة سلعاً وخدمات بقيمة أكبر مما تستورده من الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وفرنسا الديغولية الساعية إلى العودة إلى قاعدة الذهب.

وفي العام ١٩٧١، فصل الرئيس الأمريكي نيكسون الدولار عن الذهب، واضعاً حداً نهائياً لقاعدة الدولار الأمريكي المساوي للذهب؛ فأصبحت قيمة الدولار مقارنة بالذهب متأرجحة. وكان حجم اقتصاد دول السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة، قد أصبح أكبر من حجم الاقتصاد الأمريكي.

وفي هذه الظروف، فجرت حرب تشرين العربية الإسرائيلية «أزمة النفط». فارتفعت أسعاره بسرعة وعلى دفعات، ضاربة النمو الأوروبي المطّرد منذ حوالى ثلاثة عقود. أضف إلى ذلك أن نموذج النمو الاقتصادي المبني على تعميم اقتناء السلع المديدة الاستهلاك إلى كل شرائح السكان، كان قد استنفد فعّاليته. فأصبح كل أوروبي غربي، وكل أمريكي، يقتني سيارة وبراداً وغسالة وتلفازاً وبيتاً في كثير من الأحيان، مع كل التجهيزات المنزلية الأساسية. فدخلت الصناعات المنتجة للسلع المديدة الاستهلاك في أزمة؛ ما انعكس ـ مع ارتفاع أسعار النفط في أزمتي ١٩٧٣/ ١٩٧٤ و١٩٧٨/ ١٩٧٩ ـ صدمة نفطية وصدمة مضادة (Choc et contre choc pétrolier).

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، ولارتفاع المداخيل لدى الدول المصدرة له، التي أودع أكثرها في كبريات المصارف الأمريكية أساساً، والأوروبية بنسب أقل؛ تراكمت لدى المصارف الأمريكية الكبرى كميات كبيرة من الودائع، ساهمت في ارتفاع التضخم، بسبب التسهيلات المعطاة للمقترضين لاستيعاب هذه الأموال. وفي الفترة نفسها، كان العديد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا غير النفطية، قد بدأ يعاني صعوبات اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار مستورداتها النفطية، خصوصاً في مجال ميزان مدفوعاتها. فأخذت بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين خصوصاً)، تستدين من كبريات المصارف الأمريكية؛ ولم تعد تستطيع التسديد، فانفجرت «أزمة الدين» عام ١٩٨٠، ما دفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى رفع

سعر الفائدة، للجم عمليات التسليف الخارجي والداخلي ولجم التضخم. زاد ذلك التدبير من مصائب دول أمريكا اللاتينية المدنية[٣].

٢ ـ أسباب الأزمة الحالية

وفي النصف الثاني من السبعينيات، وبعد هزيمة الولايات المتحدة في فييتنام، وأزمة إنكلترا الاقتصادية وانهيار الجنيه الإسترليني، بدأت تصعد من بريطانيا والولايات المتحدة، ردود فعل محافظة في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

ففي بريطانيا، صعدت «التاتشيرية» بقيادة «السيدة الحديدية» مارغريت تاتشر، وانقضّت على «دولة الرفاه»، محجمة دور النقابات العمالية، ومتبنية طروحات «نيوليبرالية» (Neoliberal) ساعية إلى تقليص دور الدولة ورقابتها على الاقتصاد، بما فيها الرقابة على المصارف، وداعية إلى خصخصة الخدمات العامة وتقليص التقديمات الاجتماعية. تلاقت «التاتشيرية» مع «الريغانية» في مطلع الثمانينيات. وكانت قد سبقتها في أمريكا «مدرسة شيكاغو الاقتصادية»، «النقدوية» (Monetarist) الطارحة لأولية العرض على الطلب (Supply Side Economy)، عكس المدرسة الكاينزية. وكانت هذه المدرسة هي المتبناة من قبل إدارة ريغان. فبدأ هذا الأخير بهدم تدريجي لـ «دولة الرفاه» التي بناها روزفلت وسائر الرؤساء الأمريكيين الديمقراطيين، في إطار تعاون بين النقابات والدولة ورجال الأعمال. فأخذت تقلص التقديمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل مشترك... إلخ. وعادت الفروقات الاجتماعية تتسع بسبب الإعفاءات الضريبية السخية التي أقرها ريغان على الضريبة على الدخل لصالح الأثرياء. كما مارست إدارة ريغان المحافظة سياسة رفع الرقابة والقيود وبعض الاحتكار (Deregulation) في الخدمات العامة على الاقتصاد وتخفيف دور الدولة. وقد زاد ريغان النفقات على التسلح والسيطرة على الفضاء (حرب النجوم ضد الاتحاد السوفياتي). وقد مارس الرئيس جورج بوش الأب نفس هذه السياسة في التسعينيات، بعد سقوط الكتلة السوفياتية.

وبقيت «التاتشيرية» سيدة الموقف في إنكلترا، حتى في ظل حكومات حزب العمال. وتحولت أوروبا الغربية كلها تقريباً في نفس الاتجاه منهية عقوداً من «دولة الرفاه» (Etat Providence) (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا... إلخ).

في هذه الفترة، كانت قوى اقتصادية جديدة تبرز في العالم، وأهمها الصين المتحولة

(٣) Paul Bairoch, *Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XV^Ième^ siècle à nos jours*, folio. Histoire; 78-80, 3 vols. (Paris: Gallimard, 1997), vol. 2 and vol. 3; Frédéric Mauro, *Histoire de l'économie mondiale, 1790-1970* (Paris: Editions Sirey, 1971); Pierre Léon, dir., *Histoire économique et sociale du monde* (Paris: A. Colin, 1977-1978), tome 6: *Le Second XXI^ème^ siècle: 1947 à nos jours*; Centre de développement de l'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *L'Economie mondiale: Une Perspective millénaire*, [réd.] par Angus Maddison, études du Centre de développement (Paris: OCDE, 2009), et

عبد الكريم الخليل وهشام البساط، **أنترا، أزمة مصرف أم أزمة نظام؟** (بيروت: دار اليوم للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

تدريجياً إلى اقتصاد رأسمالي، في ظل نظام سياسي حافظ على الطابع السلطوي للنظام الشيوعي. كما برزت الهند كقوة اقتصادية صاعدة، وكذلك البرازيل. وأخذ بروز هذه الدول، وغيرها، يغير خريطة القوى في النظام الاقتصادي العالمي. فالصين والهند وغيرهما من دول آسيا الجنوبية والشرقية، تنمو بوتائر غير مسبوقة، ما ينعكس على الاقتصاد العالمي في أكثر من ناحية. وسبب هذا النمو في آسيا خصوصاً، أزمات بعض الاقتصادات الآسيوية عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، كماليزيا وتايلندا وغيرهما، وكذلك الأمر في البرازيل وروسيا.

منذ أكثر من عقد، والولايات المتحدة خاصة وكذلك أوروبا، تدخلان في عصر اقتصاد المعلوماتية، أو «الاقتصاد الجديد» (New Economy). وقد كان ذلك واضحاً في أثناء إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في التسعينيات. وكان النمو المتفلت لقطاعات المعلوماتية، وما يدور في فلكها، قد تسبب في أزمة الأسواق المالية عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ (Bulle informatique).

وعلى إثر ذلك، عاد الجمهوريون إلى سدة الرئاسة مع جورج دبليو بوش، الذي اصطحب معه مجموعة «المحافظين الجدد». فسادت «النيوليبرالية» بكل قوة، مع تخفيف شديد للرقابات على الأسواق المالية والمصارف، ومع مزيد من الإعفاءات الضريبية وتراجع الدور الرعائي للدولة. فارتفعت نسبة الأمريكيين القابعين تحت خط الفقر... وزاد العجز في المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية، وتراكم دين عام غير مسبوق الحجم في الولايات المتحدة. وقد زادت حروب العراق وأفغانستان من حدة أزمةِ المالية العامة الأمريكية. وفي ولاية بوش الثانية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)، بدأ نمو الاقتصاد الأمريكي يتباطأ من ٣,٦ بالمئة عام ٢٠٠٤، إلى ٣,١ بالمئة عام ٢٠٠٥، و٢,٩ بالمئة عام ٢٠٠٦، و٢,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧ في مطلع الأزمة الحالية (الجدول الرقم (١))؛ ثم إلى ١,١ بالمئة عام ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (١)

معدلات النمو الحقيقي في العالم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
العالم	**٢,٨**	**٣,٦**	**٤,٩**	**٤,٤**	**٥,٠**	**٤,٩**
الدول المتقدمة	**١,٦**	**١,٩**	**٣,٢**	**٢,٦**	**٣,٠**	**٢,٧**
الولايات المتحدة	١,٦	٢,٥	٣,٦	٣,١	٢,٩	٢,٢
منطقة اليورو	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٦	٢,٨	٢,٦
المملكة المتحدة	٢,١	٢,٨	٣,٣	١,٨	٢,٩	٣,١
اليابان	٠,٣	١,٤	٢,٧	١,٩	٢,٤	٢,١
كندا	٢,٩	١,٩	٣,١	٣,١	٢,٨	٢,٧
الدول المتقدمة الأخرى	**٣,٢**	**٢,٥**	**٤,١**	**٣,٢**	**٣,٨**	**٣,٩**
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	٥,٥	٣,٢	٥,٩	٤,٨	٥,٦	٥,٦

يتبع

تابـــع

أستراليا	٤,١	٣,٠	٣,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٩
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	٤,٧	٦,٢	٧,٥	٧,١	٧,٨	٧,٩
أفريقيا	٦,١	٥,٣	٦,٥	٥,٧	٥,٩	٦,٢
وسط وشرق أوروبا	٤,٢	٤,٨	٦,٩	٦,١	٦,٦	٥,٨
رابطة الدول المستقلة	٥,٢	٧,٨	٨,٢	٦,٥	٨,٢	٨,٥
الدول النامية الآسيوية	٦,٩	٨,١	٨,٦	٩,٠	٩,٦	٩,٧
الصين	٩,١	١٠,٠	١٠,١	١٠,٤	١١,١	١١,٤
الهند	٤,٦	٦,٩	٧,٩	٩,١	٩,٧	٩,٢
الشرق الأوسط	٣,٩	٦,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٥,٨
نصف الكرة الغربي	٠,٤	٢,١	٦,٢	٤,٦	٥,٥	٥,٦
البرازيل	٢,٧	١,١	٥,٧	٣,٢	٣,٨	٥,٤
المكسيك	٠,٨	١,٤	٤,٢	٢,٨	٤,٨	٣,٣

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٥.

من جهة أخرى، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل سريع منذ عام ٢٠٠٣، لأسباب عديدة، منها: احتلال العراق، والتوتر الأمريكي الإيراني والتهديدات الأمريكية بحرب مع إيران، والمعلومات المتداولة عن النضوب السريع لاحتياطي النفط في العالم. فقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع أسعار البرميل من ٢٤,٣ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٢ إلى ٦٩,١ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٧ (الجدول الرقم (٢)).

الجدول الرقم (٢)
أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧ (دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي ١٩٩٥ = ١٠٠	السعر الحقيقي بأسعار ١٩٩٥
١٩٩٥	١٦,٩	١٠٠,٠	١٦,٩
١٩٩٦	٢٠,٣	١٠١,٩	١٩,٩
١٩٩٧	١٨,٧	١٠٣,٦	١٨,٠
١٩٩٨	١٢,٣	١٠٥,٠	١١,٧
١٩٩٩	١٧,٥	١٠٥,٠	١٦,٥

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٠	٢٧,٦	١٠٧,٥	٢٥,٧
٢٠٠١	٢٣,١	١٠٩,٦	٢١,١
٢٠٠٢	٢٤,٣	١١١,٣	٢١,٨
٢٠٠٣	٢٨,٢	١١٣,١	٢٤,٩
٢٠٠٤	٣٦,٠	١١٥,٢	٣١,٢
٢٠٠٥	٥٠,٦	١١٧,٥	٤٣,٠
٢٠٠٦	٦١,١	١٢٠,٠	٥٠,٩
٢٠٠٧	٦٩,١	١٢٢,٣	٥٦,٥

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨).

ومن المعروف أن سعر النفط قفز إلى ١٤٠ دولاراً للبرميل الواحد عام ٢٠٠٨، ثم أخذ في التراجع إلى مستوياته السابقة عام ٢٠٠٧. لكن من المعلوم أن قفزة عام ٢٠٠٨ سببها المضاربة، وليس وضع السوق، لأن إنتاج النفط هذا العام كان أعلى من استهلاك هذه السلعة. إن هذا الارتفاع في أسعار النفط تزامن مع ارتفاع أسعار بعض الخامات الأخرى. وقد حصل ذلك نظراً إلى ارتفاع مستوردات الصين والهند من بعض الخامات والمواد الأولية بسبب نموها السريع (انظر الجدول الرقم (١)). وقد أدى كل ذلك إلى تراكم كميات من السيولة الهائلة في المصارف الغربية عامة، والأمريكية خاصة. ومع انحسار مجالات التسليف في الولايات المتحدة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد وتنامي الفروقات الاجتماعية الذي قلص قاعدة المستهلكين والمقترضين، حاولت بعض المصارف والشركات المتخصصة بالتسليف العقاري، فتح نافذة جديدة في حقل التسليف العقاري سميت بالـ (Sub primes)، وهي قروض تُمنح لزبائن غير مليئين، وغير قادرين على السداد، ولهم سوابق في التأخر في تسديد قروضهم. وتحمل هذه القروضُ المُقرضَ مخاطر، يعوضها من خلال رفع نسبة الفائدة، ما يزيد من هذه المخاطر[٤].

٣ ـ وقائع الأزمة الحالية

انفجرت أزمة القروض العقارية (Sub Primes) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، وتسارعت حدتها في صيف وخريف ٢٠٠٨؛ ما اضطر الحكومة الفدرالية في واشنطن، إلى إنقاذ اثنتين من أكبر

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٥، ٣٣٥ و٣٣٧؛ Alain Gresh, «A l'aube d'un siècle post-américain,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008); Martine Berlard, «Finance, puissance, le monde bascule,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008); Eric Hobsbown, «Du déclin des empires,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008), et Pastré et Sylvestre, *Le Roman vrai de la crise financière*.

شركات التسليف العقاري. ولم يمنع هذا مصرف الأعمال الأمريكي «ليهمان براذرس» من الإفلاس في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وقد اشترى مصرف باركلايز البريطاني بعض أمواله. وتدهور كذلك الوضع المالي لمصرف «ميريل لينش» الشهير عام ٢٠٠٧، واستنجد بمستثمرين عرب وآسيويين لدعم أمواله الخاصة، لكنه اضطر إلى أن يبيع كامل أسهمه إلى «بنك أوف أميركا».

طالت أزمة القروض العقارية عدداً من المصارف في أوروبا، كانت قد وظفت أموالاً في هذا المجال؛ نذكر منها مصرف «نورثرن روك» (Northern Rock) البريطاني، الذي أممته حكومة بلاده لإنقاذه من الإفلاس، رغم ادعاءات هذه الحكومة المفرطة في «ليبراليتها». وكذلك مصرف (IK) الإلماني ومصارف (BNP) و(Société Générale) و(Crédit Agricole) الفرنسية. وقد امتدت الأزمة إلى شركات تأمين، كشركة (AIG) العملاقة الأمريكية، المتضررة بسبب تأمينها لقروض مشكوك في تحصيلها في القطاع العقاري وعمدت هنا أيضاً حكومة جورج دبليو بوش المفرطة في «ليبراليتها» إلى إنقاذها.

انتشر جو من الذعر في كل الأسواق المالية العالمية، من نيويورك، إلى لندن، وباريس، وفرانكفورت، ومدريد، وميلانو، وغيرها؛ ومنها إلى الأسواق المالية في آسيا والخليج العربي.

لقد تبعت أزمةَ قطاع العقارات، أزمةُ قطاع السيارات؛ حيث تراجع الطلب بشكل سريع بسبب تداعيات أزمة العقارات والمصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، فتراكمت المصاعب على كبريات الشركات الأمريكية، مثل «فورد»، و«جنرال موتورز»، ومنها إلى شركة تويوتا في اليابان، وشركات إنتاج السيارات في فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وامتدت الأزمة إلى شركات السلع المديدة الاستهلاك، كشركة «سوني» اليابانية؛ وتراجعت الصادرات الصينية، جاعلة العديد من الشركات المنتجة لها تغلق أبوابها، وترمي ملايين الأجراء في الشارع (قدروا بـ ٢٠ مليوناً).

وامتدت الأزمة كذلك في المشرق العربي إلى إمارة دبي، التي أنشأت مشاريع عقارية ضخمة خارقة الكلفة وممولة بالقروض، مما راكم على هذه الإمارة مئات مليارات الدولارات من الديون؛ وقد توقف العمل في العديد من هذه المشاريع، وجرى تسريح آلاف العمال والموظفين (١٥,٠٠٠ كدفعة أولى. . . .).

ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨ خصوصاً، شرعت عدة دول تواجه هذه الأزمة، من خلال تدخلها القوي لإعادة تحريك الاقتصاد، بدءاً بوقف سلسلة الإفلاسات: فعمل الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، حتى قبل استلامه مقاليد السلطة، على إقرار برنامج بقيمة ٧٠٠ مليار دولار أمريكي لإنقاذ الاقتصاد وتصحيح الخلل الاجتماعي، وهو يقضي بتخفيضات ضريبية، وتدابير للتأمين الصحي لكل الأمريكيين، وكذلك لتعميم وتحسين النظام التربوي، إضافة إلى مشاريع في البنية التحتية. ويضاف هذا البرنامج إلى برنامج أقل طموحاً، كان قد أعده الرئيس السابق جورج دبليو بوش لإنقاذ المصارف وشركات التأمين. وينوي الرئيس أوباما العمل من أجل إنقاذ صناعة السيارات الأمريكية، المتمركزة في ولاية إيلينويز، التي كان يمثلها في مجلس الشيوخ.

وتقوم بعض الدول الأوروبية، مثل إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وغيرها؛

بتدخلات وبرامج لمنع انهيار المصارف وشركات التأمين وبعض القطاعات الصناعية (خصوصاً قطاع صناعة السيارات) والعقارية. ويهدد الإفلاس دولاً أوروبية أخرى، كاليونان ولاتفيا، حيث جرت اضطرابات اجتماعية غير مسبوقة.

وتقوم الحكومة الصينية برصد مئات مليارات الدولارات لإنقاذ فروع عديدة من صناعتها، وهي مهددة بسبب انغلاق أسواق التصدير أمامها جرّاء الأزمة الاقتصادية السائدة في الدول التي تشكل أسواقاً للصناعة الصينية.

كذلك، تبحث دول رابطة دول جنوبي شرقي آسيا العشر (ASEAN) (مانيمار، ماليزيا، سنغفورة، إندونيسيا، بروناي، كامبوديا، لاووس، فيتنام، الفيليبين، وتايلاندا)، في تنسيق جهودها للحفاظ على أسواقها التصديرية، والتقارب باتجاه تكوين مجموعة شبيهة بالاتحاد الأوروبي، في المدى المتوسط.

وأخيراً، تسعى روسيا إلى إنفاق مبالغ مهمة راكمتها في أثناء ارتفاع أسعار النفط، لإنقاذ بعض مؤسساتها المهددة، وللحؤول كذلك دون انعكاس انخفاض أسعار النفط بشكل يؤذي اقتصاد روسيا وشعبها.

لكن التضارب وعدم التنسيق ضمن الاتحاد الأوروبي، يصعِّب مواجهة الأزمة: ففي أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩، وفي أثناء قمة استثنائية للدول الـ ٢٧ المكوّنة للاتحاد الأوروبي، رفضت خطة بمبلغ ١٩٠ مليار يورو لمواجهة الأزمة في دول أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية الاثنتي عشرة، والتي دخلت الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ (بولونيا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا، قبرص ومالطا). واعتبرت أجهزة الاتحاد الأوروبي أن الحلول يجب أن تكون متلائمة مع الحالة الخاصة لكل دولة، التي تختلف عن حالات الدول الأخرى.

أما باقي دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد أصيبت وتصاب بتعثر في صادراتها بسبب الأزمة، وهي تسعى إلى مواجهتها(٥).

ثانياً: انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على لبنان

١ ـ الوضع الاقتصادي والسكاني للبنان، قبل الأزمة، أواخر ٢٠٠٧

منذ عام ١٩٧٥، وخصوصاً منذ ١٩٩٥، ولبنان يخسر أصحاب الكافاءات إلى المهاجِر، لقاء تحويلات يرسلونها إلى الوطن الأم. يبلغ عدد اللبنانيين الذين غادروا لبنان في أثناء الحروب

(٥) انظر:
Pastré et Sylvestre, Ibid.
ـ الصحافة اليومية: **النهار، الأخبار، السفير، الحياة**، *L'Orient le jour*.
ـ محطات التلفزيون: الجزيرة، Euro News, Bloomberg، العربية وغيرها من المحطات اللبنانية والعربية.
ـ الإذاعات: القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية، مونتي كارلو الدولية بالعربية والفرنسية، BBC World Service، الإذاعات اللبنانية المختلفة.

في الداخل بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ حوالى ٩٠٠,٠٠٠ شخص. أما من هاجروا منذ ١٩٩٠ وحتى يومنا، فيفوق عددهم المليوني شخص، كما يبدو في الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)

تطور أعداد المهاجرين اللبنانيين في الثلاثين سنة الأخيرة

السنة	عدد المهاجرين
١٩٧٥	٤٠٠,٠٠٠(١)
١٩٧٦	٢٩٧,٠٠٠ ـ (١)
١٩٧٧	٣٨,٠٠٠ (١)
١٩٧٨	٧٦,٠٠٠ (١)
١٩٧٩	٤٩,٠٠٠ (١)
١٩٨٠	٣٣,٠٠٠ (٢)
١٩٨١	٣٣,٠٠٠ (٢)
١٩٨٢	٣٣,٠٠٠ (٢)
١٩٨٣	٣٣,٠٠٠ (٢)
١٩٨٤	٦١,٦٠٥ (٣)
١٩٨٥	٧٠,٠٠٠ (٣)
١٩٨٦	٧٣,٩٠٧ (٣)
١٩٨٧	٦٧,٠٠٠ (٣)
١٩٨٨	٦٧,٠٠٠ (٤)
١٩٨٩	٨٥,٢٠٠ (٥)
١٩٩٠	٧١,٨٠٤ (٦)
١٩٩١	٥٠,٠٠٠
١٩٩٢	٣٨,٤٤٥
١٩٩٣	٤٨,٠٥٠
١٩٩٤	٥٦,٧٥٤
١٩٩٥	١٠٦,٨١٢
١٩٩٦	١٨٦,٩٩٠
١٩٩٧	١٥٢,٠٧٤
١٩٩٨	١٧٣,١٩٠
١٩٩٩	٢٧٦,٦٧٦

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٠	١٩١,٣٩٤
٢٠٠١	٢٥٩,٢٩٢
٢٠٠٢	١٤٤,٢٦٣
٢٠٠٣	٢٢١,٢٨٦
٢٠٠٤	١٤٧,٦١٣
٢٠٠٥	٢٨,٧٣١
٢٠٠٦	٤٧,٩٤٧
٢٠٠٧	-٣٨,٣٣٠
٢٠٠٨	٦١,٥٣٥
المجموع	**٢١٥٢,٧٢٢ + ٨٩٤,٥١٦**

المصادر: من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٩٠، انظر: Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, collection «Comprendre le Moyen-Orient» (Paris: L'Harmattan, 1996), p. 94.

انظر أيضاً: Riad Tabbarah, «Le Développement arabe et les ressources humaines libanaises,» dans: *La Politique de la population au Liban* (Beyrouth: Publications du Centre de Recherches, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise, 1982), p. 50, et Nos estimations après calculs raisonnés. Direction de la Sûreté Générale: «Statistiques des entrées et sorties du Liban,» 1984-1989, Beyrouth.

بعد عام ١٩٩٠ ـ أرقام المديرية العامة للأمن العام التي تنشرها إدارة الإحصاء المركزي دورياً.

ومن الواضح ترابط هذه الهجرة مع انهيار النمو الاقتصادي الذي ظهر في لبنان بعد ١٩٩٤، بسبب السياسات المالية والنقدية والتجارية التي اعتمدتها الحكومات المتتالية منذ ذلك الحين. فعندما انهارت نسب النمو الاقتصادي من ٨ بالمئة عام ١٩٩٤، حتى صفر بالمئة عام ٢٠٠٠، وحصل نمو سلبي بنسبة ناقص ٠,٥ بالمئة عام ٢٠٠١؛ ارتفع عدد المهاجرين من ٥٦,٧٥٤ عام ١٩٩٤، إلى ٢٧٦,٦٧٦ عام ١٩٩٩ و٢٥٩,٢٩٢ عام ٢٠٠١ (الجدول الرقم (٤)).

الجدول الرقم (٤)
النمو الاقتصادي وعدد المهاجرين

السنة	نسبة نمو الناتج الوطني بالمئة	عدد المهاجرين
١٩٩١	٢,٥	٥٠,٠٠٠
١٩٩٢	٤,٥	٣٨,٤٤٥
١٩٩٣	٧	٤٨,٠٥٠
١٩٩٤	٨	٥٦,٧٥٤
١٩٩٥	٦,٥	١٠٦,٨١٢

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٦	٤	٩٠,٠٠٠
١٩٩٧	٤	١٥٢,٧٠٤
١٩٩٨	٣	١٧٣,١٩٠
١٩٩٩	١	٢٧٦,٦٧٦
٢٠٠٠	٠	١٨٧,٠١٧
٢٠٠١	٠,٥ ـ	٢٥٩,٢٩٢
٢٠٠٢	١,٩	١٤٤,٢٦٣
٢٠٠٣	٣	٢٢١,٢٨٦
٢٠٠٤	٥	١٤٧,٦١٣
٢٠٠٥	١	٢٨,٧٣١
٢٠٠٦	٦	٤٧,٩٤٧
٢٠٠٧	١,٧	٣٨,٣٣٠ ـ
٢٠٠٨	٨	٦١,٥٣٥

المصادر: وزارة المال، صندوق النقد الدولي ـ رئاسة مجلس الوزراء، تقارير المحاسبة الوطنية السنوية ـ التقارير الشهرية لجمعية مصارف لبنان وبنك بيبلوس وبنك لبنان والمهجر، والجدول الرقم (٣).

وتكمن أسباب هذا التباطؤ في النمو في ما يلي:

ـ **السياستان المالية والنقدية**: إن تثبيت سعر صرف العملة اللبنانية بشكل اصطناعي نسبة إلى الدولار الأمريكي، من خلال إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية بفوائد عالية جداً فاقت ٤٠ بالمئة في بعض الأحيان؛ رفع الفوائد على التسليف بشكل قوي، وهمش القطاع الخاص اللبناني في سوق التسليف بشكل واسع (Crowding Out)؛ كما تسبب في ارتفاع سريع في الدين العام من مليارَي دولار في مطلع عام ١٩٩١، إلى ما يفوق الـ ٤٥ مليار دولار الآن. وقد أدى هذا الارتفاع في سعر صرف الليرة إلى تسهيل الاستيراد، ووضع أعباء ثقيلة على الصادرات.

ـ **السياسة التجارية**: خفضت الحكومة اللبنانية التعرفة الجمركية مع دول الاتحاد الأوروبي قبل الشروع في مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ كمن يرمي سلاحه قبل ولوج المعركة... هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تقم الحكومات اللبنانية المتتالية بأي جهد جدي منذ عام ١٩٨١ ـ تاريخ التوقيع على اتفاقية التيسير العربية الهادفة إلى انشاء «منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى» GAFTA)) ـ لتحسين إنتاجية الصناعة والزراعة والخدمات اللبنانية، لتتمكن من منافسة القطاعات العربية الموازية بعد فتح الأسواق عام ٢٠٠٥.

أضف إلى ذلك الاتفاقات التجارية الثنائية المجحفة في تطبيقها في حق لبنان، بسبب تقديم لبنان التسهيلات دون المعاملة بالمثل، في عالم يمارس دعم قطاعات اقتصاده (سورية،

السعودية، أوروبا وأمريكا)؛ وأخيراً، لم تتخذ الحكومات اللبنانية المتتالية أي إجراءات لتطبيق أو تعديل قانون مكافحة الإغراق.

كما أن الأبواب فُتحت أمام القوى العاملة غير اللبنانية: السورية خاصة، والمصرية، وغيرها؛ وقد نافست هذه القوى، وما زالت تنافس القوى العاملة اللبنانية.

وقد أدى كل ذلك إلى تراجع القطاعات الاقتصادية اللبنانية:

ـ **في الصناعة**: أقفلت أعداد كبيرة من المؤسسات الخاصة، خصوصاً في فروع النسيج والغزل والملابس.

ـ **في الزراعة**: تُركَ أكثر من ٤٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة.

ـ **في السياحة**: تدنت نسبة تشغيل الفنادق وأُقفل بعضها.

وقد تضررت هذه القطاعات من غلاء التسليف وأسعار الطاقة وأسعار التخابر الهاتفي وغيرها من عناصر الكلفة.

تسبب كل ذلك في إقفال جزئي أو كلي للعديد من المؤسسات، وتشريد أُجَرائها وأصحابها وهجرتهم. هذه هي الأسباب الأساسية للهجرة اللبنانية الكثيفة التي واجهها لبنان بعد انتهاء الحروب في الداخل عام ١٩٩٠. ويُظهرالجدول الرقم (٤) ترابط وتأثر نمو الهجرة بوتائر تراجع النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤. أما بعد ذلك، فقد كان للأحداث السياسية عام ٢٠٠٥: مقتل الرئيس الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، دور في لجم مستوى الهجرة، رغم التباطؤ الاقتصادي في هذا العام. وعادت الهجرة فارتفعت وتائرها عام ٢٠٠٦ بشكل محدود بسبب حرب تموز/ يوليو، ونشأت هجرة معاكسة عام ٢٠٠٧، بسبب عودة قسم من المهاجرين جرّاء حرب تموز/ يوليو إلى لبنان. ثم تسارعت الهجرة إلى الخليج عام ٢٠٠٨، بسبب النمو المذهل لأسعار النفط، الذي زاد من مداخيل الدول النفطية العربية؛ ونتيجة لذلك، زاد الطلب على القوى العاملة اللبنانية برواتب مرتفعة. كما ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي المقدر لعام ٢٠٠٨ إلى ٨ بالمئة للسبب نفسه: ارتفاع أسعار النفط الذي تسبب في ازدياد الصادرات اللبنانية إلى دول الخليج، وفي إنفاق السياح الخليجيين في لبنان، وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخليج إليه. ففي عام ٢٠٠٨، تزامن ازدياد الهجرة مع نمو الناتج الوطني.

٢ ـ انعكاسات الأزمة

أ ـ الانعكاسات الحالية

بدأ بعض المؤشرات الاقتصادية الصادرة أخيراً يشير إلى بداية أزمة في بعض النشاطات[٦]:

(١) **الصادرات الصناعية**: كانت قد ارتفعت بنسبة ٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٨، أي من ٢,٣

(٦) *The Lebanon Brief* (Blominvest Bank, Beyrouth), Issue 617, Week of 23-28, February 2009, pp. 7-8 and 11, <http://www.menafn.com/updates/research_center/Lebanon/Weekly/blom280209.pdf>.

مليار دولار إلى ٢,٩٩ مليار دولار، ثم بدأت تشهد بعض التراجع: فقد انخفضت هذه الصادرات من ٢٧٧ مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١٢ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أي انخفضت بنسبة ٢٣,٥ بالمئة. وقد يكون هذا الانخفاض مؤشراً لبداية انسداد أسواق التصدير أمام مصنوعاتنا.

(٢) مستوردات التجهيزات الصناعية: ارتفعت من ١٦٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٨٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ١٥,٦ بالمئة؛ ثم بدأت تنخفض في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت قيمة استيراد التجهيزات الصناعية من ١٨,٣ مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥,٨٦ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أي بنسبة ١٣,٣ بالمئة. قد يعكس ذلك تخوف الصناعيين من الإفراط في توسيع طاقتهم الإنتاجية، مع بروز أولى المؤشرات لأزمة في التصريف.

(٣) في قطاع البناء: تراجع نمو حجم مبيع الأسمنت من ١٢,٦ بالمئة عام ٢٠٠٦ و١٥ بالمئة عام ٢٠٠٧، إلى ٤,٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع في قسم منه إلى تراجع الطلب المفرط على الأسمنت، العائد إلى حجم أعمال ترميم وإعادة بناء المباني والبنى التحتية التي دمرتها حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وذلك عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ لكنه مؤشر تراجع لنشاط البناء أيضاً.

(٤) تراجع ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك: تراجع هذا المؤشر من ٩,٣٣ بالمئة عام ٢٠٠٧، إلى ٥,٥٠ بالمئة عام ٢٠٠٨. وكذلك تراجع نموه بنسبة ١,١ بالمئة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ عمَّا كان عليه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ (أي من ١٠٥,٥ إلى ١٠٤,٤، على أساس ١٠٠ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧). وقد يكون ذلك يشكل مؤشراً لتباطؤ الطلب على السلع، ولعله بسبب الانخفاض في أسعار النفط، وبعض السلع الأساسية، بسبب الأزمة العالمية.

(٥) تراجع عدد وقيمة القروض التي تكفلها شركة «كفالات»: تراجع عدد هذه القروض من ٧٥ قرضاً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، إلى ٥١ قرضاً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وهو هبوط بنسبة ٢٥,٣ بالمئة. كما تراجعت قيمة هذه القروض الإجمالية من ١٠,٦١ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٧,٧٧ مليون دولار في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وهو انخفاض بنسبة ٢٦,٨ بالمئة. وتؤشر هذه الأرقام إلى تراجع في نشاط هذه الشركة الكافلة للقروض في قطاعات الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني والحرف والسياحة والتكنولوجيا المتقدمة؛ وقد يكون هذا التراجع عائداً إلى انحسار الأسواق أمام المنتجات اللبنانية في الداخل، كما في الخارج.

ب ـ الانعكاسات المحتملة للأزمة

(١) الانعكاس الأول: عودة مغتربين عاملين في الخليج (من إمارة دبي بشكل أساسي)، ويقدر عددهم الإجمالي بحوالى أربعمئة ألف؛ منهم مئتا ألف في السعودية، ومئة ألف في الإمارات، وخمسون ألفاً في قطر، وخمسون ألفاً في باقي الدول (البحرين، الكويت، عُمان)،

كما في أوروبا وأمريكا وأستراليا. وقد كثر الكلام في الصحف اللبنانية على هذا الموضوع، لكن الوقائع قليلة، وسنسرد في ما يلي ما ورد عنها في بعض الصحف والمجلات اللبنانية[٧]:

ـ تسريح كل الأجراء اللبنانيين من شركة «دبي بروبرتيس» العقارية، وهناك ٨٠ أجيراً لبنانياً من بين ١٤٠ أجيراً سُرِّحوا.

ـ يقدر عدد اللبنانيين الذين فقدوا وظائفهم في الخليج بين ١٥٠٠٠ و٢٦٠٠٠ شخص. غالبيتهم تعمل في قطاعات البناء والمال والسياحة.

ـ يقول د. صباح الحاج، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، ومدير عام شركة «مانجمانت بلوس»، إنه يقدر أن ٤٠٠٠ من اللبنانيين الـ ١٥٠٠٠ المسرَّحين من وظائفهم في الخليج سيعودون إلى لبنان، ويضيف أن عدد طلبات العمل الواردة إلى شركته من الخليج، قد ارتفع بنسبة ٢٧ بالمئة بين ١٤ و٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

ـ يشير السيد فادي عيد، مدير عام وكالة كاريرز للتوظيف، إلى أن حوالى ٣٠ سيرة ذاتية (C.V.) ترد إلى وكالته كل يوم، من لبنانيين سرحوا أو على وشك التسريح من وظائفهم. كما يشير إلى أن أكثر من ١٧٠٠ سيرة ذاتية قد ورد إلى شركته من الخارج منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩؛ ٨٠ بالمئة منها وارد من الإمارات العربية المتحدة. وقد استطاعت الشركة إيجاد عمل لـ ٥٠ شخصاً من بينهم، وأضاف أن المهندسين والمعماريين والمصرفين هم الأكثر عدداً بين طالبي الوظائف.

ـ وصل إلى شركة «بيتابات» العقارية اللبنانية الموجودة في بيروت أكثر من ٦٠ سيرة ذاتية (C.V.) حتى أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩، جواب عن إعلان صدر قبل عدة أشهر لملء وظيفة مهندس، لم تستطع أن تملأها قبل الأزمة.

ـ تشير دراسة بالعيّنة قامت بها شركة لدراسة الأسواق بواسطة الإنترنت تدعى «يوغوف»، إلى كون ٤٦ بالمئة من المهاجرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من كل الجنسيات، يسعون إلى الانتقال إلى دولة أخرى بسبب الأزمة التي تطال اقتصاد الإمارات. وأن ٥٤ بالمئة من بين ٧٧٩ أجيراً أجنبياً تم استجوابهم بين ٢٠ و٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، يخشون خسارة وظائفهم؛ وكانوا يعملون خصوصاً في قطاعات العقارات والمال.

ـ وفي بيروت أيضاً، تشير مديرة الموارد البشرية في بنك عودة، رينالدا الحايك، إلى أن عدد السير الذاتية التي وصلتها من لبنانيين في الخارج (وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) قد تضاعف ثلاث مرات بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، خصوصاً في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨؛ لكن هذه الظاهرة لا تشكل أكثر من ١ بالمئة من مجمل السير الذاتية الواردة.

(٧) Bachir El Khoury, «Le Liban, terre de refuge pour les expatriés du Golfe,» *L'Orient le jour* (Beyrouth), 24/2/2009, p. 8, et Muriel Rozelier, «Les Libanais reviennent-ils en masse?,» *Le Commerce du Levant* (Beyrouth) (février 2009), pp. 34-35.

ـ تشير باتريسيا زهر، المسؤولة عن التوظيف لدى الاستشاري «المجموعة الاستشارية للشرق الأدنى» (NECG)، إلى اهتمام وارد من لبنانيين مغتربين في الشرق الأوسط وأفريقيا بعروض العمل في لبنان في قطاع البناء وغيره.

كما ظهر لنا أعلاه، ليس لدينا أي معلومات دقيقة حول الموضوع في الخليج، رغم بدايات عودة لبنانيين من هناك، ورغم أن غالبية المسرَّحين من أعمالهم في الخليج، يسعون أولاً إلى الانتقال إلى وظيفة أخرى في البلد نفسه، أو إلى بلد خليجي آخر، أو إعادة أُسَرهم إلى لبنان لتخفيف المصاريف.

كما أن ثمة ظاهرة أخرى تظهر للعيان، وهي بدايات عودة لبنانيين هاجروا في التسعينيات أو قبلها إلى الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا، وقد بدأوا يعودون ليستقروا في لبنان، نظراً إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية هناك، في وظائف وأعمال حرة في مختلف القطاعات العقارية والسياحية والمالية والتجارية وغيرها.

(٢) الانعكاس الثاني: انخفاض حجم تحويلات المغتربين اللبنانيين المالية إلى لبنان؛ حيث إن حجم هذه التحويلات فاق الـ ٣ مليارات دولار أمريكي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أي أنها فاقت ١٥ بالمئة من الدخل القومي. وقد ارتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة (٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨)، خصوصاً مع ارتفاع أسعار النفط، ففاقت الخمس مليارات دولار، و٢٠ بالمئة من الدخل القومي (انظر الجدول الرقم (٥)).

الجدول الرقم (٥)
تحويلات المغتربين اللبنانيين ونسبة مساهمتهم في الدخل القومي

السنة	التحويلات (مليون دولار أمريكي)	الدخل القومي (مليون دولار أمريكي)	لتحويلات كنسبة مئوية من الدخل القومي
١٩٩٥	١١٧٢	١١١٢٢	١٠,٥٣
١٩٩٦	١٣٢٣	١٢٩٩٧	١٠,١٨
١٩٩٧	١٤٧٣	١٤٨٦٥	٩,٩٦
١٩٩٨	١٦٣٤	١٦١٦٨	١٠,١٠
١٩٩٩	١٨٧٠	١٦٤٩١	١١,٣٤
٢٠٠٠	٢١١٠	١٦٤٩١	١٢,٧٩
٢٠٠١	٢٣٨٠	١٧١٠٠	١٣,٥٠
٢٠٠٢	٢٥٤٤	١٨٥٠٠	١٣,٧٥
٢٠٠٣	٢٧٢٨	١٩٧٠٠	١٣,٨٥
٢٠٠٤	٢٩١٦	٢٠٤٠٠	١٤,٢٩

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٥	٣٠٤٨	٢٠٩٠٠	١٦,٦٥
٢٠٠٦	-	٢٠٩٠٠	-
٢٠٠٧	٥٠٢٢	٢٤٢٤٠	٢٠,٧١
٢٠٠٨	٥١٣٦	٢٨٨٠٠	١٧,٨٣

المصادر: للسنوات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨: مصرف لبنان، التقرير السنوي للقطاع الخارجي ـ **التقرير الاقتصادي العربي** ٢٠٠٥ ـ Economic Intellegence Unit - Les Comptes économiques du Liban, 2006/2007, Présidence du Conseil des Ministres (janvier 2009), et *Lebanon this Week* (Byblos Bank), no. 104 (20 February 2009).

تشير كل المؤشرات التي في حوزتنا، وعرضنا أكثرها أعلاه، إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في دول الخليج، وتدهور الأسواق المالية فيها، وتخفيف أعمال أكثرية الشركات وإغلاق عدد لا بأس به منها في مجالات البناء والعقارات والمال والمصارف والسياحة. كما ذكرنا بعض المعلومات عن اللبنانيين المسرَّحين من أعمالهم في دول الخليج، وبعض المعلومات عن أوضاع مواطنينا في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا الغربية. كل ذلك يشير إلى احتمال أن تحويلات المغتربين قد بدأت تنخفض، وستنخفض أكثر فأكثر، وهي تشكل رافداً أساسياً من روافد الدخل لدى العديد من الأسر اللبنانية، ومصدراً أساسياً للادخار والتوظيف في لبنان. ويشير الجدول الرقم (٦) إلى ذلك، مع بداية انخفاض التحويلات منذ تموز ٢٠٠٨، وتسارع هذا التدهور في خريف ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (٦)
التحويلات الشهرية للمغتربين إلى لبنان عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

الشهر والسنة	تحويلات الشهرية للمغتربين إلى لبنان
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧	٥٣٩,١٣
شباط ٢٠٠٧/ فبراير	٣٥٣,٥٠
آذار/ مارس ٢٠٠٧	٣٥٤,٥٤
نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	٣٥٤,٤٦
أيار/ مايو ٢٠٠٧	٤١٢,٠٩
حزيران/ يونيو ٢٠٠٧	٣٦١,٩٧
تموز/ يوليو ٢٠٠٧	٣٥٧,٨٧
آب/ أغسطس ٢٠٠٧	٦٣٠,٤٦
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	٣٨٦,٢٩
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧	٤١٦,٨١

يتبـــع

تابـــع

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧	٤٣٧,٦٦
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	٤١٧,٦٧
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	٤٧٥,٣٢
شباط/ فبراير ٢٠٠٨	٥٣٢,٧٦
آذار/ مارس ٢٠٠٨	٣٨٦,٤٨
نيسان/ أبريل ٢٠٠٨	٥٥٠,٢٨
أيار/ مايو ٢٠٠٨	٤١١,٠٢
حزيران/ يونيو ٢٠٠٨	٤٨٣,٢٠
تموز/ يوليو ٢٠٠٨	٥٠٥,١٥
آب/ أغسطس ٢٠٠٨	٤٩١,٧٥
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨	٤٥٨,٢٥
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	٢٨٠,١٧
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	٢٨١,٧٣
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	٢٨٠,١٦

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الدروس، دائرة الأبحاث والإحصاء.

(٣) الانعكاس الثالث: تراجع نشاط القطاع السياحي خاصة في الصيف؛ ويحدث ذلك نتيجة انحسار مداخيل زبائنه التقليديين اللبنانيين المغتربين، الذين يعودون مع أسرهم لقضاء العطلة الصيفية في لبنان، فضلاً عن المصطافين الخليجيين.

(٤) الانعكاس الرابع: انخفاض الإنفاق؛ ويحصل ذلك خصوصاً في مجال السلع المديدة الاستهلاك، كالثياب والتجهيزات المنزلية وشراء المساكن.

(٥) الانعكاس الخامس: ارتفاع نسب البطالة في العديد من القطاعات؛ ومن بين هذه القطاعات، التجارة الداخلية والخارجية، والسياحة، والبناء والصناعة والزراعة؛ مع انسداد أسواق تصدير السلع والخدمات التي تُنتَج، وتراجع السوق الداخلية لهذا السبب، وبسبب انخفاض تحويلات المغتربين.

ثالثاً: كيف نعالج انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على لبنان

الشرط الأول لمعالجة الأزمة، هو وعي واقعها وأسبابها؛ وهذا ما سعينا إلى شرحه أعلاه.

و**الشرط الثاني** هو وضع وتنفيذ برنامج عمل لتحريك مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني، وتوفير مستلزمات نموها، من تسليف وأسواق، ورفع الإنتاجية والنوعية، لتوفير فرص عمل

إضافية للبنانيين العائدين من بلدان الاغتراب، وزيادة مداخيل اللبنانيين المقيمين تعويضاً عن خسارة قسم من تحويلات المغتربين.

وعناصر هذا البرنامج هي ثلاثة:

١ ـ العنصر الأول: اتخاذ رزمة من التدابير الشاملة والمتنوعة والمتكاملة لإعادة إطلاق ونمو الاقتصاد الوطني في لبنان

أهم هذه التدابير:

أ ـ تسهيل التسليف المصرفي

يمكن ذلك من خلال خفض تدريجي للفوائد، وهذا ميسر بسبب الانخفاض العالمي للفوائد، وزيادة طاقات وأقنية التسليف المدعوم، كالقروض المكفولة من شركة «كفالات» بشكل كبير. والتأكد كذلك من حسن استعمال القروض المدعومة، التي من المفترض أن تقدمها البنوك التجارية لقطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا، وتنفيذ قانون إنشاء وتشغيل مصرف التسليف الزراعي.

ب ـ توسيع السوق اللبنانية

وذلك أمام الإنتاج اللبناني، من خلال حمايته عبر التطبيق الفعلي للاتفاقات التجارية، مع التأكد من معاملة الدول الأخرى لإنتاجها بالمثل. وكذلك العمل على تفعيل بنود هذه الاتفاقات التي تسمح للبنان بحماية إنتاج فرع من قطاع معين، إذا كان هذا الفرع سيتعرض لضرر فادح من خلال إدخال البضائع الأجنبية بلا قيود (Clauses de sauvegarde). وهذه التدابير يجب أن تطبق على «اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية»، واتفاق إنشاء «المنطقة العربية للتجارة الحرة»، والاتفاقات الاقتصادية مع سورية ومصر، وغيرها من الاتفاقات التي تتضمن بنوداً مضرة للإنتاج اللبناني. أضف إلى ذلك أن على الدولة أن تطبق قانون مكافحة الإغراق، وأن تحدِّثه إذا لزم الأمر، ليتماشى مع واقع الإغراق الحالي. كما أن على الدولة أن تتشدد في مكافحة التهريب إلى لبنان بكل أشكاله، براً وبحراً وجواً، بواسطة الضابطة الجمركية، التي يجب أن تُعزز، وبمساعدة كافة القوى الأمنية، من الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والجيش اللبناني.

كما إن على الدولة أن تدخل فوراً في مفاوضات لتعديل البنود المجحفة بالنسبة إلى لبنان في الاتفاقات ذات الطابع الاقتصادي، المعقودة مع كافة الدول، ومجموعات الدول. كذلك، يجب تطبيق قانون تفضيل البضائع اللبنانية في مشتريات الدولة بشكل صارم.

ج ـ توسيع الأسواق الخارجية

توسيع هذه الأسواق أمام الإنتاج اللبناني من خلال دعم الصادرات ومساعدة المنتجين على التصدير ونقل إنتاجهم إلى الأسواق الخارجية بشكل منظم وقليل الكلفة وتطوير الأسطول

التجاري اللبناني لهذا الهدف أيضاً؛ وكذلك تعيين ملحقين تجاريين في عدد كبير من الدول التي تشكل أسواقاً حالية للإنتاج اللبناني، وأسواقاً محتملة؛ بالإضافة إلى دعم البعثات التجارية الخاصة اللبنانية إلى الخارج، الهادفة للترويج للإنتاج اللبناني والمشاركة في المعارض، والعمل على حث الجاليات اللبنانية في الخارج، وتجَّارها، على تسويق البضائع اللبنانية في بلدان الانتشار.

د ـ العمل على خفض كلفة الإنتاج اللبناني

ويتم ذلك من خلال خفض كلفة التمويل (الفوائد)، والاتصالات الهاتفية وغيرها، وخفض كلفة الطاقة، من خلال تطوير إنتاج الكهرباء على الغاز، وتطوير مصادر أخرى للطاقات المتجددة، كالطاقة الكهرمائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية؛ بحيث تكون هذه الأنواع من الطاقة أقل كلفة. يجب كذلك العمل على إنشاء وتطوير مناطق صناعية في المدن والبلدات في سائر الأقضية اللبنانية، حيث كلفة الأرض أقل منها في بيروت وأواسط جبل لبنان؛ كما يجب تأمين كل مستلزمات العمل الصناعي فيها من مبانٍ وطرق وبنية تحتية (كهرباء، مياه، مجارير، صرف صحي، شبكة اتصالات، مراكز تدريب، فروع للمصارف، صالات عرض... إلخ). ويستطيع القطاع الخاص القيام بذلك كما هو حاصل في عدد من المناطق اللبنانية. وستساهم هذه المناطق الصناعية في تخفيض كلفة الإنتاج الصناعي أيضاً بسبب مستوى الأجور الأدنى في الأرياف، حيث كلفة المعيشة أقل منها في بيروت الكبرى، لأسباب عديدة.

هـ ـ العمل على تحسين إنتاجية الاقتصاد اللبناني

وذلك في مجالي إنتاج السلع، كما الخدمات، من خلال التدريب المهني، واستخدام المهارات المكتسبة من قبل المهاجرين اللبنانيين العائدين في فترة عملهم في الخارج؛ وكذلك من خلال تشجيع المنتجين على استعمال أساليب إنتاج حديثة أكثر فعالية، وتمويل تحديث تجهيزاتهم بالقروض الميسرة المذكورة أعلاه.

و ـ العمل على تحسين نوعية المنتجات اللبنانية

وذلك على اختلاف أنواع المنتجات، من سلع وخدمات، عبر تفعيل المؤسسات الخاصة بذلك، كمعهد البحوث الصناعية، ومؤسسة المقاييس والمواصفات، ومؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية، والمؤسسات المماثلة في القطاعات الأخرى؛ كما يجب إشراك الجامعات الموجودة في لبنان في هذا الجهد، عبر الكليات ومراكز الأبحاث والتدريب الموجودة لدى هذه الجامعات، التي يمكن أن تقدم خدمات استشارية وبحثية مفيدة.

وسيساهم تحسين زيادة الإنتاجية والنوعية في جعل الإنتاج اللبناني أكثر تنافسية في لبنان والخارج.

ز ـ تحسين شروط عمل ومداخيل القوى العاملة اللبنانية

ويقصد بذلك كل القوى، من عمال وموظفين وحرفيين ومزارعين، من خلال حمايتها من

منافسة القوى العاملة غير اللبنانية، عبر تطبيق المعاملة بالمثل مع الدولة المصدرة للقوى العاملة إلى لبنان، في مجالات شروط الإقامة والعمل وتسجيل كل الأجراء في لبنان في الضمان الاجتماعي؛ كما في توسيع نطاق الضمان الاجتماعي، ليضم الحرفيين والمزارعين وكل الفئات غير المشمولة بخدماته حالياً، كالعديد من المهن الحرة، والعاملين على حسابهم. وسيساهم هذا في تحسين مداخيل القوى العاملة اللبنانية، وفي توسيع طاقتها الشرائية، وقدراتها على الاستهلاك والتثمير، ما يوسع أسواق السلع الاستهلاكية والإنتاجية في لبنان. وفي ذلك مصلحة لكل القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في لبنان.

ح ـ تنفيذ فعلي لقانون مكافحة الاحتكار وتعديله إذا لزم الأمر

وذلك من أجل تأمين منافسة حرة وشفافة هي مفقودة اليوم في معظم النشاطات الاقتصادية، تأميناً لتخفيض الأسعار، وتسريع النمو الاقتصادي والإنتاج.

ط ـ التركيز على تطوير فروع الإنتاج التي للبنان فيها ميزة تنافسية وتفاضلية

ليس فقط هذه الفروع، وإنما أيضاً تلك التي تشتمل على قيمة مضافة مرتفعة، كالزراعات البيولوجية، وإنتاج البذور والأدوية المنتجة من النباتات الطبية المتوافرة في لبنان، والأبحاث والخدمات الطبية، والشرائح العليا في صناعة النسيج والملبوسات (كإنتاج الملبوسات الـ Haute couture وغيرها التي تتطلب ذوقاً فنياً رفيعاً)؛ وكذلك إنتاج البرمجيات المعلوماتية والخدمات الهندسية والصناعات الثقافية، كالطباعة والنشر والإعلام والإعلان والإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي والغنائي والمسرحي، وكذلك نشاطات المحاسبة والتدقيق والنشاطات المالية المفيدة. أضف إلى ذلك تطوير الفروع المزدهرة حالياً، كإنتاج المجوهرات والآلات والمصنوعات المعدنية الأخرى، والمأكولات الناتجة من تصنيع الإنتاج الزراعي اللبناني. وأهم عنصر للميزة التنافسية والتفاضلية، هو المستوى العالي للتعليم في لبنان، وكذلك تنوعه المناخي والبيئي.

٢ ـ العنصر الثاني: اتخاذ رزمة من التدابير الآيلة إلى تنمية إقليمية متوازنة

يجب اتخاذ رزمة التدابير هذه في سبيل تصحيح الاختلال البنيوي للنمو الاقتصادي في لبنان لصالح بيروت الكبرى، حيث أصبحت كلفة الإنتاج والمعيشة بالغة الارتفاع؛ ومن أهم هذه التدابير:

أ ـ إنشاء مجالس الأقضية المنتخبة والمقررة في اتفاقية الوفاق الوطني في الطائف

وذلك من أجل تأمين اللامركزية الإدارية الموسعة، واللامركزية الإنمائية. على أن تشرف هذه المجالس على جباية الرسوم والضرائب المحلية، وإنفاقها على التجهيز في الأقضية.

ب ـ تقوية صلاحيات وإمكانيات البلديات واتحاداتها في نطاق كل قضاء

بالإضافة إلى إنشاء لامركزية في المالية العامة لصالح هذه الاتحادات في المجالات الحالية لصلاحيتها، كذلك في مجالات تمويل نفقات التعليم الابتدائي والصحة والحماية الاجتماعية، ليستطيع المواطنون مراقبة استعمال هذه الأموال العامة.

ج ـ إنشاء أقطاب للتنمية الإقليمية المتكاملة

ويكون ذلك في عواصم المحافظات والأقضية والبلدات الكبرى، كما يمكن أن تتضمن مناطق سياحية، مناطق صناعية، مناطق تجارية، مراكز إدارية تقرب الإدارة العامة من المواطنين، على أن تتضمن كل هذه الأقطاب مراكز وتجهيزات للنشاطات الثقافية والترفيهية لجذب الشباب والفئات المثقفة.

د ـ تطوير نقل مشترك سريع

وذلك من خلال تأهيل وتشغيل شبكة السكك الحديدية الساحلية ونحو الداخل، لنقل الركاب بشكل سريع ومريح، تأميناً للفصل، حيث يمكن، بين مراكز العمل، ومراكز السكن، لتأمين سكن دائم في الريف... وكذلك وسائل نقل مشترك (باصات وغيرها) فعالة نحو محطات السكك الحديدية.

هـ ـ رزمة من الحوافز الضريبية والمالية

للمؤسسات والأفراد الذين يُقيمون مشاريع اقتصادية في مناطق الأطراف (أطراف جبل لبنان، الشمال، البقاع والجنوب) من خلال إعفاءات ضريبية فعلية، وفي مجال الفوائد على القروض، ودعم التدريب المهني، وغيرها.

٣ ـ العنصر الثالث: اتخاذ رزمة من التدابير الآيلة إلى تنمية القطاعات والفروع الإنتاجية التي تتضمن طاقات للنمو وخلق فرص عمل فعلية

أ ـ في مجال التكنولوجيا

إنشاء مناطق تكنولوجية (Technopoles) حول الجامعات في كل المناطق اللبنانية، حيث تتفاعل فيها نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي مع التعليم العالي، ومع شركات الإنتاج السلعي والخدماتي في حقول التكنولوجيات المتقدمة. ولبنان مؤهل جداً لهذه النشاطات في مجال المعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا الأحياء وغيرها، خصوصاً مع استفادته من عودة كفاءات عالية من أبنائه المغتربين، وبسبب كثرة وتنوع جامعاته.

ب ـ مجال الصناعات الثقافية

إعادة إحياء وإنشاء مناطق للإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي والغنائي، على نسق (Cinecitta) في إيطاليا وغيرها، تجمع التجهيزات ومستلزمات الإنتاج الأخرى. كذلك تطوير نشاطات الطباعة والنشر والإعلان والإعلام في مناطق متخصصة إذا لزم الأمر.

ج ـ تطوير السياحة

يتم تطوير السياحة من خلال تنويعها لتشمل كل مناطق لبنان، وكل مواسم السنة، من صيف وشتاء وخريف وربيع، وتشمل السياحة الداخلية للبنانيين والسياح العرب والأجانب، والسياح ذوي الإمكانيات المالية المتفاوتة، وذلك من خلال:

(١) تطوير السياحة البيتية (Bed and Breakfast)

إلى جانب السياحة في الفنادق والنزول والشقق المفروشة.

(٢) تطوير السياحة الشتوية

من خلال فتح محطات للتزلج في العديد من المناطق مثل عكار والضنية، توسيع محطات الأرز وإهدن واللقلوق وفاريا وصنين وجبل الكنَيْسة والباروك، وكذلك في السلسلة الشرقية في جبل الشيخ وغيرها من المناطق لاستقطاب المتزلجين شتاء من عدة مناطق من الشرق الأوسط.

(٣) تطوير السياحة البحرية

على أن يمتد هذا النوع من السياحة ستة أشهر في العام، ويتطلب ذلك تنظيف الشواطئ، وتخفيف التلوث إلى أدنى الدرجات، من خلال معالجة النفايات الصلبة، والمياه المبتذلة؛ وتأمين مسابح لجميع الفئات الاجتماعية، مع نشاطات فيها، كالتنزه بالمراكب والغطس وغيرها.

(٤) تطوير السياحة الثقافية

وذلك من خلال تكثيف المهرجات الفنية والثقافية على مدار السنة، صيفاً كمهرجانات بعلبك وبيت الدين وجبيل وصور وطرابلس، وشتاءً كمهرجان بيت مري ومهرجانات أخرى يمكن أن تنظم في المدن السياحية، كصيدا وجونيه والبترون، ومدن الداخل في الربيع والخريف، كزحلة والنبطية؛ وغيرها.

(٥) تطوير السياحة الدينية

وتكون بمثابة سياحة إلى المزارات ودور العبادة الشهيرة التي يذخر بها لبنان بكل طوائفه ومناطقه، على أن تكون هذه السياحة محلية وخارجية.

(٦) تطوير السياحة البيئية (Ecotourisme)

في كل المناطق اللبنانية حيث حوفظ على الطبيعة الخلابة ولتشجيعها على المحافظة على الطبيعة.

(٧) تطوير السياحة الرياضية

من خلال تنظيم نشاطات الرحلات مشياً على الأقدام، والملاحة على الأنهر (الليطاني، العاصي، نهر إبراهيم، وغيرها...)، وتسلق الجبال.

(٨) تنشيط السياحة الصحية

ويجمع هذا النوع من السياحة حول مراكز الاستشفاء، تجهيزات لسكن وراحة المريض وعائلته لبعض الوقت خلال مجيئه للاستشفاء في لبنان.

د ـ تطوير القطاع الصناعي

ويتم تطوير القطاع الصناعي من خلال التدابير التالية:

(١) وقف تدهور الصناعات الموجودة والقابلة للحياة

وهي الصناعات التي دمرتها الحروب والسياسات العشوائية في العقود الأخيرة، من خلال حماية هذه الصناعات ضمن الاتفاقات المعقودة وتطويرها ومنع إغراقها، وتطويرها على صعيد الإنتاجية والجودة.

(٢) تشجيع الصناعات في فروع بعضها جديد نسبياً

ومن هذه الصناعات ما يتمتع فيها لبنان بميزة تفاضلية وتنافسية، كصناعة المجوهرات والملبوسات الرفيعة الذوق، والمأكولات، والصناعات الكهربائية، والطباعة، والبرمجيات، والصناعة الكيميائية، والصناعة الدوائية، والصناعات الغذائية المبنية على الإنتاج الزراعي والحيواني اللبناني، وغيرها.

(٣) تحسين إنتاجية الصناعة

وذلك من خلال خفض كلفة التمويل، وتحسين تدريب القوى العاملة، والمساعدة على تأمين الطاقة والأراضي والاتصالات والنقل بأسعار تنافسية، وتطوير التقنيات الصناعية.

(٤) تسهيل التسويق داخلياً وخارجياً من خلال التدابير المذكورة أعلاه.

هـ ـ تطوير القطاع الزراعي

وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور: السياسة الزراعية، تدابير لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج، وتفعيل وتطوير المؤسسات الزراعية.

ويجب أن نتذكر أن ٤٠ بالمئة من الأراضي الزراعية غير مزروعة الآن. ما يشير بادئ ذي بدء إلى إمكانيات فعلية لتوسيع نشاط هذا القطاع.

(١) السياسة الزراعية

يجب أن يتم تأمين تنافسية في الإنتاج الزراعي، وأن يستفيد المزارعون من تحسين الإنتاجية، كما يجب تأمين شروط تنافس عادلة للمستثمرين الزارعيين في لبنان، وذلك من خلال:

ـ تسريع عمليات المساحة، وتسجيل الأراضي الزراعية، وإصدار الصكوك.

ـ تشجيع عمليات ضم الأراضي، تأميناً لحيازات زراعية أقل تفتتاً من وضعها الحالي.

ـ تحويل شروط العقود الزراعية لتمكين المستثمرين الزراعيين من الاستثمار في مشاريع وتدابير طويلة المدى تحسن الإنتاجية والنوعية.

ـ تمييز الأراضي المعدة للبناء من الأراضي الزراعية.

ـ إعادة النظر في سياسات دعم الإنتاج الزراعي من خلال رؤية استراتيجية عامة للتنويع الزراعي، ومنح الدعم بشروط تخدم أهدافاً محددة ومعلنة مسبقاً، ومعممة لكل المستثمرين الزراعيين.

ـ تطوير كل التدابير الآيلة إلى حفز تنفيذ مشاريع زراعية.

ـ تحديث وتنفيذ تدابير حماية تجارية توفر على المنتجين المحليين آفات المنافسة غير المشروعة، خصوصاً بعد توقيع الاتفاقات الإقليمية، كاتفاقية «منطقة التجارة الحرة العربية»، و«اتفاقية الشراكة الأورو ـ متوسطية» وعدد من الاتفاقيات الثنائية وآفاق الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية».

ـ إنشاء صندوق للتأمين ضد المخاطر الطبيعية والكوارث الطبيعية، للتخفيف من المخاطر المحيطة بالنشاط الزراعي، ما يخفف من نتائج الحوادث الطبيعية.

ـ التركيز على اختيار المزروعات والسلاسل (Filières) الإنتاجية الزراعية ـ الغذائية الواجب تطويرها، وتأمين الإمكانيات لاختيارها، وتنفيذ هذه الخيارات.

(٢) تدابير لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج والتسويق الزراعيين

ـ إقرار المراسيم التنظيمية الآيلة إلى إنشاء مصرف التسليف الزراعي، وتشغيله؛ وتوسيع نظام القروض المصرفية التقليدية إلى التسليف الصغير والشديد الصغر؛ وإعادة تحريك الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني؛ وتطوير أنظمة الكفالة لدى شركة «كفالات» للتماشي مع حاجات القطاع الزراعي (القروض الصغيرة وتطويل فترات السماح)؛ وتطوير دراسات جدوى لملفات التسليف الزراعية.

ـ تحسين شروط توافر المياه، وإداراتها، واستعمالها، وتحسين نوعيتها؛ في إطار استراتيجية واضحة ومحددة، ومن خلال تفعيل المشاريع الموجودة (كبناء السدود) وإصدار قانون خاص ينشئ جمعيات المستفيدين من مياه الري في كل مشروع ري.

ـ تطوير التسويق الزراعي بشكل يزيد من مداخيل المنتجين، من خلال إصلاح تنظيم أسواق الجملة، وتشجيع الأسواق الشعبية، حيث يبيع المنتج إنتاجه للمستهلك، أو لتجار المفرق. مساعدة المنتجين في مجالات التوضيب، ومساعدة التصدير الزراعي، والترويج للمنتوجات الزراعية اللبنانية في الخارج.

ـ إعادة إلزام الدولة تأمين حاجات القطاع الزراعي في مجالات التعليم والتدريب والإرشاد، بإشراف وزارة الزراعة، مع التعاونيات أو أي شكل آخر من التنظيم المهني، وتعميم نتائج أبحاث مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

(٣) المؤسسات الزراعية

يجب تطوير المؤسسات المولجة بالقطاع الزراعي لتأمين فعالية السياسات، ووسائل لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج في القطاع الزراعي، وهذا يعني:

ـ تطوير طاقات وزارة الزراعة لتمكينها من تنفيذ استراتيجية للقطاع الزراعي، على المديين المتوسط والطويل، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كوزارات الطاقة والمياه، الاقتصاد والتجارة، المالية، البيئة، وغيرها إذا اقتضى الأمر.

ـ إعادة صياغة قانون التعاونيات للسماح لها بتأدية دورها لدعم المستثمرين الزراعيين.

ـ إنشاء غرف للزراعة وتجهيزها بالطاقات البشرية المناسبة والموارد التي تسمح لها بالقيام بمهمتها.

ـ إنشاء سجل زراعي للتعريف بالمزارعين وحيازاتهم وتسجيل المستثمرين على أساس مقاييس واضحة وتحديد المنافع من السجل الزراعي.

هذه هي التدابير الأساسية الآيلة إلى تطوير القطاعات الأبرز، التي للبنان فيها ميزات تفاضلية وتنافسية: التكنولوجيا، السياحة، الصناعة، والزراعة، التي يمكن، مع غيرها من القطاعات، أن تساعد لبنان على مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومنع انهيار مستوى العمالة الحالي، ومن خلال زيادة مداخيل اللبنانيين وحسن أداء اقتصادهم، واستخدام طاقات كل مناطقه خدمة لسكانها خاصة، والوطن عامة.

خلاصة

يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية العالمية مضرة جداً للبنان، فهي تزيد فيه البطالة، وتخفض المداخيل، وتزيد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، والاضطراب الاجتماعي والسياسي. لكن إذا أحسنَّا التصرف، يمكن أن تتحول هذه الأزمة إلى فرصة للقيام بما يلي:

ـ استعادة قسم من مواطنينا المنتشرين في الخارج، للاستفادة من طاقتهم من فنية وإدارية وعلمية ومالية، ومن معرفتهم للعالم المعاصر المدول.

ـ إصلاحات اقتصادية لا قوة لنا للقيام بها لولا ضغط هذه الأزمة، وهي إصلاحات رأينا ضرورتها في العديد من القطاعات والمناطق، وعلى الصعيد الوطني العام.

ـ الاستثمار الأفضل لطاقات وطننا البشرية والطبيعية، ولكل مناطقه وقطاعاته.

ويتطلب هذا كله وعيَ المشكلة وعقدَ العزيمة وامتلاك الإرادة والشجاعة السياسية للتخطيط والتنفيذ ■

الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا
مقارنة ببعض الدول العربية

محمد عبد الرحيم بن حمادي

أستاذ في جامعة انواكشوط،
ورئيس الجمعية الموريتانية للتعاضد.
ouldhamadi@maktoob.com.

تعريف البطالة

لقد عرّفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها هي حالة الفرد القادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عن فرصة العمل المطلوبة، وليس له مورد رزق.

مدخل إلى البطالة

البطالة، تلك المشكلة التي تبحث دائماً عن حل في كل أرجاء العالم، حيث تكاد لا تخلو دولة منها، وإن تباينت بينها معدلات البطالة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٣ نحو ٥,٩ بالمئة، بينما سجل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٠٤ نحو ٩,٨ بالمئة، واستقر معدل البطالة العالمية في العام ٢٠٠٥ عند ٦,٣ بالمئة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو ١٩١,٨ مليوناً، بزيادة قدرها ٢,٢ مليون شخص عن العام ٢٠٠٤، وسجلت أمريكا اللاتينية أكبر نسبة زيادة لتبلغ نحو ٧,٧ بالمئة، وفي الدول المتقدمة تراجعت من ٧,١ بالمئة في العام ٢٠٠٤، إلى ٦,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٥ في حين لم يطرأ تغير يذكر على المعدل العام للبطالة في آسيا ودول الاتحاد السوفياتي، حيث وصلت نسبتها إلى ٩,٧ بالمئة عام ٢٠٠٥، مقابل ٩,٥ بالمئة عام ٢٠٠٤.

وأشارت دراسة صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إلى أن حجم البطالة في البلاد العربية يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون نسمة، والعدد نفسه أشار إليه **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، الذي حدد معدل البطالة بـ ١٥ بالمئة. وأبرزت الدراسة أن حجم العمالة العربية وصل إلى ١١١,٧ مليون عامل في السنة نفسها، في الوقت الذي وصل فيه عدد سكان الوطن العربي إلى ٣٠٩ ملايين نسمة. هذا وقد حذرت الأمم المتحدة من ارتفاع البطالة حول العالم، إلى معدلات قياسية بلغت حوالى ١٨٦ مليون عاطل، وأشار التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية، إلى العديد من العوامل التي لعبت دوراً مؤثراً في ارتفاع مؤشرات البطالة إلى ٦,٢ بالمئة من إجمالي القوة العاملة في العالم.

وشدد التقرير على أهمية خلق حوالى ٨ ملايين وظيفة جديدة خلال الـ ١٢ عاماً المقبلة، في دول جنوب الصحراء الأفريقية، حيث تبلغ معلادت البطالة ١٠,٩ بالمئة، وإلا فإن الأهداف التي وضعتها قمة الألفية عام ٢٠٠٠، بتخفيض نسبة السكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لن تتحقق.

كما أكد المشاركون في المنتدى الاستراتيجي العربي الذي عقد في دبي، أن على صناع القرار في الوطن العربي التخطيط لتوفير حوالى ١٠٠ مليون فرصة عمل بحلول سنة ٢٠٢٠، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الأيدي العاملة الوافدة في بعض الدولة العربية على ٦٢ بالمئة.

وللتذكير، فإن سِن النشاط التي حددتها منظمة العمل الدولية للمجموعة الديمغرافية للأفراد بين ١٥ و٦٤ سنة كحد أدنى وحد أعلى، غير موحدة، ولا معتمدة في االبلدان العربية. ففي موريتانيا على سبيل المثال، تصل هذه السن إلى ١٠ سنوات.

أولاً: أسباب البطالة في الوطن العربي

يمكن أن أنظر إلى الأسباب من شقين: شق إسلامي تقليدي، وشق آخر عصري.

١ ـ النظرة الإسلامية إلى البطالة

قال تعالى ﴿**نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً**﴾[١].

وقال رسول الله (ﷺ) «لأن يأخذ أحدكم فأساً فيحطه على ظهره، خير له من أن يسأل النسا أعطوه أو منعوه».

ينظر أصحاب الاتجاه الإسلامي إلى البطالة بأنها ليست هي العجز، بل هي العجز عن العمل، مع القدرة البدنية عليه، وهي بطالة الفكر وضعف الهمة، وهي النظرة الطامعة الجشعة إلى ثريا الثراء، فلا يحلم بنيلها بين عشية وضحاها، ومن قنع بقوته اليومي فلا يعرف البطالة طعماً، وليس لها نزل في منزله. ويؤكد أصحاب هذه المدارس أن الرزق مضمون مكفول مقسوم للعبد وهو في رحم أمه، وأن الأعمال المتاحة جميعها يمكن كسب الرزق منها.

٢ ـ النظرة العصرية للبطالة

يرجع معظم أصحاب هذا الفكر البطالة إلى تدني مستوى التعليم، حيث أصبح التعليم في معظم البلدان العربية يعتمد على الجانب النظري أكثر من التطبيقي، وكذلك قلة المشروعات الصغيرة، وإلى سوء توزيع الثروات بين شعوب المنطقة العربية؛ بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث قالوا إن العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي، وإخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وإخفاق برامج التصحيح الاقتصادي، واستنزاف معظم الموارد العربية، كلها عوامل تزيد من البطالة.

ثانياً: أزمة البطالة في موريتانيا

لقد أصبح اليوم من الثابت بصورة متزايدة، أن إيجاد وظائف مدرة لمداخيل مجزية، هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر، من خلال خلق أنماط وجود تندرج ضمن منظور التنمية البشرية، كما يفسر ذلك أيضاً الأولوية الممنوحة في كل مكان تقريباً، خلال السنوات الأخيرة، لترقية العمالة في إطار سياسات التنمية في العديد من البلدان، ولا شك في أن تأخر الوعي بأهمية العمالة قد ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان النامية، وعلى الخصوص في الوطن العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الزخرف،» الآية ٣٢.

١ ـ معالجة الازمة، ومعدلات البطالة

قامت الحكومة في موريتانيا منذ بضع سنوات ببعض الأنشطة، بغية إيجاد فرص عمل لمواجهة الزيادة السريعة في أعداد العاطلين عن العمل، نتيجة لتزايد أعداد حملة الشهادات وتدمير أساس الاقتصاد الريفي الذي كان يشغل قسماً كبيراً من الباحثين عن العمل اليوم (اليد العاملة). فقد سعت السلطات الموريتانية العمومية، منذ التسعينيات، إلى تبني ترقية العمالة باعتبارها خياراً تنموياً للبلاد، قبل أن تجعل منها محوراً رئيساً من محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، والذي يجري تنفيذه منذ العام ٢٠٠١.

وقد رصدت الدولة الموريتانية، متمثلة في وزارة التشغيل والدمج والتكوين المهني في موريتانيا، ١,١١٧ مليار أوقية لمواجهة البطالة والنهوض بالتكوين التقني والمهني في البلاد؛ خصوصاً، وباعتراف الحكومة نفسها، أن البطالة تراوحت ما بين ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٤، و٣١,٥ بالمئة عام ٢٠٠٦.

ولقد تجسدت التحولات الناتجة من الجفاف وما لازمه من تصحر، في خفض وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي كانت تقدم وظائف، وبالتالي وسائل البقاء لسكان الريف الناشطين، ونشأ عن هذه الوضعية ظهور وانتشار البطالة بشكل سريع، ومن ثم نزوح السكان، خصوصاً الفئات العمرية الناشطة، إلى المراكز الحضرية، لا سيما نواكشوط وانواذيب (العاصمة السياسية والاقتصادية).

الجدول الرقم (١)

إحصاءات العمال الموريتانيين لسنوات مختلفة

السنوات	مجموع السكان الناشطين	النسبة المئوية		مجموع العاطلين	النسبة المئوية	
		الإناث	الذكور		الإناث	الذكور
١٩٧٧	٢٩٤٥٢٣	٢٣,٩	٧٦,١	٤١٦٤٣	-	-
١٩٨٨	٥٨٠٩٨١	٢٨,٢	٧١,٨	١٥١١٥٥	٣٨,٩	٦١,٢
٢٠٠٠	٧٦٧٥٣٢	٣٦,٤	٦٣,٦	١٤٣٨٦٤	-	-
٢٠٠٥	٧٨٨٤١٨	٣٧,١	٦٢,٩	-	-	-

٢ ـ معدلات البطالة

يضاف إلى هذه الوضعية كون القطاع العام، الذي كان المصدر الرئيسي للوظائف، لا سيما لصالح حملة الشهادات، لم يعد قادراً على إيجاب وظائف بأعداد كبيرة، اعتباراً من سنة ١٩٨٥، بحكم سياسة الإصلاح الهيكلي التي أخضعت لها البلاد في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي؛ وهكذا، فقد تقلصت إمكانيات إيجاد الوظائف، في شكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل، بمؤهل أو دون مؤهل.

وبحسب آخر إحصاء أجرته الحكومة الموريتانية لعام ٢٠٠٠، بلغت نسبة السكان العاملين ٥٩,٤ بالمئة، منهم ٧٨,٦ بالمئة من الذكور، مقابل ٤٤,٧ بالمئة من الإناث؛ ومعظمهم من الفئة العمرية ١٥ ـ ٥٠ سنة. كما أن هذه النسبة أعلى لدى الفقراء، حيث تمثل (٦٥,٣ بالمئة)، ويمثل العمال المستقلون أكثرية العاملين (٥٦,٣ بالمئة)، يليهم عمال المنازل (١٣,٢ بالمئة)، ثم الأجراء (١٦,٩ بالمئة). وتشكل الزراعة والتنمية في الوسط الريفي النشاطات الأكثر انتشاراً بنسبة ٤٩,٤ بالمئة، وتأتي الإدارة العمومية في الرتبة الثانية بنسبة ١٧,٦ بالمئة، ثم التجارة ١٣ بالمئة؛ أما القطاعات المعتبرة حيوية، كالصيد والمعادن والبناء، فلا تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل، فنسبة العاملين في كل من القطاعات الثلاثة المذكورة هي على التوالي ١,٥ بالمئة، و٠,٦ بالمئة، و١,٩ بالمئة؛ ولا تمثل عمالة النسوة سوى ٢٨,٣ بالمئة من مجموع السكان الناشطين، في حين نجد أن المعدل العام للعمالة المسجلة سنة ٢٠٠٠ هو ٤٦ بالمئة.

أما معدل البطالة، الذي يعبر عنه عدد العاطلين عن العمل سنوياً إلى مجموع الناشطين فعلياً، فقد بلغ، بحسب تقديرات عام ٢٠٠٦، ٣٠,٨ بالمئة، مقابل ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٠، موزعة كما يلي: ٣٣,٩ بالمئة عند النساء، مقابل ٢٥,٧ بالمئة عند الرجال. كما بلغت نسبة البطالة عند فئة الشباب أقل من ٣٠ سنة ٧٠,٤ بالمئة، ومن الفئة بين ١٥ و٢٤ عاماً ٣٠,٤ بالمئة، في حين وصلت البطالة بين النساء المنتجات إلى ٢٧,٤ بالمئة لعام ٢٠٠٤؛ وهذا يعني أن بين كل أربعة أفراد منتجين، أي ناشطين، نجد واحداً عاطلاً عن العمل.

الجدول رقم (٢)
توزيع الشغل بحسب القطاعات في موريتانيا سنة ٢٠٠٣

القطاع	النسبة المئوية
الزراعة	٣٥,١
الرعي	١٠,٥
الصيد	١,٩
الصناعة	٥,٦
النقل والمواصلات	٥,١
التجارة والأعمال الحرة	١٦,٨
الإدارة والمصالح	٨,٢
البنوك والتأمين	٥,٦
قطاعات أخرى	١١,٢

وتفتقر الغالبية العظمى من الباحثين عن عمل إلى أي تعليم، كما يتألف معظمهم من الأميين بنسبة ٦٣ بالمئة، والمطرودين من النظام التربوي، أو دون شهادات، وبالتالي، دون أي تأهيل مهني حقيقي (٣٧ بالمئة)؛ وقد تطور عدد حملة الشهادات العاطلين عن العمل من ١٥٠٠

شخص عام ١٩٩٥، إلى ٢٦٠٠ عام ١٩٩٨، ثم إلى ٤٠٠٠ في العام ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، صادقت الحكومة الموريتانية عام ١٩٩٧ على سياسة وطنية لتشغيل الشباب، وأسندت هذه السياسة إلى المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان، ومحاربة الفقر، وبالدمج.

٣ ـ مساهمة المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج في مجالي الدمج والعمالة

تبدو الأنشطة التي نفذتها المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج في مجال الدمج والعمالة عام ٢٠٠٣، على النحو التالي:

(١) تكوين ودمج ٤٠ من حملة الشهادات في مجال التأمين.

(٢) اكتتاب ٨٢٤ من حملة الشهادات في إطار برنامج محو الأمية ومشروع ترقية الكتاب والمطالعة.

(٣) تدريب ١٠٢ من «الدكاترة» العاطلين عن العمل في مختلف الإدارات العمومية.

(٤) منح قروض صغيرة لصالح ١٤٠ من حملة الشهادات في إطار برنامج التعاون بين المفوضية وبنك «باسم».

(٥) تدريب ١٣٤ من حملة الشهادات في ٦ من مختلف الوزارات.

(٦) اكتتاب ٥٠ من حملة الشهادات لتولي تأطير برامج المفوضية داخل البلاد.

(٧) تكوين ١٠٠ من حملة الشهادات في اللغة الفرنسية لمدة ٩ أشهر، في إطار الشراكة بين المفوضية والتحالف الفرنسي الموريتاني.

هذا بالإضافة إلى مواصلة للجهود في مجال ترقية العمالة، قامت موريتانيا بإدماج مكافحة بطالة الشباب حملة الشهادات ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ولهذا الغرض نفذت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج برامج لدمج حملة الشهادات العاطلين عن العمل، الذين قدر عددهم بحوالى ٦٧٠٠ شخص (شهادة تقني سامي: الباكلوريا + ٤ سنوات، إلى غير ذلك من الشهادات العليا). كما مكنت البرامج الخاصة بحملة الشهادات من إدماج حوالى ٢٧٦٣ شخصاً في الحياة الناشطة بتمويل إجمالي بلغ ٨٦٩ مليون أوقية.

٤ ـ الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب

في العام ٢٠٠٥، أنشأت موريتانيا الوكالة الوطنية لترقية وتشغيل الشباب، التي بدأت أول أنشطتها بتكوين ٥٠٠ من حملة الشهادات العاطلين عن العمل، يستفيدون لاحقاً من وظائف أو من قروض لتمويل أنشطة منتجة خاصة بهم.

ويوضح توزيع السكان المشغولين بحسب قطاع النشاط، سيطرة القطاع الريفي (الزراعة والتنمية الحيوانية)، الذي يظل المصدر الأول للعمالة في موريتانيا بواقع ٣٥ بالمئة من إجمالي الوظائف.

الجدول الرقم (٣)
العمالة بحسب قطاعات النشاط في موريتانيا للعام ٢٠٠٥

القطاع	نسبة العاملين فيه (بالمئة)
الزراعة	٢٨
التجارة	٢٥
الإدارة	١٣
الخدمات	٨
التنمية الحيوانية	٧
الأنشطة العامة	٣
النقل	٣
الصيد	٢
الصناعة	٢
قطاعات أخرى	٩

إن معدل النشاط السكاني للذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٥ عاماً، بلغ ٥٩ بالمئة عام ٢٠٠٤، مع وجود فوارق هائلة بين الرجال (٨٢,٢ بالمئة)، والنساء (٣٨,٥ بالمئة).

٥ ـ البطالة في موريتانيا بحسب النوع والجنس والوسط

قُدِّر معدل البطالة العام، كما ذكرنا سالفاً، بـ ٣١,٢ بالمئة عام ٢٠٠٤، مقابل ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٠؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,٣ نقطة خلال ٤ سنوات، وينطوي معدل البطالة على فوارق بحسب النوع ووسط الإقامة، حيث بلغ خلال الفترة نفسها ٣٣,٩ بالمئة بالنسبة إلى النساء، و٢٥,٧ بالمئة بالنسبة إلى الرجال؛ وهو ما يمثل فرقاً قدره ٨,٢ نقاط، وفي الوسط الحضري يلاحظ أن معدل البطالة ٣٧,٥ بالمئة، أكبر بكثير من نظيره في الوسط الريفي (٢٥ بالمئة).

وفضلا عن ذلك، فإن معدل البطالة يختلف تبعاً للسن، وهكذا يلاحظ أن فئة الشباب (١٥ ـ ٢٩ عاماً) تمثل الفئة الأكثر تضرراً من البطالة بنسبة ٤٣ بالمئة، تلي ذلك الفئة العمرية (٣٠ ـ ٣٩ عاماً) بنسبة ٢٣,٤ بالمئة، وبصرف النظر عن المستوى الدراسي، فإن النساء يبقين أكثر تضرراً من البطالة بالمقارنة مع الرجال.

وقد تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في ولايات آدرار (٥٤,٨ بالمئة)، وإنشيري (٤٩ بالمئة)؛ بينما نجد أدنى معدلات البطالة في ولايات الحوض الشرقي (١٢,٥ بالمئة)، والحوض الغربي (٢٦,٥ بالمئة)، والعصابة (٢٧,٢ بالمئة).

الجدول الرقم (٤)
معدلات النشاط بالمقارنة مع معدلات البطالة في ولايات موريتانيا لسنة ٢٠٠٤

الولاية	معدل النشاط (بالمئة)	معدل البطالة (بالمئة)
الحوض الشرقي	٥٥,١	١٢,٥
الحوض الغربي	٥٩,١	٢٦,٥
لعصابة	٨٠	٢٨,٢
كوركول	٦١,٦	٣٠,٦
لبراكنه	٥١,١	٣٣,٤
الترارزة	٥١,٨	٣٠,٦
آدرار	٦٠	٥٤,٨
داخلة انواذيب	٦١,٨	٤١,٢
تكانت	٦٥,٤	٤١,٨
كيدي ماغا	٤٦	٣٦,٩
تيرس زمور	٥٦	٤٩
إنشيري	٦١,٢	٣٤,٢
انواكشوط	٥٨,١	٣٤,٣

الجدول الرقم (٥)
معدلات النشاط بالمقارنة مع معدلات البطالة في موريتانيا بحسب الوسط لسنة ٢٠٠٤

الأوساط	معدل النشاط (بالمئة)	معدل البطالة (بالمئة)
الوسط الحضري	٥٨,١	٣٤,٣
الوسط الريفي	٦٠,٢	٢٨,٨
مجموع البلاد	**٥٩**	**٣١,٢**

ثالثاً: أزمة البطالة في الوطن العربي

تعد قضية التشغيل أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية، ربما بلا استثناء. فدون التشغيل، يرجئ الكثير من المواطنين إشباع حاجاته، والاستجابة لاهتماماته، فضلاً عن فقدان أو هدر فرص تنموية لرأس المال البشري.

ونظراً إلى استمرار البطالة في اقتصاديات الوطن العربي، التي بلغت في بعض الحالات

معدلات مثيرة للقلق، أصبحت معالجة مشكلة البطالة ونقص فرص العمل معالجة فعلية، أمراً لا مناص منه لتحقيق النمو المتناسق لبلدان المنطقة.

١ ـ معدلات البطالة في البلدان العربية

تشير إحصاءات العام ٢٠٠٤ في الوطن العربي، إلى أن هناك ١٢٠ مليون عامل، وأنه رغم توفير فرص عمل هذا العام لحوالى ٣,٤ مليون عامل، فإن معدل البطالة تجاوز ٢٥ بالمئة، منهم ١٢ مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في الوقت الذي يعمل في الوطن حوالى ٦ ملايين أجنبي.

وتتركز البطالة في الدول العربية بشكل أساسي في قطاع الشباب، حيث بلغ متوسط معدل بطالة الشباب نحو ٥٣ بالمئة من إجمالي حجم البطالة بالنسبة إلى جميع البلدان العربية، ويوضح الجدول الرقم (٦) معدلات البطالة.

الجدول الرقم (٦)
معدلات البطالة لسنة ٢٠٠٤ في البلدان العربية

البلد	معدل البطالة (بالمئة)
الكويت	٨
الأردن	١٣
الإمارات العربية	٣
تونس	١٤
البحرين	٣
المغرب	١٤
قطر	٣
السودان	١٧
السعودية	٧
الصومال	١٧
سلطنة عمان	٧
اليمن	١٧
مصر	١١
العراق	+٣٠
سورية	١١
فلسطين	+٣٠
لبنان	١١
الجزائر	+٣٠

الشكل الرقم (١)
معدلات البطالة لسنة ٢٠٠٤ في البلدان العربية

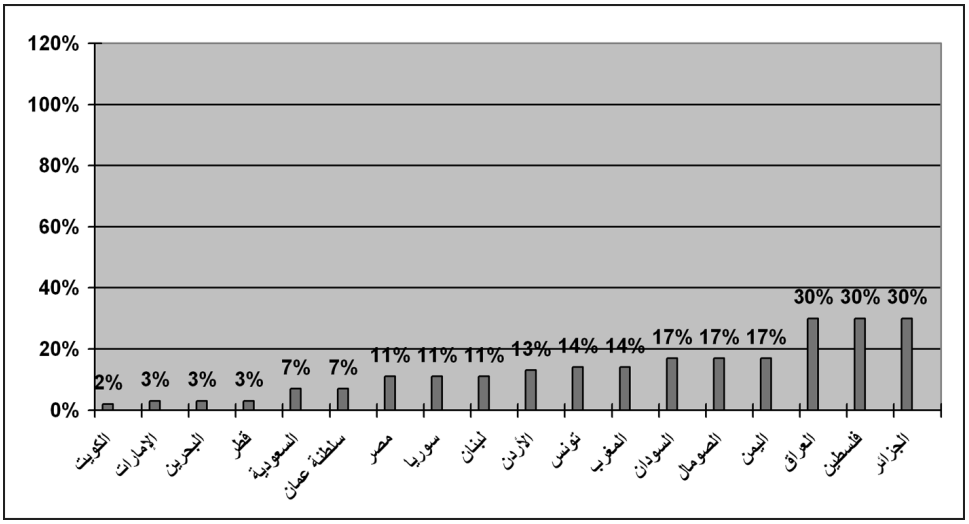

وبالرجوع إلى تحليل الجدول الرقم (٦)، والشكل الرقم (١)، نلاحظ أن من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتخلخل نسب البطالة في البلدان العربية، هو عدم إيجاد سياسة موحدة للتشغيل. فمثلاً، بدأت الجزائر معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب منذ ١٩٨٩، وأنشأت للشباب لجاناً تمكنهم من إيجاد فرص العمل، إلا أنها لم تنجح بعد، ونحن في عام ٢٠٠٧، وما زالت نسبة البطالة تصل فيها إلى ٤٥ بالمئة، بينما بدأت تونس برامج لتشغيل الشباب منذ ١٩٨١، ومع أن تجربتها نضجت بإصدار قانون ينظم عقوداً تربط بين العامل والمؤسسات في سنة ١٩٩٣ والمعروف بالبرامج الثلاثية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق استوعب قرابة ٣٥٠٠ شاب، إلا أن تجربتها لم تنجح بعد في إيقاف تنامي معدلات البطالة.

وعلى سبيل المثال، يقدر عدد العاملين في القطاع الحكومي في مصر بحوالى ٥,٥ مليون، أما في تركيا، فالعدد نصف مليون فقط، وذلك رغم الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بإدماج العمال.

وتعتبر دول الخليج أكبر الدول العربية وضعاً لمخططات طموحة لمعالجة تلك المشكلة، فقد عملت على إعادة تنظيم توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتجهيز القطاع الخاص لتشغيل المواطنين، بدلاً من العمالة الأجنبية التي تقدر بـ ٩ ملايين عامل.

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العقد الأخير، وبالتحديد في نهاية التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دراسة يوضح نتائجَها الجدولُ الرقم (٧)، والشكل الرقم (٢).

الجدول الرقم (٧)
معدلات البطالة في بعض البلدان العربية لسنة ٢٠٠١(*)

البلد	العاملون	العاطلون	معدل العمالة	معدل البطالة
الجزائر	٤٩٢٨	٢١٠٥	٧٠,١	٢٩,٩
مصر	١٥٣٤٤	١٩١٦	٨٨,٩	١١,١
ليبيا	١١١٠	١٣٠	٨٨,٩	١٠,٥
المغرب	٨٥١٠	١٤٩٦	٨٥	١٥
موريتانيا	٧٦١	٢٢٨	٧٦,٩	٢٣,١
السودان	٦٦٥٧	١٣٢٥	٨٣,٤	١٦,٦
تونس	٢٥٠٣	٤٧٤	٨٤,١	١٥,٩

(*) السكان الناشطون هم ما جاء في العمودين الأول والثاني في الجدول.

الشكل الرقم (٢)
معدلات البطالة في بعض البلدان العربية لسنة ٢٠٠١

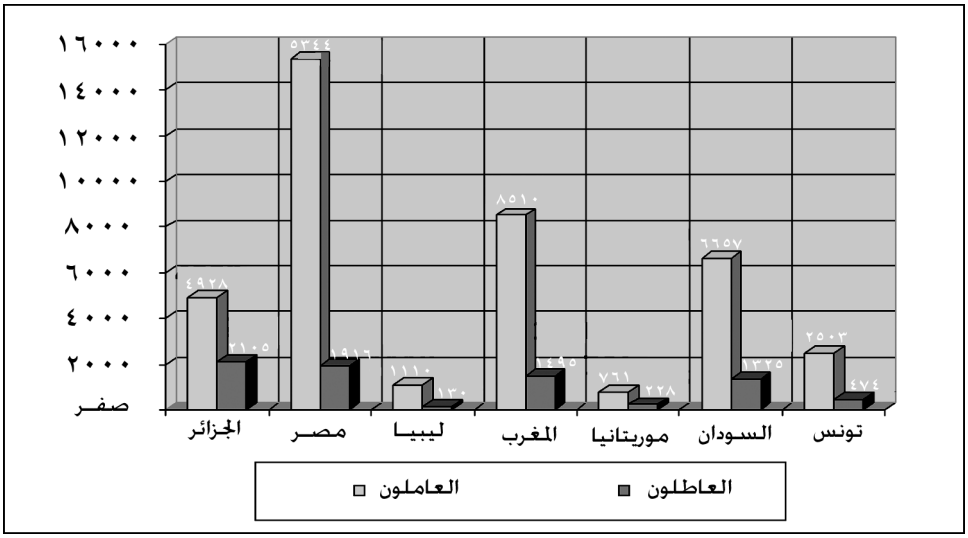

٢ ـ البطالة بين الشباب العربي

تفاوتت نسبة الشباب الناشطين اقتصادياً، أي فئة العمر (٢٠ ـ ٢٤ عاماً) بين الذكور والإناث، فإذ تتراوح هذه النسب لدى الذكور بين ٢٤ بالمئة في السودان، و٣٦ بالمئة في الإمارات، وبين ٧٨ بالمئة في مصر، و٨٧ بالمئة في الصومال؛ تنخفض لدى الناشطات

اقتصادياً إلى ٢١ بالمئة في مصر، و٢٢ بالمئة في عُمان، و٣٠ بالمئة في العربية السعودية واليمن، و٣٥ بالمئة في سورية والسودان، و٣٦ بالمئة في الإمارات، وتتراوح النسب في البلدان العربية بين أقل من ٤٠ بالمئة، إلى أقل من ٦٥ بالمئة.

لعل أول ما يواجهنا بشأن معدلات البطالة في بلدان إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أنه أعلى أقاليم العالم قاطبة من حيث متوسط معدل البطالة الذي يبلغ ١٢,٢ بالمئة بحسب مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٤، وهو معدل يمثل أربعة أضعاف معدل البطالة في بعض مناطق شرق آسيا (٣,٢ بالمئة)، وحوالى ثلاثة أضعاف معدل البطالة في جنوب آسيا (٤,٨ بالمئة).

أما عن البطالة بين الشباب العربي، فهي الأعلى بين شباب كل أقاليم العالم (٢٥,٦ بالمئة)، وأكثر من ثلاثة أضعاف بقليل من دول شرق آسيا، وقرابة الضعف في الدول الصناعية، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٣,٤ بالمئة و١٣,٩ بالمئة على التوالي)، وأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء (٢١ بالمئة) بحوالي ٤,٦ بالمئة. وبالنظر إلى تفاوت هذه النسب في البلدان العربية بحسب سنة ٢٠٠٠، نلاحظ أنها بين ١٨,٩ بالمئة في اليمن، و٢٠,٧ بالمئة في البحرين، و٢١,١ بالمئة في الأردن، و٢١,٦ بالمئة في لبنان، و٢٣,٥ بالمئة في سورية، و٢٥,٨ بالمئة في مصر، و٢٥,٩ بالمئة في السعودية، و٨,٨ بالمئة في قطر، و٢٨,٢ بالمئة في مصر والمغرب، و٣٨,٧ بالمئة في الجزائر.

الجدول الرقم (٨)
التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً بحسب النوع وفئات العجز في بعض البلدان العربية لعام ٢٠٠٠

البلـد	النوع	فئات العمر ١٥ ـ ١٩ (نسبة مئوية)	فئات العمر ٢٠ ـ ٢٤ (نسبة مئوية)
مصر	ذكر	٤٠	٧٨
	إناث	--	٢١،٢
السودان	ذكور	٥٥	٢٤
	إناث	٢٦	٣٥
الكويت	ذكور	١٦	٨١
	إناث	٤	٥٨
الإمارات	ذكور	١٦	٣٦
	إناث	٦	٤١
السعودية	ذكور	٢٥	٨٢
	إناث	٦	٣٠

يتبـــع

تابـــع

اليمن	ذكور	٤٨	٨٦
	إناث	٤٤	٣٠
المغرب	ذكور	٤٢	٨٠
	إناث	٣٤	٥١
تونس	ذكور	٤٣	٨٥
	إناث	٣٠	٥٦
سورية	ذكور	٤٠	٧٩
	إناث	٢١	٣٥
قطر	ذكور	٢٢	٨٤
	إناث	١٢	٤٢
عمان	ذكور	٢٣	٨٣

الشكل الرقم (٣)
التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً بحسب النوع وفئات العجز في بعض البلدان العربية لعام ٢٠٠٠

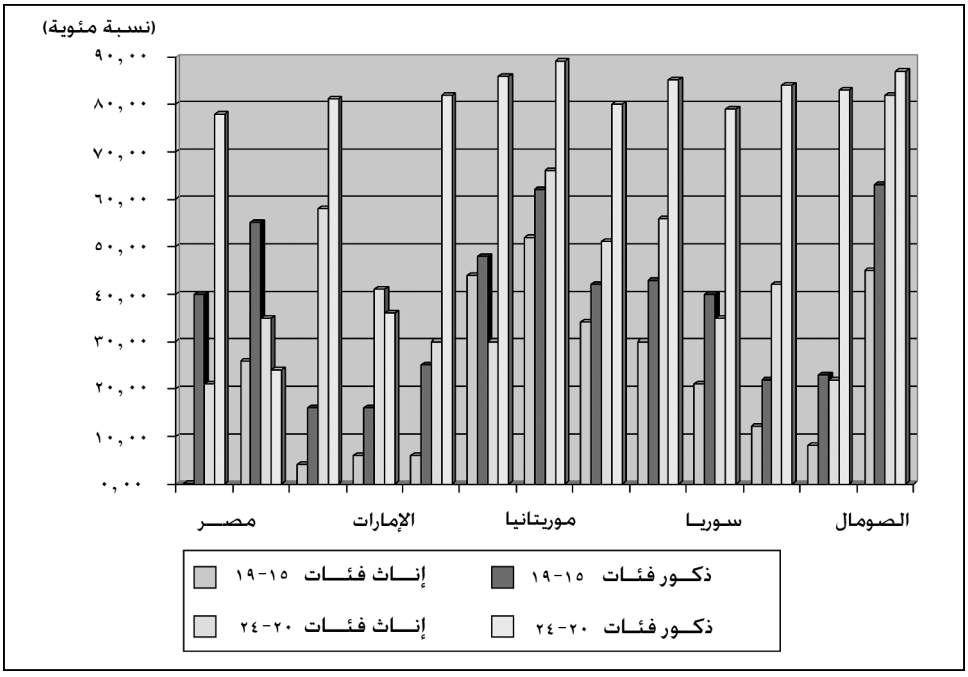

خاتمة

● النتائج

لمواجهة خطورة البطالة وانعكاساتها على الأوضاع العربية، اتخذت حكومات مجموعة الدول العربية، ومن ضمنها موريتانيا، منذ الثمانينيات إلى يومنا هذا، بعض الإجراءات الرامية إلى إيجاد فرص عمل وتشجيع العمالة وإيجاد المداخل.

وقد أصبح اليوم من الثابت لدى الحكومات العربية، أن إيجاد وظائف مدرة لمداخيل مجزية هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر، من خلال خلق أنماط وجود تندرج ضمن منظور التنمية البشرية المستدامة، والاقتصاد الوطني والدولي. لذا، فإن النفاذ إلى وظائف لائقة هو الوسيلة الوحيدة في المدى الطويل، لضمان تحسين ظروف المعيشة، لا سيما بالنسبة إلى السكان الفقراء في هذه الدول.

وممّا يؤكد ذلك، وأنا أكتب هذا البحث وأتفرج على قناة الجزيرة، كان الشغل الشاغل للخليجيين هو إرسال رسالة إلى قادتهم في القمة المنعقدة في الدوحة، من أجل إيجاد وظائف تتماشى مع مواطنيهم. وكان ضيف الحلقة مسؤولاً بحرينياً مكلفاً بالشغل، وأعطى رقماً خيالياً عن عدد العاطلين في البحرين حيث قال إنه يصل إلى ٦٥٠٠ عاطل، من ضمنهم ١٤٠٠ من الرجال. وفي المقابل، هناك أفواج من العمال الآسويين المهاجرين إلى المنطقة.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن أزمة مشكلة البطالة في الوطن العربي ما زالت تطرح نفسها بإلحاح، كعائق أمام التقدم والتطوير.

وفي موريتانيا، ساهمت التحولات الناتجة من الجفاف وما لازمه من تصحر، في خفض، وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي تقدم وظائف، وبالتالي وسائل البقاء لسكان الريف الناشطين، رغم توفر سياسة وطنية للتشغيل تتمثل أهدافها في:

- إثراء النمو بخلق الوظائف.
- دعم القطاع الخاص بوصفه مصدراً لإيجاد الوظائف.
- الحد من نقص الاستخدام في الوسط الريفي.
- تسهيل نفاذ الشباب حملة الشهادات والمجموعات غير المحظية إلى العمالة.

ومع ذلك، فقد تقلصت إمكانيات إيجاد الوظائف، بشكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل، بمؤهل أو دون مؤهل.

وترتبط عوائق ترقية قطاع العمالة في موريتانيا بالنمو الديمغرافي، وبالتحول الذي انتقل من نمط حياة الريف إلى نمط حياة الحضر أساساً، وقد رافق هذا التطور طلب شديد على العمالة في المدن، خصوصاً انواكشوط، وانواذيب، وازويرات.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى البطالة في الوطن العربي ـ كما لاحظنا من خلال هذا المقال ـ إخفاق خطط التنمية الاقتصادية فيها، وغياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم البلدان العربية، وتطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى ترشيح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام، وبإخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي.

● التوصيات

ـ على كل البلدان العربية أن تعطي عناية خاصة للعاطلين عن العمل من شبابها.

ـ أن تكون هناك اتفاقية بين البلدان العربية في ما يتعلق بجذب العمالة إلى البلدان العربية من داخلها على حساب العمالة الأجنبية.

ـ الحد من تزايد البطالة، خصوصاً بين المتعلمين في الوطن العربي، وكذلك الحد من عمالة الأطفال.

ـ الإكثار من البحوث والدراسات المتعلقة بحل أزمة البطالة في الوطن العربي.

ـ إعادة النظر في شروط العمل ومدى ملاءمة الفرصة مع قدرات العاطلين وخبراتهم العلمية والمعرفية.

ـ تحديث بيئة العمل أو التشغيل في معظم البلدان العربية من حيث المكان والتقنية، وعلاقات العمل وفرص الحراك الصاعد مهنياً وإدارياً ومادياً.

ـ على العاطلين في البلدان العربية أن يعيدوا الهيبة إلى أنواع العمل المختلفة، ولا يطرحوا العوائق المادية والأدبية والتقييم الاجتماعي للعمل كحد فاصل يزيدون به من معدلات البطالة.

ـ الحد من اتساع وتشعب القطاع غير الرسمي نظراً إلى ما يترتب على العاملين (نوع من الإحباط والاستلاب).

ـ طرح سياسات للتشغيل في البلدان العربية تراعي الفجوة في فرص العمل والتشغيل الفعلي بين النساء والرجال عامة.

ـ إيجاد سياسة عربية موحدة لإعادة المهاجرين من العرب خارج أوطانهم بسبب البحث عن العمل، خاصة المتعلمين، وخصوصاً إذا علمنا أن رأس المال البشري، كما أكدته العولمة، هو أساس التنمية.

المراجع

١ ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وحدة البحوث والدراسات السكانية، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، «العولمة والشغل،» القاهرة، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

٢ ـ المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا، نشرات ١٩٨٨ و٢٠٠٠ وتقديرات السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

٣ ـ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بموريتانيا أرقام وبنايات عامة، نشرة ٢٠٠٤.

٤ ـ جامعة انواكشوط بحوث سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ حول «ظاهرة انتشار البطالة في موريتانيا».

٥ ـ المفوضية المكلفة بالفقر وبالدمج، تقرير سنوي حول العمالة في موريتانيا نشرة ١٩٩٨.

٦ ـ محمد عبد الرحيم بن حمادي، «الشباب والصحة الإنجابية في موريتانيا: الإنجازات والتحديات ومقترحات التطوير،» ورقة قدمت إلى: ورشة عمل تطوير دليل السياسات المعنية بتمكين الشباب العربي ببلدان المغرب العربي الحمامات ـ تونس، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٧ ـ جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي، إدارة السياسات السكانية والهجرة، **مشروع دليل السياسات المعنية بتمكين الشباب العربي**.

٨ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٢.

٩ ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، **نشرات عن السكان في الدول العربية** لسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤.

١٠ ـ السيد إبراهيم قويدر، المدير العام لمنظمة العمل العربية، **تقرير سنة ٢٠٠٤** عن البطالة في الوطن العربي ■

الأبعاد الاقتصادية للإنتاج المشترك للأفلام في إطار التمويل الأجنبي للسينما التونسية المعاصرة

دينا جلال

مدرسة في قسم الاقتصاد،
كلية تجارة بورسعيد، جامعة قناة السويس.
Dinagalal222@hotmail.com.

«هل يستطيع السينمائي العربي أن يتغلب على تنافضات ومصاعب الإنتاج المشترك مع دول متقدمة؟.. بمعنى آخر هل بمقدوره أن يستفيد من عملية الإنتاج المشترك، بما تضمنه له من إمكانيات تقنية وفنية وإنتاجية وبشرية غير معتاد على التعامل معها؟.. وإلى أي حد تكون مثل هذه الإمكانيات سبباً في عدم تمكن السينمائي العربي من السيطرة على ورشة عمله؟»

(عمر المدني ـ ناقد معاصر من تونس)

مقدمة

جاءت تلك التساؤلات لتعبّر بوجه عام عمّا يثيره الإنتاج السينمائي المشترك ـ بين طرف محلي في بلد نامٍ، وطرف خارجي ينتمي إلى بلد أكثر تقدماً ـ من فرص وقيود، وخاصة ما يتعلق بتخصيص الموارد وبتوجيه القدرات المتاحة في ظل الإطار الحاكم لعلاقات المنح والتلقي المستقرة في أدبيات الاقتصاد، وفي التجارب المتعددة في ما سجلته عملياً من تداعيات على الاقتصاد المتلقي لها، وعلى القطاع أو النشاط الذي يستوعبها في إطار هذا الاقتصاد.

أهمية الدراسة[1]

تبرز أهمية وخصوصية قطاع السينما بهذا الصدد لما يتضمنه من مكون مادي (Hard) في حلقات نشاطه كقطاع اقتصادي، ومن مكون غير مادي (Soft) يرتبط بالفيلم (كمنتَج نهائي) ويتضمن أبعاداً ثقافية تتجاوز البعد المادي لمكوناته، وترتبط بالخصوصيات الإنسانية والثقافية المتنوعة. وينتمي هذا القطاع، في التصنيفات الاقتصادية الحديثة، إلى الصناعات المرتبطة بالمنتجات الثقافية، بالإضافة إلى انتمائه إلى صناعات «المضامين» و«المحتوى»، بوصفها من الصناعات الصاعدة المرتبطة بالتطور في مجال الاتصالات وتداول المعلومات، والتي تتسع أسواقها وتتنوع منتجاتُها المتبادلة في إطار تفاعل المجتمعات والشعوب، وفي إطار اهتمام ودعم الحكومات على الصعيدين المحلي والخارجي، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، في ضوء السياسات الثقافية المحلية والتبادل الاقتصادي والثقافي والتعاون الإقليمي المعاصر.

وتمثل الساحة السينمائية في تونس ـ تحديداً وكحالة خاصة ـ مجالاً خصباً يتيح قراءة وتتبع تلك الأبعاد وتفاعلها، في إطار ما تمارسه من تأثير في حلقات الإنتاج السينمائي المحلي المعاصر في هذا البلد على وجه الخصوص، وعلى منتجه النهائي (الفيلم).

كان التعاون مع الخارج، ومع أوروبا تحديداً، في مجال السينما، وخاصة ما يرتبط

(١) اعتمدت الدراسة على تحديث الأفكار والمعلومات المطروحة بشكل أولي في ندوة «الإنتاج المشترك في السينما التونسية المعاصرة» ضمن برنامج يوروميد المسموع والمرئي الثاني (Euromed Audiovisual II) في إطار البرامج الثقافية المرتبطة بنشاط الاتحاد الأوروبي، التي عقدت في القاهرة في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسة «سمات» المصرية.

بالتمويل الخارجي، وفي إطار ما يسمى بالإنتاج المشترك للأفلام؛ يمثل في **الحالة المصرية** الاستثناء لا القاعدة. وقد حصل ذلك في ظل غلبة مصادر تمويلية أخرى تعددت وتنوعت، وتقَدم وتراجع بعضها على مدى تاريخ تلك السينما (فمن بين عدد الأفلام المصرية المنتجة والمرصودة خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٤، والبالغة حوالى ٧٩٨ فيلماً، هناك ستة عشر فيلماً تُنسب إلى الإنتاج المشترك، كأفلام لها وضعها الخاص داخل الإطار العام للسينما المصرية، ولها مقوماتها الخاصة التي مكنتها من طرق أبواب المنتج الأوروبي على وجه التحديد، وفتح قنوات التعامل معه واستيعاب آليات هذا التعامل وفك شفرته)[٢].

أما في **حالة السينما التونسية** وفي بلاد المغرب العربي عامة، فالإنتاج المشترك هو النمط السائد عامة بدءاً من الثمانينيات تحديداً، إلى حد إطلاق مصطلح «سينما الإنتاج المشترك» على السينما المعاصرة في تونس، مع العلم أن إنتاج تلك السينما وصل إلى ما يتجاوز المئة فيلم بقليل، منذ انطلاقها في منتصف الستينيات وحتى العام ٢٠٠٦ (الجدول الرقم (١)).

وتنطلق الدراسة من محددات أساسية تتمثل في ما يلي:

- أهمية البعد الاقتصادي الخارجي في المسألة السينمائية التونسية على مستوى البعدين:

ـ **البعد الطولي (الرأسي)** الممتد تاريخياً، حيث يحتل التفاعل مع الخارج ـ مع أوروبا وفرنسا تحديداً ـ أهمية خاصة في بلاد المغرب العربي عامة، على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، في ضوء اعتبارات التاريخ السياسي وروابط القرب الجغرافي.

ـ **البعد الأفقي (العرضي)** وذلك في إطار تأثير المكون الخارجي في المنظومة السينمائية المحلية، على نحو يتجاوز «تمويل الأفلام»، ليمتد إلى حلقات النشاط السينمائي في مجال الإنتاج وخدمات ما بعد الإنتاج، الإنجاز، والعرض التجاري وغير التجاري، والترويج والتوزيع الخارجيين، والتبادل، وغيرها.

- اعتبار التمويل الخارجي للفيلم السينمائي (كمنتَج نهائي)، حلقة رئيسية ومحوراً هاماً في فهم آليات الإنتاج والتسويق، وأشكال التواجد في السوق المحلية والخارجية، ما يستلزم تناول أبعاده وتداعياته على بقية حلقات النشاط؛ مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه التمويل الخارجي للفيلم، كمكمل للدعم الحكومي الذي يمتد ليغطي مجمل الإنتاج السينمائي المحلي المعاصر في تونس.

منهج وأدوات البحث وإطار التناول

تم تناول التجربة موضع الدراسة من منطقها الداخلي، وليس في إطار تقييم كفاءة هذا النمط من التوجه، أو طرح النمط البديل المرتبط بـ«السينما التونسية الأخرى» المتصور تحقيقها اعتماداً على تضافر الموارد المحلية في حال غياب التمويل الأجنبي لتلك السينما ولحلقات

(٢) دينا جلال، «الشراكة والتعاون المصري الأوروبي في مجال صناعة السينما،» **كراسات التنمية** (مركز بحوث ودراسات الدول النامية، جامعة القاهرة)، العدد ١٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٢٢.

إنتاجها. كما أنه لم يتم إغفال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بالقراءات المتعددة المفسرة لمرحلة المشاركة والتعاون مع رأس المال الأجنبي، وما سبقها من تعثر لـ «المشروع الوطني» عامة، ولـ «المشروع السينمائي الوطني» تحديداً، في إطار التجارب التاريخية للتنمية وأنماط التفاعل المتتابعة مع الخارج، والاندماج المعاصر في السوق الدولية في حالة تونس وغيرها من المجتمعات والاقتصادات.

واعتمدت الدراسة على الجمع بين الاستقراء والاستنباط، وفرضت طبيعة موضوع البحث وتتبع خصائصه وأبعاده أن يتم التناول على المستوى الكلي (الإنتاج السينمائي) والجزئي (الفيلم السينمائي)، اعتماداً على المصادر والمعلومات المتوافرة، وما أمكن رصده من خلال تتبع النشاط المعني، مع دعم المادة بالإطار النظري المتاح، الذي يمكن من وضع الدراسة في سياقها العلمي ومنطقها الاقتصادي؛ وذلك على الرغم من ندرة المصادر المباشرة التي تعالج الأركان الاقتصادية الأساسية للدراسة.

وبالإضافة إلى المتابعة المستمرة للندوات المعنية بموضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر والمشاركة فيها وإجراء المقابلات مع المعنيين بالشأن السينمائي العربي عامة، والتونسي خاصة، من باحثين ونقاد ومخرجين وغيرهم؛ اعتمد البحث على العديد من المصادر التي أتاحت الاطلاع على تجارب ومعلومات وبيانات وفرتها المؤسسات الرسمية (مثل وزارة الثقافة التونسية والمؤسسات الدولية المانحة للدعم والتمويل الموجه إلى قطاع السينما في مختلف البلاد المعنية عامة، وما يخص التجربة السينمائية التونسية تحديداً، بأبعادها العامة وخطوطها العريضة على المستوى الكلي (Macro)).

كما استدعى التناول أن يتم الرصد والتحليل أيضاً حتى المستوى الجزئي (Micro)، وصولاً إلى آخر حلقات تلك التجربة وغايتها، وهو الفيلم السينمائي ـ كمنتَج نهائي ـ بالنظر إلى أهمية فهم تطور عملية التمويل والدعم الخارجي للفيلم والأطراف الفاعلة فيها حتى أدنى مستويات التحليل، وهو الفيلم كوحدة دراسة وكغاية نهائية للنشاط.

وتجدر الإشارة إلى أن التواضع النسبي لحجم الإنتاج السينمائي في تونس (حوالى ١١٠ أفلام، كما يشير الجدول الرقم (١))، من بداية التأريخ لتلك السينما المحلية منذ منتصف الستينيات، وحتى عام ٢٠٠٦، قد ساعد على إمكانية الحصر لأغراض التناول والتحليل على المستوى الكلي، وذلك مقارنة بإنتاج السينما المصرية من الأفلام التي تجاوزت الثلاثة آلاف فيلم، منذ مرور ما يقترب من قرن كامل على بدايتها).

أما على المستوى الجزئي، فقد استعانت الدراسة بالبطاقات الفنية (Fiches techniques) المتاحة بمعرفة مصادر متعددة، والتي تعتبر بمثابة بطاقة تعريف تغطي أهم المعلومات المرتبطة بإنتاج وإنجاز الفيلم؛ ومع الأخذ في الاعتبار أن الفيلم التونسي (وحدة الدراسة) يأتي في عداد المنتجات المرئية التي تتم إتاحتها ومتابعة ما يتاح عرضه منها أو بثه أو اقتناؤه خارج الحدود التونسية في ظروف استثنائية (أسابيع التبادل الثقافي، المهرجانات)، خاصة في مرحلة ما قبل انتشار الفضائيات العربية والأجنبية واهتمامها ببث الفيلم التونسي أحياناً (في ضوء محدودية

سوقه الخارجي)، مما شكل صعوبة في تتبع بعض الأبعاد العامة المرتبطة بالمكون المحلي والخارجي المادي والتقني للمنتَج، وفي التوصل إلى بعض المؤشرات المرتبطة باتجاهات دعمه وتمويله الخارجي.

وقد ركزت الدراسة على الأفلام السينمائية الروائية الطويلة، المرصودة في الإحصاءات الرسمية، والأكثر ارتباطاً بالجمهور (المستهلك) للسينما، والأكثر تعبيراً عن «سوق السينما» وعن السينما التجارية السائدة. إلا أنها لم تتعرض إلى الفيلم الروائي القصير، أو التسجيلي، أو الوثائقي أو أفلام التحريك كأنواع «متاحة» في المجال السينمائي أكثر من كونها «حاضرة» في السوق وموجهة لمؤشراته؛ دون اغفال الإشارة إليها في ضوء تزايد اهتمام مؤسسات التمويل والدعم الخارجي بها، في إطار التوجهات الجديدة لتلك المؤسسات.

أولاً: الروابط الاقتصادية للسينما التونسية مع الخارج (التاريخ والحاضر)

من المهم إلقاء الضوء على التفاعل **التاريخي** مع الخارج في حالة السينما التونسية، وبيان مدى تأثير هذا التفاعل في مسار وتطور النشاط السينمائي **المعاصر** في تونس وروابطه مع الخارج، كما من المهم إبراز الأهمية التي تحتلها تونس على خريطة الدعم السينمائي الأوروبي الموجه إلى دول الجنوب.

١ ـ الخبرة التاريخية وتوظيفها المعاصر في النشاط السينمائي في تونس

ارتبط الظرف التاريخي الذي شهدته بلاد المغرب العربي عامة، عبر المراحل المتتابعة من الاحتلال والنضال والاستقلال وقيام الدولة الوطنية، بمجموعة من الأبعاد المرتبطة بالتأثير الفرنكوفوني على مناحي الاقتصاد والثقافة. وقد اهتمت الدراسات المعنية بصناعة السينما، بإلقاء الضوء على نوعية «سينما ما بعد الاستقلال» في المغرب العربي، في ضوء تأثير الثقافة الفرنسية بهذا الصدد، وبإبراز تلك «الظروف المهيئة لدولة مثل فرنسا في الجزائر والمغرب وتونس التي كانت [فرنسا] تحتلها، ليصبح نفوذها السينمائي كبيراً»(٣).

وقد عرفت تونس العاصمة ـ مثل غيرها من عواصم العالم والمدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية ـ عروض «لومبير» السينمائية عام ١٨٩٦، وأتيحت أسواقها المحلية في مراحل تالية من بدايات القرن العشرين للعروض الأجنبية. ومثل بقية دول المغرب العربي، كانت تونس منذ بداية القرن العشرين، وتحديداً عام ١٩١٩، «أرضاً خصبةً» لتصوير الأفلام الأجنبية التي تدور أحداثها في المستعمرات(٤).

(٣) سمير فريد، **فصول من تاريخ السينما المصرية**، مكتبة الأسرة. المكتبة السينمائية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢)، ص ١٢٥.

(٤) خميس الخياطي، «اتجاهات في السينما التونسية،» **نظرة**، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٦)، ص ١٧.

ويحتل موضوع التصوير الأجنبي في تونس، وتوظيف إمكانات البلاد في ما يسمى بـ «الاستوديو المفتوح»، أهمية خاصة من الناحيتين التاريخية والاقتصادية؛ حيث ينظر إلى تاريخ وحاضر التصوير الأجنبي في البلاد، كآلية دفع وتشغيل هامة للقطاع السينمائي المحلي بإمكاناته المادية والبشرية. ولعل تلك الأهمية تتجلى واضحة في المفهوم المرن الذي تتبناه الكتابات المؤرخة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للسينما في تونس، حيث يستوعب هذا المفهوم مجمل الأنشطة المرتبطة بإنجاز الأفلام على الأرض التونسية، أياً كانت هويتها وجِهة إنتاجها ومصدر تمويلها. ويأتي نشاط تصوير الأفلام الأجنبية في الداخل متصدراً معظم الكتابات المعنية بتاريخ وتطور المسألة السينمائية في تونس، منذ بداية القرن العشرين، وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، ومستحوذاً ـ في بعض المصادر ـ على جانب كبير من المادة المتاحة المعنية بهذا الشأن تاريخاً وحاضراً؛ وذلك باعتبار التصوير الأجنبي داخل البلاد يمثل الخلفية التاريخية والاقتصادية للتناول، قبل التطرق إلى حاضر السينما المحلية (الوطنية) المعاصرة، التي يؤرَّخ لها في مراحل تالية لمرحلة ما بعد الاستقلال عام ١٩٥٦[٥].

ورغم عدم الارتباط المباشر لنشاط التصوير الأجنبي داخل البلاد بمسألة إنتاج الفيلم «الوطني» (المحلي)، إلا أن لهذا النشاط أهمية في الحالة التونسية، كمكون اقتصادي تاريخي ومعاصر رئيسي في المسألة السينمائية التونسية بوجه عام، فهو:

أ ـ خلق فرص العمل

يُوجد فرص عمل لمستويات متعددة من المهارات والأعمال المكملة والخدمات، كما يسهم هذا النشاط في استيعاب البطالة الموسمية في القطاع السينمائي المحلي، وخاصة خلال أحوال الكساد السينمائي، وفي تدريب وتنمية المهارات البشرية المتاحة في القطاع، من خلال الاستعانة بعناصر أجنبية وافدة، تساهم في تبادل الخبرات في مراحل إنجاز الأفلام وتدريب الأجيال الجديدة[٦]. ولبيان تلك الأهمية، تجدر الإشارة إلى أن عدد الأفلام الأجنبية المصورة منذ بدايات القرن العشرين، وحتى عام ١٩٩٦، بلغ حوالى ٧٢ فيلماً «أجنبياً»[٧]؛ بينما بلغ عدد الأفلام السينمائية المحلية منذ بدايات السينما الوطنية عام ١٩٦٦، وحتى بداية العام نفسه (١٩٩٦)، حوالى ٦٢ فيلماً، وفقاً لبيانات الجدول الرقم (١).

ب ـ تأثيره في تفعيل بعض الأنشطة الاقتصادية

مثل حركة النقل الجوي والبحري والشحن والتأمين والقطاع المصرفي، بالإضافة إلى قطاع السياحة والفندقة في البلاد، سواء من ناحية توظيف «الصورة السينمائية» في حد ذاتها للترويج لهذا القطاع، أو من ناحية توظيف أسماء مشاهير السينما العالمية الذين شاركوا في

(٥) انظر: Anouar Ben Aissa, *Tunisie.. trente ans de cinéma*, textes Kamel Ben Ouenes (Tunis: Edicop, 1996), pp. 17-145.

(٦) انظر: Asma Drisi, «Les Metiers du cinema,» *La Presse*, 23/4/2005.

(٧) Ben Aissa, Ibid., pp. 18-135.

تصوير الأفلام الأجنبية على مدى تاريخ هذا النشاط (وصل عددهم إلى حوالى ٩٤)[٨]، كانوا بمثابة دعاية حية متحركة لدفع السياحة التي جاءت في خلفية تلك الصورة السينمائية التي يتم تصديرها في سياق أحداث الفيلم ومن خلال ترويجه.

ج ـ الاندماج في السوق الدولية

تبرز أهمية هذا النشاط الاقتصادي «التاريخي»، ومساراته المعاصرة في إطار التطورات المرتبطة بالاندماج في السوق الدولية ومشاركة رأس المال الأجنبي في إطار أنشطة متشابكة عابرة الحدود في مجال المال والإعلام والسينما. ويأتي هذا النشاط في إطار التصدير العكسي، من خلال تقديم خدمات أكثر تطوراً وأكثر تنافسية من تلك التي عرفتها الخبرة التاريخية، وخاصة في مجال التصوير الأجنبي داخل البلاد، وذلك في إطار إقامة استوديوهات مفتوحة أسست بمشاركة إيطالية في منطقة الحمامات، على بعد ٦٠ كلم من العاصمة، استطاعت جذب الإنتاج الأجنبي الذي قام بالفعل بتصوير ستة أفلام تاريخية فيها، اعتمدت على توظيف المجاميع البشرية الكبيرة في تنفيذها؛ مع الأخذ في الاعتبار نمو النشاط نفسه في المملكة المغربية (الجار العربي) في إطار استثمارات كبرى استطاعت جذب نشاط التصوير الأجنبي المعاصر، ومن ثم التهديد بسحب البساط من تونس في هذا المجال، في ما وصف بـ «المنافسة الشرسة»[٩].

٢ ـ التكيف الاقتصادي للنشاط السينمائي المحلي المعاصر في تونس مع التطورات العالمية

وتتمثل أهم أبعاد هذا التكيف في تراجع الإحالة إلى منطق «المؤامرة»، وتصعيد مبدأ «المنافع المتبادلة»، وطرح صيغ جديدة للتعاون بين «الشمال والجنوب»، وذلك على النحو التالي:

أ ـ تراجع الاعتماد على منطق (أو نظرية) المؤامرة

وذلك على مستوى الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة بما فيها السينما، وفي الخطاب السياسي والاقتصادي والثقافي، سواء البسيط أو المتعمق على المستوى الرسمي وعلى مستوى المجتمع المدني، وخاصة في إطار تناول موضوع التعاون مع الخارج والتمويل الخارجي في مجال الثقافة، وأنشطة المجتمع المدني لبلاد الجنوب بما فيها بلاد المغرب العربي عامة، وتونس خاصة. فالتراجع ملحوظ في الإحالة إلى تلك النظرية مع تتابع أجيال الممارسين للنشاط

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨-١٣٥.

(٩) اعتمدت الدراسة على المعلومات الواردة في: Hédi Khelil, *Abecedaire du cinema Tunisien* (Tunis: Editions à compte d'auteur, 2006), pp. 434-439.

انظر أيضاً: مجموعة من الحوارات والتحقيقات الصحفية المنشورة في: **الصحافة**، **الصباح**، **الشروق**، **الحياة**، *La Presse*, *Le Temps*, *Le Quotidien* خلال الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وخميس الخياطي، «اختتام الدورة العشرين لأيام قرطاج السينمائية،» **القدس العربي**، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤.

السينمائي والنقاد والمحليين منذ جيل الاستقلال وحتى بداية القرن الحادي والعشرين[١٠]، في ظل تسكين التعاون والتمويل الخارجي في منظومة الاقتصاد المحلي واستمرار تفعيله ونموه في إطارها.

ويرتبط هذا التراجع في جانبه العملي بالاتجاه المتنامي لظاهرة الأفلام المنتجة بتمويل متعدد الأطراف، في أغلب الأفلام العربية المعاصرة المشاركة في المهرجانات الأوروبية والبحر متوسطية عامة، وأفلام بلاد المغرب العربي خاصة. ففي حالة بعض الأفلام التونسية، وصل عدد الجهات الممولة والمنتجة والمنفذة للفيلم الواحد إلى ١٠ أو إلى ٢٠ جهة، تنتمي إلى بلاد وجنسيات متنوعة، كما ستشير إليه الدراسة.

ب ـ صعود منطق المنافع المتبادلة للطرفين

ويقصد بالطرفين المانح والممول الخارجي، والطرف المحلي. فمن المسلم به في مجال التعاون السينمائي في الخارج، أن يوظف النشاط السينمائي في البلد المتلقي للدعم والمساعدة، بما يضمن تشغيل بعض عناصر الجهاز الإنتاجي للمانح، من حيث إجراء بعض العمليات الفنية لدى شركاته ومؤسساته، وبمعرفة العناصر البشرية المتاحة لديه، والإمكانات المادية من معدات ومعامل (مختبرات) ومستلزمات وخامات وقاعات عرض وشركات خدمات (ترجمة، نقل. . . إلخ)، ممن يدورون في فلك المانح، وهو ما يسمى بإعادة تدوير الأموال الممنوحة كبعد رئيسي في هذا التعاون. وفي حالة المغرب العربي (تونس والجزائر تحديداً)، كطرف متلقٍ، فإن الإستعانة بالتمويل الأجنبي من أجل إنتاج الأفلام يأتي كتوجه عملي يفرضه الواقع، في ضوء صعوبة تحمل الفيلم السينمائي المحلي تكاليفَ إنتاجه وعرضه تجارياً، في ظل علاقات الإنتاج والتوزيع وخصائص السوق السائدة[١١].

ج ـ إفساح المجال لصيغ عملية جديدة للتعاون الإقليمي المعاصر بين ضفتي البحر المتوسط

حيث يستمر المكون الثقافي في التقدم فيها، ويبرز فيه المكون السينمائي، ويتدرج ويتفرع بدءاً من الإطار العام للشراكة الأوروبية التي طرحتها قمة الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ بشأن إنشاء مشروع عبر إقليمي، يهدف إلى السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومروراً بإعلان برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، الذي وضع الأسس الجديدة للتعاون الأوروبي المتوسطي بين دول

(١٠) انظر على سبيل المثال الحوار الذي أجرته نايلة الغربي مع الناقد والباحث الطاهر شريعة (مؤسس مهرجان قرطاج السينمائي)، في: **الفن السابع**، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٩؛ إبراهيم العريس، «سينمانا الجيدة،» **الحياة**، ١٣/ ٦/ ٢٠٠٣، وطارق أوشن، «الوصفة الفرنكوفونية للإنتاج المشترك،» **الفن السابع**، العدد ٢٩ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٧٤.

(١١) انظر: Viola Shafik, *Arab Cinema: History and Cultural Identity* (Cairo: American University in Cairo Press, 1998), pp. 38-40.

الاتحاد الأوروبي (الخمس عشرة حينذاك)، والشركاء الاثني عشر لدول البحر المتوسط (مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، والأردن، وسورية، وقبرص، وتركيا، ومالطا، وإسرائيل) والذي أكد أهمية التفاعل على مستوى حكومات الشركاء، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها، في إطار محاور تعاون محددة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والإنساني (برنامج MEDA تحديداً)، ثم إعلان مالطا عن القمة الثانية (١٩٩٧) الذي أعطى أولوية للتعاون في قطاع السمعيات والبصريات، ثم تسالونيكي في العام ذاته الذي رسم الإطار التفصيلي لمشروعات التعاون المشترك في هذا القطاع تحديداً، مركزاً على دعم صناعة السينما في إطار برنامجين متتابعين تم الإعلان عنهما [Euromed I, II][(١٢)].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان لتونس نصيبها في هذين البرنامجين في أكثر من نشاط خلال ١٤ دورة متعاقبة حتى عام ٢٠٠٧، وحيث دعمت تلك الدورات التبادل السينمائي وساهمت في الإطلاع على أحدث تجارب السينما الأوروبية والسينما التونسية، من خلال عروض جماهيرية دورية، مكنت بعض القاعات التونسية من الحصول على منح مرتبطة بمؤسسات وبرامج الاتحاد الأوروبي، مقابل ترويج الأفلام الأوروبية في القاعات التونسية، وخاصة في بعض فترات الكساد وضعف الإيرادات؛ بالإضافة إلى حصول بعض القاعات المتقادمة على منح أوروبية لإعادة تأهيلها، كما ساهم التمويل الأوروبي في دعم أجناس أخرى من الأفلام، بخلاف الروائية الطويلة، كالأفلام القصيرة والتحريك كما سيرد.

٣ ـ أهمية موقع تونس على خريطة الدعم السينمائي الأوروبي لدول الجنوب

تأكيداً للأبعاد المرتبطة بالتفاعل المعاصر مع الخارج وأهميتها في الحالة التونسية، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تونس تحتل أهمية خاصة في منظومة الدعم الأوروبي، وتحديداً في خطط منظمات التعاون الأوروبي والإقليمي، وبرامجها، ومشروعاتها الثقافية والسينمائية المعلنة، مثل صندوق دعم سينما الجنوب (Cine Sud)، والمؤسسات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وبرامجها المتتابعة في إطار التعاون الثقافي بين شمال وجنوب البحر المتوسط (يوروميد Euromed I, II، أوروبا سينما)، ويوضح الجدول الرقم (٢) أن تونس تحتل موضع الصدارة بين مختلف البلاد التي استفادت أفلامها من الدعم المقدم من صندوق الجنوب للسينما أو صندوق دعم سينما الجنوب) (Fonds Sud)، على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٣). كما يوضح الجدول الرقم (٣) أن الشرق الأوسط وبلاد المغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) تحتل موقعاً خاصاً في هذا الدعم، في إطار المناطق المختلفة محل الاهتمام مثل أمريكا اللاتينية، والقارة الأفريقية عامة؛ حيث تم تسكين بلاد المغرب المغربي الثلاثة في موقع خاص متميز من توجهات هذا الدعم، مع تصدر تونس الأولوية فيه في ضوء البيانات الأكثر تفعيلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق دعم سينما الجنوب قد أنشئ عام ١٩٨٤، من جانب وزارة

(١٢) جلال، «الشراكة والتعاون المصري الأوروبي في مجال صناعة السينما».

الشؤون الخارجية ووزارة الثقافة في فرنسا، تحت إدارة المركز القومي للسينما.

وبالمثل، تحتل تونس أهمية خاصة في برنامجي يوروميد الأول والثاني (Euromed I, II) لدعم صناعة السينما، في إطار التعاون الأوروبي/ البحر متوسطي، المرتبط بالشراكة العربية/ الأوروبية كما سبقت الإشارة، وحيث اتجه هذا الدعم في الحالة التونسية إلى أوجه متعددة، تتمثل في[١٣]:

ـ دعم أنواع وأجناس أخرى من الأفلام، بخلاف الفيلم الروائي الطويل، مثل الأفلام القصيرة والتحريك.

ـ التدريب والتأهيل على التقنيات الصناعية، وخاصة في مجال صناعة السينما الرقمية (Numérique)، كتوجه عالمي تقني وفني واقتصادي صاعد في إنجاز الأفلام، يجذب الأجيال الجديدة.

ـ الدعم المتبادل والدوري من خلال أسابيع العرض العربية الأوروبية لأفلام شمال وجنوب البحر المتوسط، الذي يساعد على تشغيل القاعات التونسية التي لا يغطي الإنتاج المحلي خطط تشغيلها السنوية، وحيث تمكنت بعض القاعات التونسية من الحصول على منح مرتبطة بمؤسسات وبرامج الاتحاد الأوروبي، وذلك مقابل ترويج الأفلام الأوروبية في القاعات التونسية، وحيث أعاد هذا التبادل النشاط إلى تلك القاعات في فترات الكساد وعزوف الجمهور عن المشاهدة وضعف الإيرادات، وذلك في إطار «أيام السينما الأوروبية» المعقودة سنوياً في تونس كما سبقت الإشارة.

ـ دعم وإعادة تأهيل قاعات السينما التي تقادمت لتستعيد مزاولة نشاطها، وربطها بأسابيع عرض الفيلم الأوروبي المعقودة سنوياً والمشار إليها، وذلك في إطار الدعم الأوروبي الموجه إلى قاعات السينما المتقادمة على مستوى المنطقة العربية وجنوب المتوسط. وحيث تأتي تونس في موضع متقدم بعد المغرب من حيث عدد القاعات وعدد الشاشات المستفيدة من هذا التأهيل خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣)، كما جاء في الجدول الرقم (٤).

ومن ناحية أخرى، فإن تنوع ما توجهه تلك المؤسسات الخارجية من أشكال الدعم والمساندة للفيلم التونسي، والفيلم المنتَج في «بلاد الجنوب» عامة، إنما يساهم في الاقتراب العملي من ذلك التعريف الجامع الشامل للتعاون الدولي في مجال السينما، والذي تشير الكتابات المرتبطة بأدبيات السينما إليه بوصفه يعني «الإنتاج المشترك بين طرفين، وفتح أسواق كل طرف لأفلام الطرف الآخر، والتعاون في إقامة البرامج الثقافية في شكل مهرجانات أو مؤتمرات أو ندوات أو غيرها، وتمويل الأبحاث وترميم الأفلام وإصدار المطبوعات»[١٤].

وهكذا، امتد التعاون السينمائي التونسي مع الطرف الأوروبي إلى أوجه عديدة، تجاوزت

(١٣) انظر: Samira Dami, «MEDA: 10 Projets de films en gestion,» *La Presse*, 19/3/2007.

(١٤) فريد، **فصول من تاريخ السينما المصرية**، ص ٢٤.

مجرد تمويل أفلام «الإنتاج المشترك»، لتمتد إلى دعم نشاط السينما وبعض حلقاته.. وإن ظلت عملية تمويل إنتاج الأفلام... والتمويل الخارجي تحديداً هو أحد الركائز الأساسية المحركة للنشاط في حالة السينما التونسية، مما يستدعي إلقاء الضوء على أبعاده في ضوء المستجدات التي دعمت استمراريته وصعدت نموه، كما سيأتي في الجزء التالي من الدراسة.

ثانياً: «الإنتاج المشترك» للأفلام المعاصرة في تونس (المرحلة والتجربة)

يعتبر دعم الدولة المعاصرة للسينما في الحالة التونسية، بمثابة الملاذ والضرورة لضمان استمرار النشاط السينمائي كما يتفق أهل المجال على اختلاف أجيالهم وتخصصاتهم[١٥]. غير أن للتمويل وللدعم الخارجي في السينما التونسية المعاصرة أهميةً خاصة كمكمل لدعم الدولة بوجه عام. ويأتي تناول الإنتاج المشترك كنمط سائد في الأفلام التونسية المعاصرة، بوصفه أكثر المجالات تجسيداً لأبعاد التمويل الخارجي والدعم الأجنبي للحلقات الأخرى للسينما التونسية المعاصرة، والذي يأتي مرتبطاً بمنتجها النهائي، وغاية نشاطها وهو الفيلم. وتهتم الدراسة بإلقاء الضوء على دوافع وأبعاد نمو وصعود هذا النمط من «الإنتاج المشترك»، بدءاً من مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، كما تلقي الضوء على أهم ما سجلته تجربة هذا الإنتاج المشترك في الحالة التونسية من ملامح أعطتها خصوصيتها على أرض الواقع العملي.

١ ـ نمو وصعود الإنتاج المشترك (المرحلة)

يمثل موضوع الإنتاج المشترك في إطار التمويل الخارجي، أهمية خاصة في الدراسات المعنية بصناعة السينما وبإنتاج الأفلام في بلاد الجنوب، وفي المغرب العربي (متضمنة تونس)، لارتباط هذا النمط من الإنتاج بمجموعة من الخصائص الاقتصادية والفنية، التي ساهمت في تحديد ملامح السينما المحلية المعاصرة، وشروطها الإنتاجية، ونمط تخصيص الموارد فيها على المستوى الاقتصادي (نمو حلقات الصناعة)، وعلى المستوى التجاري (الترويج والتوزيع المحلي والخارجي)، وعلى المستوى الفني (من حيث نوع السينما المنتَجة ومضمونها)؛ وهو ما عبرت عنه الدراسات المعنية، مشيرة إلى استقرار خبرة التعامل مع هذا النمط من الإنتاج واتضاح معالمها في بلاد المغرب العربي عامة، وفي المغرب وتونس تحديداً[١٦].

وتدقيقاً للمصطلح المستخدم، يمكن تعريف ذلك «الإنتاج المشترك» بأنه المصطلح الموظف في مجال الإنتاج السينمائي، للتعبير عن إنجاز الأفلام بمعرفة أطراف محلية في بلد

(١٥) انظر: المقابلات الواردة في: Mahmoud Jemni, *Quarante ans de cinéma tunisien: Regards croisés* (Tunis: Société Générale Immobiliére (SOGIM), 2006).

(١٦) روى آرمز، **سينما العالم الثالث والغرب**، ترجمة أبية الحمزاوي، دراسات سينمائية (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مركز الفنون، ٢٠٠٢)، ص ١٦٦ ـ ١٧١.

ما، تتعاون مع طرف أو أطراف أخرى خارج الحدود (أفراد، قطاع خاص، حكومات، مؤسسات دولية، منظمات مجتمع مدني)، تشاركها وتساهم معها في رأس المال في صورته السائلة، أو المتحولة إلى خدمات فنية متنوعة بشروط محددة. وتهدف في مجملها إلى تحقيق الفيلم السينمائي ـ المنتَج النهائي ـ في بعض أو في كل مراحله التي تبدأ بالنص المكتوب (السيناريو) وتنتهي بصيغته المرئية (شرائط، أقراص ممغنطة)، وهي الصيغة المتداولة في أسواق ومجالات الترويج التجارية، قاعات العرض، البث والفضائيات، بالإضافة إلى غيرها من المحافل والعروض المحلية والخارجية التي يساهم في توفيرها هذا التعاون المشترك في إطار تجاري أو غير تجاري[١٧].

ويعتبر الإنتاج المشترك ـ في حالة السينما التونسية وفي بلاد المغرب العربي عامة ـ النمط السائد في أغلب الأفلام المعاصرة المنتجة محلياً خلال ٣٠ عاماً بدءاً من الثمانينيات تحديداً، إلى حد إطلاق مصطلح «سينما الإنتاج المشترك» على تلك السينما المعاصرة في تونس كما سبقت الإشارة.

وتسجل الكتابات المعنية بتلك السينما الأهمية المتصاعدة للتمويل الأجنبي في إطار «الإنتاج المشترك»، بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث ساهم هذا التمويل الأجنبي المشارك في مواصلة إنتاج الأفلام، وتحققت في ظله طفرة ملحوظة في كم الإنتاج. فالناقد والباحث التونسي الطاهر شريعة، والذي عاصر مختلف مراحل نمو وتطور السينما التونسية منذ تبلوُر ملامحها في نهاية خمسينيات القرن العشرين، يشير إلى ذلك النمو التصاعدي لهذا التمويل الأجنبي الذي كان عند مستويات متواضعة في الثمانينيات، ثم تقدم باستمرار حتى صار الأغلب (Majoritaire) وجاء في الصدارة[١٨]. كما يؤكد الباحث والناقد المصري هاشم النحاس أهمية دور هذا الإنتاج المشترك، في استمرار السينما في تونس، حيث «نجح القطاع الخاص التونسي من خلال نظام الإنتاج المشترك ـ الذي برع فيه التونسيون ـ في مواصلة إنتاج الأفلام[١٩]. وعن أهمية هذا الإنتاج المشترك في الانطلاق الكمي للأفلام التونسية، تسجل الأرقام المتاحة أنه منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ١٩٩٢، أنتج المخرجون التونسيون ٢٦ فيلماً، نصفها من الإنتاج المشترك، وهو ضعف الكم المنتَج في العشر سنوات السابقة عليها[٢٠].

وتتنوع الدوافع والأبعاد المحلية والخارجية المرتبطة بهذا التمويل الخارجي، وتتداخل أيضاً، حيث تراها بعض الكتابات أسباباً، بينما تصنفها دراسات أخرى بوصفها من نتائج وتداعيات الوضع السينمائي التونسي خلال مراحل التحولات المتتابعة التي شكلت أهم

(١٧) دينا جلال، «الآخر وسينما الإنتاج المشترك في تونس،» **نظرة**، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٦).

(١٨) انظر الحوار الذي أجرته نايلة الغربي مع الناقد والباحث الطاهر شريعة (مؤسس مهرجان قرطاج السينمائي)، في: **الفن السابع**، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٨.

(١٩) **السينما التونسية في مصر**، إعداد وتقديم هاشم النحاس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)، ص ٦.

(٢٠) انظر: Shafik, *Arab Cinema: History and Cultural Identity*, p. 41.

مسارات الفيلم التونسي، وحددت ملامحه التجارية والفنية، في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. ولعل أهم تلك الدوافع والأبعاد المحلية يتحدد في:

ـ انتهاء الدور المباشر للقطاع العام السينمائي (الساتباك) (SATPEC) في عملية إنتاج وتوزيع الأفلام المحلية[٢١].

ـ ندرة المنظم السينمائي المحلي الذي يقبل المخاطرة برأس المال الخاص في إنتاج الأفلام، وضعف رأس المال المحلي المستقر والموظف في مجال الإنتاج السينمائي، في ظل ضيق السوق المحلية[٢٢].

أما عن أهم الأبعاد والدوافع الخارجية والخارجة عن النطاق المحلي، والمبررة للنمو المتصاعد للتمويل الأجنبي للفيلم التونسي، فتتمثل في:

ـ الغياب شبه التام للبديل «العربي»، المتمثل في الإنتاج المشترك العربي/ العربي، ما عدا بعض التجارب الاستثنائية التي لم يكتب لها المواصلة والنضج خلال الثمانينيات، وبعض التجارب المعاصرة الجديدة، التي جاء أغلبها في أطر إقليمية عربية أوروبية أو بحر متوسطية، في ظل الترتيبات والتوجيهات الإقليمية المعاصرة[٢٣]، مع عدم استيعاب السوق العربية للأفلام التونسية، وغيرها من الأفلام العربية على مستوى المنطقة العربية بشكل عام[٢٤].

ـ نمو وصعود الدعم الأوروبي متعدد المصادر الموجه إلى السينما خارج الحدود الأوروبية، دعماً لثقافة الشعوب، ولـ«سينما بلاد الجنوب» عامة، بمعرفة مؤسسات دولية وإقليمية وحكومات أوروبية ومؤسسات من المجتمع المدني والقطاع الخاص الأجنبي.

وفي ظل تلك الأوضاع والتداعيات، فإن وجود المنتج المشارك الخارجي، يجعل توزيع المخاطرة أكثر أماناً، وربما أيضاً تنتفي تلك المخاطرة من الأساس في ضوء تغطية تكاليف إنتاج الفيلم قبل عرضه، خاصة في ظل حصوله على دعم رسمي من الدولة في إطار ما تقدمه الأخيرة من دعم ومساندة بنسبة تصل إلى ٣٥ بالمئة من تكلفة الفيلم الواحد؛ مع ملاحظة أن إمكانية الحصول على شريك أجنبي، والاتفاق والتعاقد معه، تأتي ضمن الضمانات التي تستدعي ضمها إلى ملف الجهة المنتجة المتقدمة بطلب الدعم المخصص من الدولة، وذلك ضماناً لجدية الطلب.

---

(٢١) انظر: خميس الخياطي، «أي مصير للسينما التونسية،» **الحياة**، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٤، ومصطفى نقبو، «صرخة السينما التونسية،» **الفن السابع**، العدد ١١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ١.

(٢٢) ليزبيث مالكموس وروى آرمز، **السينما العربية والأفريقية**، ترجمة سهام عبد السلام؛ مراجعة هاشم النحاس، المشروع القومي للترجمة؛ ٥٨٦ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ١١٣.

(٢٣) جلال، «الشراكة والتعاون المصري الأوروبي في مجال صناعة السينما،» ص ٢٨.

(٢٤) انظر: سمير فريد، «الهائمون،» في: **السينما التونسية في مصر**، ص ٤٥ ـ ٤٦؛ كمال رمزي، **سينما الأحلام الضائعة: قضايا وأفلام عربية** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة ٢٠٠٣)، ص ٢٣، و Shafik, *Arab Cinema: History and Cultural Identity*, p. 40.

٢ ـ أفلام «الإنتاج المشترك» في تونس (أبعاد من واقع التجربة)

في ضوء رصد وتتبع الأفلام التونسية المعاصرة خلال الفترة ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٦ تحديداً، أمكن التوصل إلى عدد من الملاحظات:

أ ـ عدد الأفلام التي لم تنتج في إطار الإنتاج المشترك، واعتمدت على التمويل المحلي دون الخارجي، تكاد لا تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة، سواء تم ذلك اختيارياً، أو لعدم توافر المنتج الخارجي الممكن مشاركته بفعل العديد من الأسباب والتقديرات.

ب ـ تعدد الجهات الخارجية المشاركة في إنتاج الفيلم الواحد، حيث لا نجد فيلماً «دون تلك المشاركة المتعددة وهو ما سجلته دراسة الباحث والناقد المصري هاشم النحاس عن السينما التونسية، التي يؤكد فيها أنه «نكاد لا نرى فيلماً تونسياً اليوم دون مشاركة أكثر من جهة محلية أو دولية في إنتاجه»[٢٥].

ومن تحليل بيانات البطاقات الفنية (Fiche technique) للأفلام التونسية المنتجة منذ بداية الثمانينات ـ استناداً إلى السلاسل الزمنية المعدة بمعرفة وزارة الثقافة التونسية، التي غطت كافة الأفلام المنتجة حتى عام ٢٠٠٣، واستكملتها الدراسة حتى عام ٢٠٠٦، استناداً إلى مصادر أخرى[٢٦] ـ فإن السمة الملحوظة تتمثل في تعدد وتنوع دخول وخروج العديد من الجهات الخارجية التي تتولى تمويل الأفلام التونسية الروائية الطويلة، وتقديم الخدمات الفنية والمكملة لصناعة الفيلم، وذلك بالنسبة إلى:

فئة المخرجين الأكثر تواجداً على الساحة المحلية والساحة الخارجية، الذين واصلوا الإنتاج وحصدت أفلام العديد منهم الجوائز في الكثير من المهرجانات الدولية، واعتبرت أغلب أعمالهم السينمائية من العلامات البارزة في تاريخ السينما التونسية المعاصرة، بشهادة النقاد المحليين والعرب، وذلك للفترة الزمنية الممتدة من الثمانينيات تحديداً، إلى بدايات القرن الحادي والعشرين (وهي الفترة التي سجلت الصعود المتواصل لأهمية المشاركة الخارجية في أفلامهم المتتابعة).

ـ الأجيال المتتابعة من المخرجين الذين انضموا إلى سابقيهم، معتمدين في نشاطهم على التمويل الخارجي، في إطار أفلام الإنتاج المشترك، كصيغة إنتاجية وتمويلية، استمرت في ظلها تلك السينما حتى بدايات القرن الحادي والعشرين.

ج ـ تنوع المؤسسات الخارجية المشاركة والمانحة والمدعمة للفيلم في تونس، من حيث

---

(٢٥) **السينما التونسية في مصر**، ص ٦.

(٢٦) اعتمدت الدراسة في ذلك على ما جاء من معلومات في الموقع الرسمي لوزارة الثقافة التونسية: <http:// www.culture.tn/culture/HTML/pagedentree/cinem/htm>.

انظر أيضاً: </http://www.nomadis.net/produire/index.asp> and <http://www.tv5org/tv5site/cinema/ afriq_rech_avance.php>.

عدد البلدان التي تنتمي إليها تلك المؤسسات، ومن حيث طبيعتها ما بين قطاع خاص أجنبي مشارك في الإنتاج، ومؤسسات إقليمية ودولية، ومن حيث توجهاتها وبرامجها المتنوعة والمتشعبة، مثل صندوق دعم سينما الجنوب (Fond Sud)، والوكالة الحكومة الدولية للفرنكوفونية (Agence Intergouvernementale de la Francophonie)، و(Europacinema) من الاتحاد الأوروبي (L'union Européenne)، ووزارات ومؤسسات ثقافية رسمية، مثل وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الثقافة الفرنسية، المركز القومي للسينما في فرنسا (Unifrance, CNC) للتوزيع، ومراكز سينمائية أوروبية أخرى، ومؤسسات متنوعة تنتمي إلى المجتمع المدني في الخارج، ومعنية بالشأن السينمائي، بالإضافة إلى قنوات فضائية تشارك في عملية الإنتاج وترويج وبث الأفلام (Canal Horizon, Canal + La 7ème, TV 5/, 2 M).

وقد سجل العام ١٩٩٦ أن مجمل الشركات الإنتاجية والمنظمات والمؤسسات الأجنبية الرسمية التي دعمت أحد الشرائط (الأفلام)، والتي حصدت العديد من الجوائز، قاربت العشرين جهة (منها تونس وفرنسا، وسويسرا، وهولندا، وألمانيا، وبلجيكا)، بالإضافة إلى مشاركة رمزية لنجوم عالميين من أصل تونسي(٢٧).

وبعد مرور عشر سنوات، وتحديداً عام ٢٠٠٦، فإن أحد الأفلام التونسية، والذي حصد العديد من الجوائز المتتابعة في مهرجانات إقليمية ودولية متعددة، ما كان ليتحقق إنجازه لولا ما حصل عليه من تمويل من مصادر متنوعة من تونس وإيران وألمانيا وسويسرا وهولندا والمجر وبلجيكا وفرنسا، بعد تعثر جعل عملية إعداده ووضعه موضع التنفيذ تستغرق قرابة العشر سنوات. وتأتي تلك الأبعاد مؤكدة ما سبق أن صرح به مخرج هذا العمل من «استحالة تحقيق أفلامه دون تمويل أجنبي»، وخاصة في ضوء تعثر الحصول على منحة الدعم الرسمية المحلية(٢٨)

وتجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أن أهم أبعاد وتداعيات الإنتاج المشترك (كأهم عناصر التعاون السينمائي) مع الخارج، ومردوده على الفيلم التونسي، تتمثل في تواجد هذا الفيلم خارج حدوده بدءاً من الثمانينيات، بفعل شروط التمويل الخارجي التي تربط المشاركة في هذا التمويل بالتسويق الخارجي للفيلم، حيث يقوم المنتج المشارك الخارجي بالترويج للفيلم في ضوء روابطه مع الأسواق الخارجية المضمونة والمحتملة والمهرجانات.

وقد استمر «الإنتاج المشترك» كنمط سائد في الأفلام التونسية متواصلاً، مع تحقيق نجاحات اقتصادية وفنية متفاوتة على مر المراحل الزمنية المختلفة من الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها، واقترن بمجموعة من الأبعاد المرتبطة بالظرف الاقتصادي والسياسي والسينمائي

(٢٧) انظر: Khelil, *Abecedaire du cinema Tunisien*, p. 296, and «Subventions aux cinemas de notre continent,» *Tunis Hebdo* (10 octobre 2005).

(٢٨) حوار مع المخرج ناصر خمير أجرته ندى الأزهري، في: **الحياة**، ١٦/ ١/ ٢٠٠٤، وأوشن، «الوصفة الفرنكوفونية للإنتاج المشترك،» ص ٧٤.

المحلي والخارجي السائد على مدى زمني تجاوز العشرين عاماً على مستوى السوق المحلية والخارجية والمحافل غير التجارية المعنية (المهرجانات وغيرها)، مما يستدعي إلقاء الضوء على الفرص والتحديات والقيود المرتبطة بتجربة الإنتاج المشترك، في إطار ارتباطها بالتمويل الأجنبي للسينما التونسية المعاصرة.

ثالثاً: تجربة الإنتاج المشترك للأفلام في إطار التمويل الأجنبي للسينما التونسية المعاصرة (الفرص والقيود)

لا يمثل التمويل الأجنبي والدعم الخارجي للسينما في تونس، مجرد النجاح في التوصل إلى طرف أجنبي مشارك، أو ضمان ضخ الأموال من الخارج لتمويل الإنتاج أو تقديم خدمات عينية ومكملة بمعرفة الطرف الخارجي المدعِم، حيث يتفاعل النشاط السينمائي المعاصر في تونس مع الخارج، وكما سبق العرض، في إطار منظومة أكبر تضم العديد من حلقات هذا النشاط، مثل التمويل وإنجاز الأفلام والخدمات الفنية المكملة وقاعات العرض والتصوير الأجنبي للأفلام التاريخية داخل البلاد، كما يوضحها الشكل الرقم (١).

الشكل الرقم (١)
المشاركة الأجنبية والدعم الخارجي للسينما التونسية المعاصرة

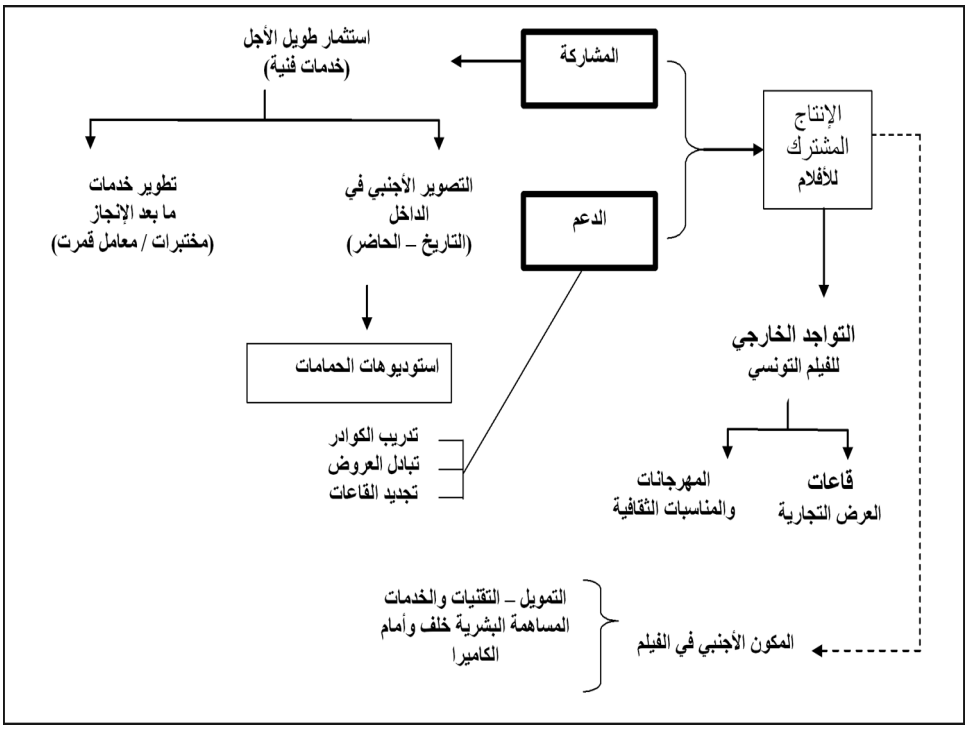

غير أنه بقدر ما توفر تلك الأبعاد من فرص ومزايا للنشاط السينمائي وحلقاته، تجعله يتضمن عناصر تساعد على تهيئة التفاعل المستمر مع الخارج، وتوفر له إمكانية التواجد في الأسواق والمحافل الخارجية، بقدر ما تفرض تلك الأبعاد مجموعة من القيود على حلقات النشاط السينمائي عامة، وأيضاً على الفيلم المحلي المعاصر تحديداً والذي جاء في إطار الإنتاج المشترك. وتبرز في هذا الصدد مسألة مدى حساسية الإنتاج السينمائي المعاصر في تونس، والنشاط الذي يدور في فلكه هذا الإنتاج للعوامل الخارجية بما يتضمنه من فرص وقيود تتجاوز الأداء الاقتصادي المحلي بوجه عام. وترتبط تلك الفرص والقيود بالخريطة الاقتصادية الجديدة التي تتبلور في المدى المتوسط والمدى الطويل، والخاصة بالأسواق وبالمنتجات وبالأطراف الفاعلة في مجال الصناعات المرتبطة بالمنتجات الثقافية عامة، ومجال صناعة السينما تحديداً، على مستوى العالم وعلى مستوى البلد الواحد متضمنة تونس وغيرها، من حيث ما تمارسه على التجارب السينمائية المحلية والمسارات المحتملة لتلك التجارب. ترتبط أهم تلك الفرص والقيود ـ أو بالأحرى التحديات ـ بتداعيات استنفاد مراحل الرواج الخارجي للفيلم التونسي من ناحية، ومدى قدرة السينما التونسية على الانتقال من مرحلة الإنتاج المشترك إلى مرحلة جديدة أكثر تفاعلاً مع التطورات الاقتصادية والتقنية للسوق السينمائية العالمية المعاصرة (في إطار الإنتاج متعدد الجنسية).

١ ـ استنفاد مراحل الرواج الخارجي للفيلم التونسي

تأتي مسألة استنفاد مراحل رواج الفيلم التونسي خارجياً بمثابة أهم التحديات التي تستمر تواجه واقع السينما التونسية وتتمثل أهم ملامحها وأبعادها الاقتصادية في ما يلي:

أ ـ تغير أولويات خريطة الدعم الخارجي الخاصة بالمؤسسات الدولية وبالحكومات الأوروبية وبمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تتجه إلى دعم سينما «الجنوب»، وجنوب المتوسط والمغرب العربي تحديداً، في ضوء مجموعة من الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية التي استحدثت على الساحة الدولية في ظل الترتيبات الدولية والإقليمية المعاصرة، والتي انعكست على النشاط الثقافي والسينمائي للعديد من البلاد المتلقية لهذا الدعم.

فالملاحظ أن موجة الاهتمام بالسينما العربية، والسينما الأفريقية (متضمنة شمال أفريقيا) لدى الأوروبيين، والتي سادت خلال ثمانينيات القرن العشرين، تغيرت في المراحل التالية لصالح أوروبا الشرقية، والسينما الإيرانية، والسينما الآسيوية، وسينما أمريكا اللاتينية[٢٩]؛ مما قلل من الفرص الميسرة للحصول على ممول خارجي مشارك و/ أو مدعم للإنتاج السينمائي التونسي خلال مراحل التسعينيات وما بعدها.

(٢٩) انظر على سبيل المثال حوار مع المخرج التونسي خالد البرصاوي، أجراه محرز القروى، في: **الفن السابع**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٥، و:Samira Dami, «Cinema tunisien à Cannes 2005: L'Eclipse et apres?,» *La Presse,* 1/5/2005.

وانعكس هذا التأثير على تواجد الفيلم التونسي في المهرجانات الدولية، في ضوء الدور الذي يمارسه الشريك الأجنبي بشأن التقدم بطلب المشاركة في تلك المهرجانات في إطار الترويج في أسواقه لفيلمه المشترك[٣٠]. وفي إطار تلك التداعيات، سجلت السينما التونسية عام ٢٠٠٥، للعام الخامس على التوالي، التراجع المتواصل في نسبة المشاركة في مهرجان كان، تحديداً في المسابقة الرسمية والأقسام الرئيسية للمهرجان، مع الحضور «المحتشم» (المتواضع) في الأقسام والأنشطة الفرعية والصغرى له، مما طرح التساؤل بمعرفة أهل الاختصاص حول هذا التحول ومدى ارتباطه بمسألة تجاوز موجة الاهتمام الغربي بالسينما التونسية خلال مرحلة ما بعد منتصف التسعينيات، أو بعدم توافر المستوى المطلوب في الإنتاج السينمائي المقدم على المستوى التقني أو الفني، أو بالممارسات الاستبعادية المحتملة للمهرجانات في ما يتعلق بالمحاولات السينمائية الجديدة المتحققة في بلاد العالم غير أوروبا وأمريكا الشمالية، وهي الممارسات التي تتجه إلى تسكين تلك الأفلام في برامج فرعية خارج برامج المسابقات الرسمية في إطار التقييد والاستبعاد واستمرار فرض نمط الإنتاج السينمائي السائد عالمياً، أو أغلب تلك الأسباب مجتمعة، كسمة مرتبطة بضعف المشاركة العربية عامة في المهرجانات الدولية[٣١].

ب ـ استمرار تراجع الطلب الخارجي على الفيلم التونسي في مرحلة ما بعد تسعينيات القرن العشرين، وكانت الثمانينيات قد شهدت توجيه الموارد المالية والكوادر البشرية ـ في إطار الإنتاج المشترك ـ إلى إنتاج الأفلام التي تعطي أهمية لطلب المشاهد الخارجي ورؤية الناقد الخارجي، وتحديداً بالتركيز في ذلك الإنتاج المشترك على نوعية الأفلام المسماة بسينما المؤلف (Cinéma d'auteur) والسينما الفنية (Cinéma artistique) ـ وهي أنواع من الأفلام عادة ما تصنف خارج السوق التجارية «الجماهيرية» ـ حيث تمتعت بجاذبية خارج حدودها ونجحت بتميز شديد في الخارج، وتمت إذاعتها في بعض القنوات الأجنبية وعرضها في العديد من القاعات الأوروبية، وذلك رغم صعوبة توزيع تلك الأفلام محلياً في بلادها، وحيث كانت قليلة تلك الأفلام التي لاقت استحسان جمهورها ومشاهدها المحلي[٣٢].

وسجل العديد من كتابات أهل الاختصاص على المستوى التونسي المحلي، والمستوى الخارجي (العربي تحديداً)، بعض التحفظات ذات الطابع الاقتصادي والثقافي والفني، على مسألة أولوية الاستجابة لمتطلبات التسويق الخارجية، في إطار الإنتاج المشترك، في ضوء ما تضمنه العديد من أفلام تلك الفترة ـ كسمة عامة ـ من طابع «فولكلوري»، «غرائبي»، «استشراقي»، «سياحي»، «لا تقدم لجمهورها المحلي صورته التي يريد» على مستوى الطرح

(٣٠) محسن عبد الرحمان، «العرب في مهرجان كان،» **الشروق**، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥.

(٣١) انظر: محرز القروى، «العرب في كان!؟،» **الفن السابع**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٢؛ محسن عبد الرحمان، «مهرجان كان السينمائي الدولي ٢٠٠٥: العرب خارج المسابقات،» **الشروق**، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥، ومصطفى نقبو، «ما كان،» **الفن السابع**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ١.

(٣٢) انظر: Shafik, *Arab Cinema: History and Cultural Identity*, pp. 39-42.

والمضمون والمَشَاهِد والصورة، وحيث جاءت على نحو يتلاءم مع طلب المشاهد الخارجي وشروط العرض والتوزيع الخارجية[٣٣]. أما الاهتمام بسوق العرض المحلية، والمشاهد المحلي، فيأتي في مرحلة لاحقة؛ حيث «استقرت الأوضاع على أن تجوب أكثر الأفلام المهرجانات الدولية، وفي بعض الأحيان الأوروبية فقط، ثم تعرض في مهرجان قرطاج الدولي المعقود دورياً في تونس، وأخيراً يأتي عرض الأفلام للجمهور المحلي التونسي[٣٤].

وتسجل العديد من الكتابات والمداخلات أبعاد استنفاد تلك المرحلة من رواج وتألق الفيلم التونسي خارج حدوده، وما ترتب عليها من تبعات اقتصادية، فالأفلام المرتبطة بـ «سينما المؤلف» كنوعية محددة قابلة للترويج خارج الحدود في إطار ما شهدته من إقبال تاريخي خارجي أصبحت ـ كما سجل النقاد وأهل الاختصاص ـ نوعية مستنفدة، تراجع إلى حد كبير شغف المشاهد الغربي بها، وبالمثل أيضاً الأفلام الغرائبية التي تجاوزتها متطلبات المشاهد الخارجي وصارت «مستَهلكة» ولم تعد عنصراً مدهشاً وجاذباً للطلب الأجنبي على تلك النوعية من الأفلام الوافدة إلى أوروبا من بلاد المغرب العربي تحديداً، كما كانت في الماضي القريب[٣٥].

وفي إطار تأكيد استنفاد تلك النوعية من الأفلام في مراحل ما بعد الثمانينيات من القرن العشرين، ودون الإقلال من شأن أفلام الثمانينيات وأهميتها الفنية والاقتصادية للسينما المحلية في تونس، ومن دور للمنظم السينمائي المحلي في تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة من الداخل والخارج، والظرف الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة التي صاحبت نمو وصعود الإنتاج المشترك؛ يشير الباحث والناقد التونسي الهادي خليل إلى أن تلك الأفلام أعطت أعمالاً ممتازة ولكن لها محدوديتها، مؤكداً تلك «القفزة النوعية» الاستثنائية التي عرفتها السينما التونسية خلال تلك المرحلة في ظل وجود «منظمين محليين استثنائيين» تمتعوا بروح المجازفة والتحدي، وساهمت اختياراتهم في إعطاء دفعة للفيلم التونسي، ولآفاق الترويج اعتماداً على «سينما المؤلف» كنوعية سائدة حينذاك شهد المنتَج النهائي (الفيلم) تميزاً في ظلها[٣٦].

وفي إطار دراسة أكاديمية متخصصة، يأتي تسجيل الباحثة سنية الشامخي ليلقي الضوء على تداعيات وتحديات استنفاد مرحلة رواج وتألق الفيلم التونسي عامة. ففي ظل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، سجلت الباحثة تلك النقلة النوعية التي عرفتها السينما التونسية

(٣٣) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص ٤٢؛ الخياطي، «أي مصير للسينما التونسية،» ومصطفى نقبو، «السينما التونسية تحت جناح النعامة،» **الفن السابع**، العدد ٩٦ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، ص ١. انظر أيضاً: ما ورد من آراء لنقاد مصريين في هذا الشأن في: **السينما التونسية في مصر**.

(٣٤) محمد بن رجب، «حان الوقت لطرح التساؤل: السينما التونسية... إلى أين؟!،» **الصباح**، ٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٣٥) Dami, «Cinema tunisien à Cannes 2005: L'Eclipse et apres?».

(٣٦) انظر مداخلة الباحث والناقد الهادي خليل في: ندوة الإنتاج المشترك في السينما التونسية، كارافان السينما العربية والأوروبية، برنامج يوروميد المرئي والمسموع II، الاتحاد الأوروبي - سمات، القاهرة ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

في الثمانينيات في ما أسمته بالعصر الذهبي لسينماها المحلية، تحديداً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ (وهي الفترة التي شهدت نمو وصعود الإنتاج المشترك)، والتي تلت مرحلة التمهيد للصعود والانطلاق (منذ النصف الثاني من السبعينيات)، وسبقت بداية الأزمة التي استمرت خلال التسعينيات وحتى بداية الألفية الثالثة في تصاعد وامتداد(٣٧).

وترصد الباحثة نفسها مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية المحلية لذلك العصر الذهبي للسينما التونسية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)، والتي انعكست على دعم وتشجيع الدولة للسينما المحلية، ووجود القطاع الخاص المحلي المعني بالإنتاج والتوزيع السينمائي، وتبلور الجيل الثاني من المخرجين المحليين الذين أنجزوا أعمالاً سينمائية أعطت للسينما المحلية مصداقية لدى صانع القرار، مع نمو اهتمام النقاد والجمهور المحلي بسينماه، وحيث عرفت الأفلام المحلية نقلة نوعية إيجابية على مستوى المهرجانات العربية والأوروبية والتوزيع التجاري الخارجي. وتعود الباحثة ذاتها لتسجل تراجع كافة تلك الأبعاد والمؤشرات في مرحلة ما بعد التسعينيات، واستمرار تفاقم الأوضاع السينمائية(٣٨).

ورغم بقاء الدعم المحلي الرسمي يغطي أغلب، ما لم يكن كافة، الأفلام المنتجة سنوياً، وبقاء التمويل الخارجي (مشاركة ودعماً) عند ذلك الحد الذي يضمن استمرار النشاط وإنجاز الأفلام وحضورها الخارجي في المهرجانات العربية، وفي أسواق المهرجانات الدولية التي تعقد لغرض إجراء الصفقات والترويج للإنتاج السينمائي لمختلف البلاد في إطار فعاليات تلك المهرجانات، فإن أوضاع سوق العرض السينمائي المحلي استقرت على ما هي عليه من حيث «سينما أجنبية مهيمنة وأخرى وطنية لا تتجاوز حدودها إلا فيما قل ودل (٣٩)»، وإن أمكن التقاط بعض المؤشرات في اتجاه ظهور بوادر الانفراجة على مستوى الإنتاج السينمائي التونسي كماً وكيفا، وتحديداً بدءاً من عام ٢٠٠٧، في ظل تحديات جديدة، كما سيشير الجزء التالي والأخير من الدراسة، المرتبط بمدى توافر إمكانات تطور سينما الإنتاج المشترك في تونس (رغم محدودية الإنتاج) وانتقالها إلى مرحلة أخرى في إطار تفاعلها مع الخارج.

٢ ـ الانتقال من «مرحلة الإنتاج المشترك» إلى مرحلة «الإنتاج متعدد الجنسية»

بقدر ما يمثل الحفاظ على مصادر التمويل المحلية والخارجية المتاحة في الأجل القصير والأجل المتوسط شرطاً ضرورياً لبقاء واستمرار السينما التونسية في ظل الأزمة الممتدة على مستوى التمويل وإنجاز الأفلام وقاعات العرض والتوزيع المحلي والخارجي، فإن أحد التحديات الأساسية التي تواجه تلك السينما، شأنها شأن مثيلاتها في العديد من البلاد في الظرف المعاصر، تتمثل في مدى تهيئتها كنشاط وكحركة ذات مقومات مادية وإمكانات بشرية

(٣٧) Sonia Chamkhi, *Cinema tunisien nouveau: «Parcours autres»* (Tunis: Sud Editions, 2002), pp. 214-222.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢٢٢.

(٣٩) مصطفى نقبو، «السينمائيون بين الفن والاقتصاد،» **الفن السابع**، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

وقدرات إبداعية، للانتقال من مرحلة الإنتاج المشترك (كنمط عام سائد) للأفلام إلى مرحلة الإنتاج المتعدد الجنسيات.

ومن الملاحظ بوجه عام، في مجال صناعة السينما على مستوى العالم المعاصر، استمرار الاتجاه التصاعدي لتنوع وتشابك جهات التمويل المشاركة والمدعمة لصناعة الأفلام، مع تعدد جنسية المشاركين في صنع الفيلم الواحد وبالمثل هوية الجهات المنتجة، وتعدد أصول المخرجين وازدواجية جنسيتهم أحياناً (مثل المخرجين التونسيين والجزائريين ثنائيي الجنسية الذين أنجزوا أفلامهم خارج حدود بلادهم الأصلية، أو في ما بين بلادهم والخارج، والجيل الثاني من عرب المغرب العربي/ الأوروبيين)، مما يثير مسألة تعدد معايير نَسَب الفيلم إلى بلد ما، استناداً إلى الممولين وجهات الإنتاج أو جنسية/ جنسيات المخرج وغيرها.

وتطرح تلك الأبعاد الجديدة التساؤل عن مدى تهيئة النمط العام للأفلام التونسية بشروط إنتاجها المحلية والخارجية الآنية، للتسكين في هذا الاتجاه على النحو الذي شهدته بعض الأفلام الجديدة المعاصرة، المنسوبة في جانب منها إلى طرف تونسي (التمويل والإخراج)، والتي استطاعت الجمع بين النجاح التجاري وحصد الجوائز الدولية، واستطاعت في المدى القصير أن تستقطب شرائح كامنة من المشاهدين في الداخل وفي الخارج (في المنطقة العربية، وفي أوروبا) بفضل جهود بعض المنظمين المحليين والخارجيين (في مصر تحديداً) الذين خاطروا وراهنوا على تلك الشرائح بغرض اختبار إمكانية التأثير في الخصائص المستقرة للسوق عرضاً وطلباً[٤٠]، وبغرض تحقيق معادلة توافرت فيها إمكانية الموازنة بين حسابات السوق المحلية والسوق الخارجية، وبين رغبات كل من المشاهد المحلي والمشاهد الخارجي، حيث لم تعد الحواجز المادية، في ظل ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات وتطور وسائط البث والعرض تفصل بين طلب كل منهما «على الفيلم»، أو تميز بين قدرة كل منهما على معرفة مجريات «السوق السينمائي» على مستوى المعمورة، وإن اختلفت توقعات وذوق كل منهما.

وتستدعي تلك التداعيات الإحالة إلى الكتابات المتخصصة، وإلى شهادة السينمائيين في المنطقة العربية، من واقع تجربتهم في التعامل مع هذا النمط من الإنتاج المشترك العربي الأوروبي المتجه إلى «التعددية»، والتذكير بتجربة تعامل جيل الثمانينيات من السينمائيين في تونس والمغرب العربي والمنطقة العربية عامة، وبتطور تلك التجربة وتفاعلها مع الأنماط المختلفة من التمويل الأجنبي والدعم الخارجي وما ارتأت تحقيقه من حيث «إن القسم الأهم من أفضل ما أنتج من أفلام إنما أتيح بفضل تمويل خارجي أو دعم أو مساندة»، و«إن جزءاً من هذا الإنتاج نفسه كان يشكل بدوره جزءاً من خطط عون ومساعدة مدروسة ومقصودة، خصوصاً مع وجود بعض المغامرين (المخاطرين) الذين احتلوا موقع صنع القرار في بعض مؤسسات الدعم والتمويل الأجنبي، وكان وجودهم شرطاً ضرورياً لدعم صناعة السينما العربية حينذاك

(٤٠) انظر: سمير فريد، «العرب يساهمون بقوة في السينما الأوروبية العالمية،» **المصري اليوم**: ٤/ ٣/ ٢٠٠٨، و١٠/ ٦/ ٢٠٠٨؛ نور الدين بالطيب، «قاعة سينما أفريقيا: محاولة أخيرة لانقاذ السينما التونسية،» **الشروق**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧.

وكان لاندفاعهم في مساندة تلك السينما فضل كبير في ولادتها واستمرارها»[٤١].

كما تطرح تلك الأبعاد الجديدة، من ناحية أخرى، التساؤل عن حدود واحتمالات استمرار تطور الإنتاج السينمائي من أفلام الإنتاج المشترك إلى الفيلم المتعدد الجنسيات كنمط متصاعد في ضوء المستجدات على الساحة السينمائية العالمية المرتبطة بآلية تمويل وإنجاز الفيلم السينمائي من خلال فك حلقات النشاط السينمائي بمختلف عناصرها (التمويل، التقنيات، الإنجاز، خدمات الإنهاء، التسويق، الكوادر البشرية المنفذة) ونشرها عبر البلاد في إطار فروع الأنشطة والاستثمارات الكبرى، مع اتجاه السينمائيين للاعتماد على خدماتها لاعتبارات الكفاءة التقنية وتجويد المنتج، أو ارتباطاً بشروط التمويل والدعم الأجنبي، أو في ضوء الحسابات الاقتصادية البحتة. وتمثل تلك الفرص المتاحة مجموعة الشروط المادية الجديدة التي تفرض نفسها على ظروف وأوضاع الإنتاج المحلي لمختلف البلاد المعنية بصناعة السينما وبإنتاج الأفلام، وحيث تطرح نفسها في الحالة التونسية كتحديات، خاصة مع استمرار مشكلات النشاط السينمائي المحلي المرتبطة بضيق السوق، وحيث وصل الإنتاج في أفضل أحواله عام ٢٠٠٦ إلى ٨ أفلام سنوياً (الجدول الرقم (١))، بمتوسط فيلم إلى فيلمين في العام الواحد.

خاتمة، وتوصيات الدراسة

ولعل الرهان الأساسي في ظل تلك الأبعاد والتناقضات، يتمثل في إمكانية الاستفادة من التطورات الجديدة لثورة الإعلام والاتصال، وتقنياتها المرتبطة بوسائط البث والعرض الجديدة (الفضائيات وغيرها)، خارج نطاق السوق التجارية التقليدية (قاعات العرض ـ التلفزة وغيرها)، والتي ساعدت على اتساع مجال مشاهدة المنتجات السمعية والبصرية في ظل الأسواق الافتراضية (Virtuels) عابرة الحدود، التي أعادت النظر في مسألة الحدود المادية الفاصلة بين «المحلي» و«الخارجي» على مستوى العرض والسوق، وعلى مستوى الطلب المرتبط بالمشاهد المحلي والمشاهد الخارجي، كما أعادت النظر في المفاهيم المستقرة لأوضاع وشروط العرض والطلب على المنتج الثقافي السمعي البصري (الفيلم تحديداً)، في ظل اتساع وانفتاح آفاق المشاهدة عبر وسائط البث والعرض، ونمو المجتمع المدني عبر الحدود وتواصل «المستهلكين» في أرجاء المعمورة؛ وهو ما يجعل التحدي الأساسي في المسألة السينمائية المعاصرة ـ العربية عامة والتونسية موضع الدراسة خاصة ـ سواء في إطار إنتاج محلي بحت، أو مشترك، أو متعدد الجنسيات، يرتبط بما تحققه الموارد البشرية والإمكانات المادية ـ المنسوبة في بعض منها أو في أغلبها أو كلها إلى السينما المحلية ـ من قيمة مضافة على مستوى حلقات النشاط وعلى مستوى المنتج النهائي (الفيلم)، وبمدى استجابتها للمعايير الاقتصادية والتقنية والإبداعية المستقرة والمتجددة، للسينما العالمية.

وتستدعي حالة السينما المعاصرة في تونس تحديداً النظر في روابطها الخارجية في إطار

(٤١) للمزيد من التفصيل في شأن رصد بعض خبرات التعامل مع الإنتاج المشترك، انظر: العريس، «سينمانا الجيدة،» وجلال، «الشراكة والتعاون المصري الأوروبي في مجال صناعة السينما».

أعم وأشمل، يتجاوز مسألة التمويل الخارجي المشارك في تحقيقها، والدعم الأجنبي المقدم إلى بعض حلقاتها ليمتد إلى مجمل الأداء السينمائي المحلي، من صناع للسياسات الثقافية والاقتصادية، ومن منظمين ومن مبدعين وفنيين ومنظمات للمجتمع المدني معنية بالنشاط السينمائي. فالنهوض الكمي والكيفي للنشاط مرهون في جانب منه بمدى إمكانية تحويل ذلك الإنتاج السينمائي المشترك بتشابكاته الخارجية ـ على النحو الذي عرضته الدراسة ـ من نمط سائد، إلى آلية دفع وتحريك للعديد من الحلقات المرتبطة بالنشاط السينمائي، من حيث الإنتاج والتوزيع والخدمات والسوق المحلية والسوق الخارجية.

والواقع يشير إلى أن هذا النمط من الإنتاج المشترك السائد يمكن النظر إليه إيجابياً من زاوية اقتصادية، بوصفه أدى ـ في مرحلة محددة ـ دوراً في المساهمة في توفير التمويل والدعم اللازم لمواصلة الإنتاج الكمي، وإبقاء العناصر المرتبطة بالجهاز الإنتاجي منذ ثمانينيات القرن العشرين على درجة معقولة من التشغيل والاستمرار في ظل محدودية السوق.

غير أنه قد آن الأوان لتوليف ودفع أنماط أخرى من الإنتاج المتعدد في مصادر تمويله، مما ينعكس على الكم المنتج سنوياً من الأفلام، وعلى الكيف والتنويع.

كما يمكن أن يكون هذا التمويل المشترك آلية دفع لبقية حلقات النشاط السينمائي، متضمناً قطاع الخدمات (المعامل، الاستوديوهات)، في ظل أدوات السياسة الاقتصادية والثقافية المحلية، بما تطرحه من ضوابط، وتقدمه من تيسيرات لدمج تلك الخدمات في منظومة الإنتاج السينمائي المحلي، وربطها به، في ضوء التقديرات المعلنة المرتبطة بجدوى توطين تلك الخدمات محلياً، وما يتوقع أن تحققه من وفر في النفقات، نتيجة الإنجاز داخل البلاد، وتراجع الاعتماد على السوق الخارجية لتوفيرها (المعامل)، بالإضافة إلى ما يتوقع أن يتحقق من إيرادات ووفورات لقطاع السينما المحلية، بفعل استقطاب السينما العالمية للتصوير في الاستوديوهات المفتوحة داخل البلاد(٤٢).

ولعل تلك الأبعاد تساهم في المدى المتوسط وفي المدى الطويل في استمرار الدعم والتمويل الخارجي لأفلام الإنتاج المشترك، بشروط أكثر استجابة لمتطلبات السوق المحلية. وإذا كان الدعم الحكومي السنوي المخصص لإنتاج الأفلام، والدعم الخارجي، يكمل أحدهما الآخر في أغلب أحوال الإنتاج السينمائي التونسي، وحيث يعتبر الدعم الحكومي بمثابة ضرورة أكثر منه مرحلة كما يراه صانع القرار الاقتصادي والثقافي الرسمي(٤٣)، فإن الوقت قد حان لاعتبار الإنتاج المشترك ـ كنمط سائد ـ يعبر عن مرحلة أكثر منه ضرورة مستمرة. ويظل نجاح توليفة الدعم المحلي والدعم الخارجي مرهوناً برفع القدرة المحلية على تطوير آليات التمويل والإنتاج، باتجاه المزيد من دفع المبادرة الفردية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني والأجيال

(٤٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: دينا جلال، «اتجاهات نمو اقتصاديات السينما التونسية في ظل محدودية السوق،» (قيد النشر).

(٤٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: دينا جلال، «دعم السينما المحلية في ظل تغير الدور الاقتصادي للدولة (الحالة التونسية)،» **النهضة**، السنة ٩، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

السينمائية المتتابعة في صنع سينماها المحلية، ورفع قدرتها على توليف وانتقاء بدائل محلية وخارجية أكثر ملاءمة لمشروعاتها السينمائية ولتوجهاتها الثقافية والترفيهية، مع تحسين أوضاع سوقها المحلية القابلة للاتساع، في ظل توزيع أكثر توازناً وأكثر انتشاراً لشاشات العرض على مستوى البلاد، بالإضافة إلى المزيد من ضمان الحماية لأصحاب الحقوق الاقتصادية من مبدعين ومنتجين وموزعين في السوق الداخلية والسوق الخارجية، كدافع رئيسي لتشجيع المنظم المحلي على المخاطرة بالإنتاج، وأيضاً على رفع قدراته التساومية مع الأطراف الخارجية المدعمة والمروجة للأفلام، متضمنة المشارك السينمائي الخارجي، الذي يساهم في تمويل العملية الإنتاجية والتسويق الخارجي.

وترتبط تلك الأبعاد بالنمو الكمي والكيفي للإنتاج السينمائي التونسي في الأجل المتوسط والأجل الطويل، في ظل أنماط إنتاجية متعددة، ومتضمنة الإنتاج المشترك بشروط أكثر استجابة لمتطلبات السوق الخارجية التي استنفدت طلبها «التقليدي» على أفلام المغرب العربي التي لاقت رواجاً في مراحل سابقة، وحيث يستمر انفتاح الأسواق على أنواع وتيارات وأساليب سينمائية جديدة من مختلف البلدان والجنسيات، متاحة للمشاهد عبر المعمورة، في ظل ثورة الاتصالات والسماوات المفتوحة، وترويج وانتشار المنتجات المرتبطة بصناعة الثقافة والترفيه في إطار الاستثمارات المحلية والمشتركة والعالمية عابرة الحدود.

وتبرز في هذا الصدد خصوصية المنتج الثقافي عامة (بما يتضمنه من مكون مادي ومكون غير مادي) ومدى ما تتيحه له تلك الخصوصية من إمكانات توظيف لـ «المحلية» بشروط إنتاجها الاقتصادية والثقافية كشرط ضروري للتسكين في منظومة «العالمية» وللتواجد في أسواقها.

الجدول الرقم (١)
الإنتاج السينمائي السنوي للأفلام الروائية الطويلة في تونس (١٩٦٦ ـ ٢٠٠٦)

السنة	عدد الأفلام
١٩٦٦ ـ ٢٠٠	١٨١
٢٠٠	٢٦
٢٠٠	٣٣
٢٠٠	٤٥
٢٠٠	٥٧
٢٠٠	٦٨
الإجمالي	**١١٠**

المصادر: البيانات من عام ١٩٦٦ حتى ٢٠٠٣: < http://www.culture.tn/culture/HTML/pagedentree/ cinem.htm >.

البيانات من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦: رصدت بمعرفة الباحثة اعتماداً على الدوريات الواردة في الموقع الرسمي < http://www.tunisienfo.com > وعلى المتابعة والرصد.

الجدول الرقم (٢)
الأهمية النسبية للدعم المقدم للأفلام التونسية من صندوق دعم سينما الجنوب (Fond sud) في إطار دعم السينما العربية (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٣)

البلـــــد	عدد الأفلام المستفيدة	نسبة مئوية
تونس	٢٣	٣١,٩
المغرب	١٢	١٦,٧
لبنان	١٢	١٦,٧
الجزائر	١١	١٥,٣
مصر	٩	١٢,٥
فلسطين	٣	٤,١
سوريا	٢	٢,٨
الإجمالي	**٧٢**	**١٠٠**

المصدر: *Au Sud du cinéma: Films d'Afrique, d'Asie et d'Amérique latine*, édition dirigée par Jean-Michel Frodon; textes de Tahar Chikhaoui [et al.]; traductions de Véronique Foz et Charlotte Garson ([Paris]: Cahiers du cinéma; [Issy-les-Moulineaux]: Arte éd., 2004), et

ندى الأزهري، «اهتمام باريسى بمن لا تعترف بهم بلادهم،» **الحياة**، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (٣)
الدعم المقدم من صندوق دعم سينما الجنوب (Fond sud) لمختلف المناطق محل الاهتمام (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣)

المنطقـــــة	عدد الأفلام المستفيدة الدعم المخصص(*)	(نسبة مئوية)
أفريقيا	٨٨	٢٧,٣
أمريكا اللاتينية	٨٥	٢٦,٤
المغرب العربي والشرق الأوسط	٨٢	٢٥,٥
آسيا	٤٧	١٤,٦
أوروبا الشرقية	٢٠	٦,٢
الإجمالـــي	**٣٢٢**	**١٠٠**

(*) مع ملاحظة التفاوت في توزيع المخصصات وفي تركزها في ما بين المناطق والبلاد المختلفة على مدى السنوات وفقاً لتقديرات الصندوق خلال الفترة المرصودة.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤)
الدعم الأوروبي لقاعات السينما في المنطقة العربية في إطار برنامج الدعم الأوروبي (Euromed I) (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣)

البلـــــد	عدد القاعات المستفيدة	عدد الشاشات
المغرب	١٤	٣٦
تونس(*)	٥(**)	٣٦
الجزائر	٤	٥
لبنان	٤	١٧
مصر	٣	١٧
سوريا	٢	٤
الأردن	١	٢

(*) تستأثر تونس العاصمة بـ ٤ قاعات، و٥ شاشات.

(**) منفذة أو محل تفاوض عند نشر البيانات.

المصادر: Europa Cinema, Euromed Audiovisuel I, UE: 10 ans, Europa cinema, Euromed Audiovisuel I, UE, et Euromed audiovisual Bilan, Chiffre du soutien aux salles, aux distributeurs et aux festivals en mediterranee et en europe, mars 2000 - avril 2003, p. 2.

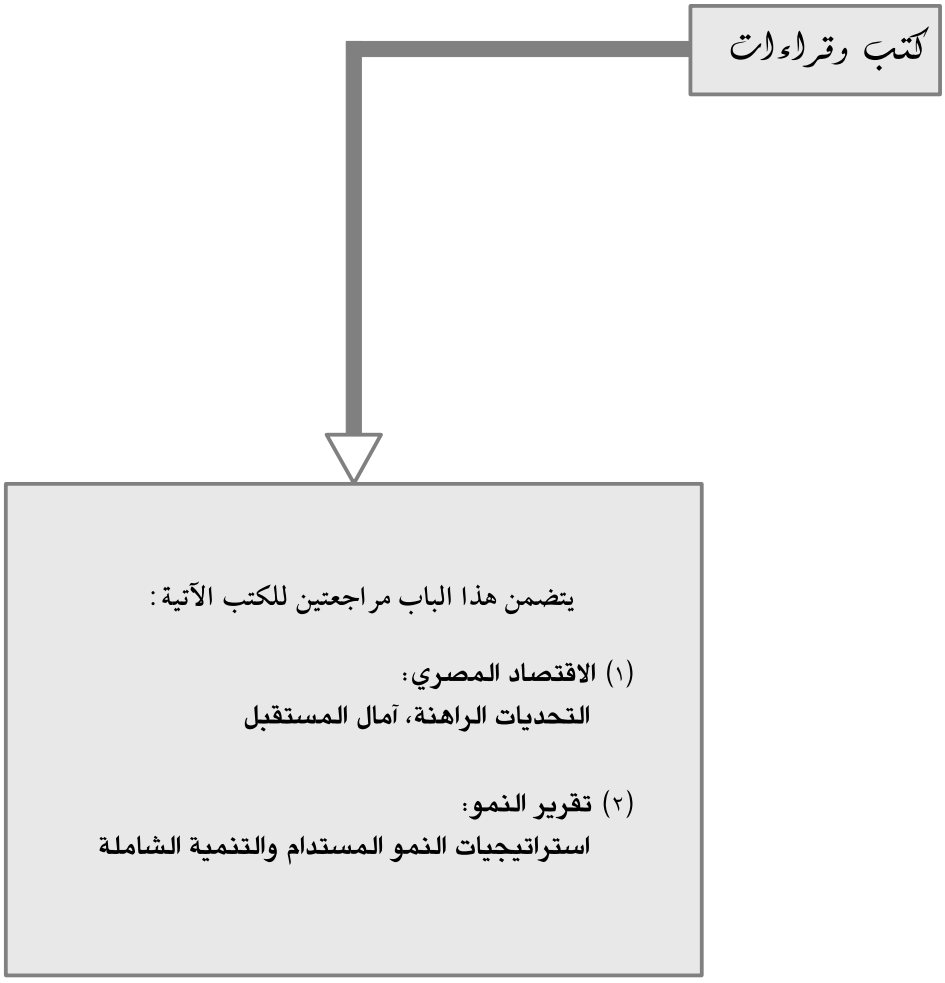
كتب وقراءات
يتضمن هذا الباب مراجعتين للكتب الآتية:
(١) الاقتصاد المصري:
التحديات الراهنة، آمال المستقبل
(٢) تقرير النمو:
استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة

هناء خير الدين

الاقتصاد المصري: التحديات الراهنة، آمال المستقبل

(القاهرة: دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٨). ٣٣٨ ص.

محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

مقدمة

يضم الكتاب إطلالة وثلاثة أجزاء، يحتوي كلٌّ منها على ثلاثة أبحاث، وقد نوقشَت الأبحاث التسعة في تاريخ سابق، في مؤتمر حمل اسم الكتاب نفسه، عقده المركز المصري للدراسات الاقتصادية في القاهرة. وكتبت د. هناء خير الدين وهبة الليثي ـ الأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، ومديرة المركز الذي استضاف المؤتمر ـ إطلالة إضافية عرضت فيها بحوث المؤتمر، وجوانبها المختلفة، من منظور الاقتصاد الكلي المصري، وقضايا سوق العمل، والقضايا القطاعية، وملاحظات ختامية أكدت فيها الباحثة ضرورة وجود التزام سياسي قوي، كي يتحقق النجاح الاقتصادي؛ كما أكدت أن أي إصلاح له ثقل، لا بد من أن ينطوي على بعض التكاليف في الأجل القصير. وخلافاً لهذا، فإن هناك منافع معنوية للاقتصاد ككل في الأجلين المتوسط والقصير؛ كذلك، فإن جهود الإصلاح تحتاج إلى الاستمرارية لكي تحقق الأهداف المرجوة، فيما ستقصر الإصلاحات المتناثرة دوماً عن تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

أولاً: الجزء الأول: الاقتصاد الكلي

يعرض هذا الجزء البحوث التالية:

١ ـ تقييم للنمو والتوزيع والفقر في مصر خلال الفترة (٩١/ ١٩٩٠ ـ ٠٤/ ٢٠٠٥)

تحاول هناء خير الدين وهبة الليثي، من خلال هذا البحث، تفسير النمو الذي شهدته التجربة المصرية في الفترة الممتدة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين حتى الآن، وعلاقته بتطور الفقر خلال تلك الفترة، وذلك لتحديد ما إن كان النمو قد صاحبته أيضاً عدالة في التوزيع، ليؤدي كلاماً إلى انحسار الفقر، أو على العكس إن كان صاحَبَه تدهور في توزيع الدخول، يلغي ما كان النمو قد حققه في معالجة الفقر، أو حتى أدى إلى زيادة الفقر. ويتم إجراء التحليل على ثلاثة مستويات: **أولاً**، مستوى الاقتصاد الكلي، الذي يتتبع مسار النمو في مصر على مدى الخمسة عشرة عاماً الماضية؛ **ثانياً**، المستوى

القطاعي، الذي يتناول أنماط النمو في القطاعات المختلفة ومستويات الفقر في هذه القطاعات؛ **وثالثاً** وأخيراً، مستوى القطاع العائلي، الذي يبحث نمط التوزيع ومؤشرات الفقر لمختلف مجموعات الإنفاق. وفي ضوء التحليل، تؤكد الورقة أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق هدف الحد من الفقر؛ فالبلدان التي جمعت بين النمو السريع، وتحسين نمط توزيع الدخل، هي التي تمكنت على نحو أسرع، من تقليص معدل الفقر. وفي النهاية، تلقي الورقة الضوء على السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى النمو المرتفع والمستدام في الناتج المحلي الإجمالي، والمقترن بتوزيع أكثر عدالة في الدخل، وتخفيض سريع في مستوى الفقر.

٢ ـ أثر بعض التغيرات الحالية في السياسة النقدية المصرية: القياس والتقييم

وتركز هذه الورقة ـ التي اشترك في كتابتها كل من طارق عبد الفتاح، ومي المسلمي، وإيناس زكريا ـ على تحليل السمات والتطورات البارزة في هيكل السياسة النقدية، خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، ووصف دلالاتها بالنسبة إلى الاقتصاد المصري. ويستند التحليل إلى مجموعة من النماذج التي تقوم بقياس موقف السياسة النقدية، وتقييم استجابات المتغيرات الأساسية للسياستين النقدية (إجمالي الاحتياطيات، والاحتياطيات غير المقترضة، وسعر الفائدة)، وغير النقدية (أسعار السلع، ومكمش الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الحقيقي) لصدمات السياسة النقدية. كما تلقي الورقة الضوء على الآفاق المستقبلية لوضع السياسات، استناداً إلى قاعدة محددة، بدلاً من النظم الحكمية الحالية، لاتخاذ قرارات السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، نتناول بالتحليل ما إذا كانت السياسة الحكمية الحالية لاتخاذ القرارات، قد أدت إلى قرارات مشابهة لتلك القرارات التي يتم اتخاذها على أساس قاعدة نقدية، وذلك من خلال تقدير إحدى صيغ قاعدة تيلور الاسترجاعية لسعر الفائدة، وذلك على غرار دراسة روتمبرغ وودفورد (١٩٩٨). وتشير النتائج إلى أنه لم يكن لتغيرات السياسة النقدية في الآونة الأخيرة تأثير حقيقي في الناتج، مما يؤيد حياد النقود في الأجل الطويل. ومن ثم، نخلص إلى أن تأثير السياسة النقدية في مستوى ومعدل نمو الناتج الحقيقي في الأجل الطويل، يتوقف على قدرتها على تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. وفضلاً عن ذلك، تقترح الدراسة تطبيق التقديرات الحكمية المقيدة كأساس لوضع السياسة النقدية في مصر. ويتسق هذا المقترح مع منهج استهداف معدل التضخم، والذي ينظر البنك المركزي المصري حالياً في تطبيقه كهدف رئيسي للسياسة النقدية. ومن خلال تقدير قاعدة لاستهداف سعر الفائدة في مصر، تشير الشواهد التاريخية، وبعض سيناريوهات المحاكاة، إلى أنه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، منح البنك المركزي المصري الأولوية للحد من تباين سعر الفائدة، وليس لتثبيت معدل التضخم. وتؤيد تلك السيناريوهات إمكانية تثبيت معدل التضخم، من خلال إجراءات تدخلية للسياسات.

٣ ـ آثار الرفاهة: لانخفاض قيمة العملة الكبير: حالة الاقتصاد المصري (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)

شهدت قيمة الجنيه المصري انخفاضاً حاداً خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)، حيث بلغت نسبة هذا الانخفاض ٢٦ بالمئة بالقيمة الاسمية المرجحة بالتجارة. وعلى خلفية ذلك، تهدف آرت كراي من خلال كتابة هذه الورقة، إلى البحث في تأثير هذا الانخفاض الحاد على رفاهة الأسر، من خلال التغييرات في أسعار السلع الاستهلاكية الناتجة من تحركات سعر الصرف. وتقوم الدراسة بذلك من خلال تقدير معدلات انحدار لانتقال تأثير سعر الصرف، باستخدام الأرقام القياسية الشهرية المفصلة لأسعار المستهلكين، بغرض عزل تأثير تغيرات سعر الصرف في أسعار السلع الاستهلاكية. بعدها، تستخدم الدراسة بيانات القطاع العائلي، من واقع بحث ميزانية الأسرة في مصر لعامي ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وذلك لإجراء تقدير كمي لآثار الرفاهة الناشئة عن تغيرات أسعار السلع الاستهلاكية على مستوى قطاع الأسر. وفي ضوء ما تقدم، وجدت الورقة أن متوسط انخفاض الرفاهة من الزيادات السعرية الناتجة من سعر الصرف، كان يعادل ٧,٤ بالمئة من المستوى الابتدائي للإنفاق. ويشير ضمناً ارتفاع معدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف في أسعار المواد الغذائية إلى أن هذا التأثير وقع بالأساس على الأسر الفقيرة.

ثانياً: الجزء الثاني: قضايا سوق العمل

يتضمن هذا الجزء ثلاث دراسات، هي الآتية:

١ ـ البطالة وإدماج الشباب في سوق العمل في مصر

توضح الدراسة، بقلم راحي أسعد، أن البطالة في مصر، استناداً إلى نتائج **البحث التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٦**، سواء بحجمها المطلق أو النسبي، قد شهدت انخفاضاً خلال الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦). وتعرض هذه الدراسة بالتفصيل، الأدلة المؤيدة لهذه النتيجة، بما فيها الشواهد المتعلقة بعملية دخول الشباب إلى سوق العمل. وتطرح الدراسة ثلاثة تفسيرات لهذا التراجع في معدلات البطالة:

التفسير الأول، بطء النمو السكاني لمن هم في سن العمل، والتحول في الهيكل العمري للسكان الشباب بعيداً عن الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ سنة، والتي كانت تعاني من أعلى معدلات البطالة في عام ١٩٩٨.

التفسير الثاني، بطء التوظيف الحكومي، مما قلل من الحافز لدى الخريجات لأن يبقين دون عمل أملاً في الحصول على الوظائف الحكومية، ودفعهن بدلاً من ذلك إلى الانسحاب من سوق العمل.

و**التفسير الثالث**، تسارع نمو التوظيف في القطاع الخاص، مما قلل من فترة الانتظار للحصول على فرصة عمل، على الأقل بالنسبة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب.

٢ ـ أثر السياسات الاقتصادية الكلية وسوق العمل الراهنة على توليد الوظائف في مصر

تتناول نهال المغربل بالتحليل في هذه الدراسة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل في مصر خلال الآونة الأخيرة في التشغيل. وفي هذا الإطار، توضح الدراسة أن جهود الإصلاح التي قامت بها الحكومة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بهدف تعزيز الاستثمار، وزيادة الصادرات، وتحسين أوضاع المالية

العامة، لم تتمكن من زيادة معدلات التشغيل على النحو الكافي. فسياسات سوق العمل لم تنجح في تصحيح جوانب الإخفاق في ذلك السوق، نظراً إلى غياب التنسيق بينها، ومع السياسات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن أنها سياسات قصيرة الأجل. ولزيادة معدل التشغيل، تخلص الورقة إلى أهمية تصميم استراتيجية قومية للتوظيف، تهدف إلى توفير المزيد من فرص العمل، خصوصاً في القطاعات التي تتمتع بارتفاع مرونة التشغيل. كذلك، يتعين أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية للتنمية، مع ضرورة ربط كل من سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل بأهداف تلك الاستراتيجية.

٣ ـ نحو نظام أكثر كفاءة ومساواة للمعاشات في مصر

طرحت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة رؤيتها لنظام جديد للمعاشات، وحددت الملامح الأساسية له. وعليه، تهدف أمينة حلمي، من خلال هذه الورقة، إلى التعرف إلى طبيعة هذا النظام المقترح، والإطار المؤسسي له، ودراسة وتحليل الآثار المتوقعة لتطبيقه، وطرح مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد على تعظيم الاستفادة منه، استناداً إلى الخبرة الدولية. وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق نظام المعاشات المقترح «تدريجياً»، سوف يساعد على تخفيض الأعباء المالية على الخزانة العامة في الأجل القصير، وتعزيز الاستدامة المالية للنظام في الأجل الطويل، والمحافظة على دور الدولة في إعادة توزيع الدخل، ورفع الكفاءة الاقتصادية، وتطوير سوق رأس المال. وبالرغم من هذه المزايا، إلا أنه ينقل عبء إدارة المخاطر من الحكومة إلى الأفراد في حين إنها أكثر قدرة منهم نسبياً على تحمل أعباء تلك المخاطر.

وطرحت الورقة مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعظيم الاستفادة من النظام المقترح ومنها: أهمية تحقيق التناسب بين الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري، ومتوسط الأجر الشهري السائد في الاقتصاد القومي؛ وربط معدل العائد على أموال المعاشات التي تستثمرها الحكومة بمعدل النمو في الأجور؛ ووضع آلية تلقائية للمحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات. وللحد من المخاطر التي قد يتحملها الأفراد، شددت الورقة على أهمية دور الدولة في وضع وتطوير القواعد التنظيمية والرقابية، لرفع كفاءة إدارة مخاطر استثمار أموال المعاشات في الأسواق المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض التكلفة الإدارية المرتبطة بها، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.

ثالثاً: الجزء الثالث: بعض القضايا القطاعية

يضم هذا الجزء الأبحاث الثلاثة التالية:

١ ـ نحو استخدام أكفأ لموارد الطاقة في مصر: حالة الزيت والغاز الطبيعي

وهي دراسة من إعداد طارق سليم، تتناول بالتحليل والتنبؤ موارد النفط والغاز الطبيعي في مصر حتى عام ٢٠٢٥، من منظور الإنتاج، والاستهلاك، والصادرات والواردات؛ وذلك بهدف اقتراح بعض السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل. ويستند البحث إلى نموذج هارتويك، والذي يمكن من خلاله دراسة المرونات الاقتصادية للطاقة من منظور

الاحتياج من الاستهلاك والتوسع في الإنتاج. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستخدام الكفء لموارد الطاقة في مصر، يستلزم تحولاً ملموساً في السياسات، من الاعتماد بصفة أساسية على النفط، الذي يعد تاريخياً المورد الاستراتيجي للطاقة في مصر، إلى الغاز الطبيعي والنفط معاً، كموردين استراتيجيين لعدة عقود قادمة. وبصفة خاصة، تطرح الدراسة مجموعة من المقترحات المحددة، من أهمها: **أولاً** خفض دعم الطاقة، وإلغاؤه كليا بحلول ٢٠١٧، مع إلغاء دعم النفط في عام ٢٠١٠؛ و**ثانياً** ضخ الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، والتي تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، و٥,٢٥ بالمئة كمعدل نمو سنوي للنفط حتى عام ٢٠٢٠؛ ثم **ثالثاً** وأخيراً الاتجاه نحو استخدام مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية والنووية، لتحل محل النفط بنسبة ١٠ بالمئة بحلول ٢٠١٥، و٢٥ بالمئة في ٢٠٢٥.

٢ ـ أثر تخفيض دعم الطاقة على الصناعات كثيفة الطاقة في مصر

يقوم عبد الله شحاتة، في هذه الورقة، بتقييم أثر تخفيض دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، وذلك من خلال تطبيق منهج توازن جزئي. وتبدأ الدراسة باختيار عينة من القطاعات والصناعات التي تعتمد بكثافة على منتجات الطاقة، ثم تقيس التأثير في الربحية لكل طن من الإنتاج في هذه الصناعات، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وقد وجدت الدراسة أن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في مصر، تستفيد استفادة كبيرة من منتجات الطاقة المدعومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وخلصت إلى أن الشركات في هذه الصناعات تستطيع استيعاب الزيادات في أسعار منتجات البترول والغاز الطبيعي، ومن ثم أسعار الكهرباء الناتجة من تخفيض الدعم، دون الحاجة إلى زيادة أسعار منتجاتها النهائية بالقدر نفسه، أي أن استجابة هذه الشركات لتخفيض الدعم، تتسم بالمرونة؛ حيث تستطيع الإبقاء على أسعار منتجاتها دون تغيير، نظراً إلى ارتفاع معدلات ربحيتها، أو رفع الأسعار ولكن بما لا يتجاوز الزيادة الفعلية في التكلفة.

٣ ـ تقييم للنظام الصحي في مصر

يقدم هذا البحث، من إعداد سامح السحرتي، تقييماً للنظام الصحي في مصر، ويحدد جملة التحديات التي تواجهه، ويقترح في النهاية استراتيجيات الإصلاح. وتشير الدراسة إلى أنه قد حدثت تحسينات كلية في نتائج الأداء الصحي في مصر؛ وعلى وجه الخصوص خفض معدلات الوفيات لدى الرضّع والأمهات، وتحسين صحة الطفل. وتقود هذه التحسينات إلى خلطة من العوامل، تمثلت في تحسن قنوات الوصول إلى الخدمة الصحية، وحال الصحة العامة ومياه الشرب الآمنة والمكاسب التعليمية للنساء. ورغم هذا، ما تزال هناك عدة نواقص تواجه النظام الصحي في مصر، وعلى وجه الخصوص النظام الصحي الحكومي، ما يستوجب زيادة الاهتمام باستدامته.

والكتاب في النهاية ثري بأفكاره، ورصد للواقع والتحديات والحلول المقترحة لدعم مسيرة إصلاح الاقتصاد المصري، واستدامتها ■

Commission on Growth and Development
The Growth Report
Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development
(Washington, DC: The Commission, 2008). 180 p.

تقرير النمو:
استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة

إيناس محمد الجعفراوي(*)

مدرّسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

ـ ١ ـ

صدر **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة** في عام ٢٠٠٨، الذي يبلغ عدد صفحاته ١٨٠ صفحة، بعد أن استغرق ما يقارب عامين من قِبل أعضاء لجنة النمو والتنمية (الذين بلغ عددهم ٢١ عضواً). وقد تم تمويل هذه اللجنة ومساندتها من قبل حكومات أستراليا والسويد وهولندا والمملكة المتحدة، ومؤسسة وليام وفلورا هيوليت، والبنك الدولي. وتضمن التقرير أفضل الآراء الموجودة حول السياسات والاستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع والمستمر وجهود تخفيض أعداد الفقراء، وذلك لتقديم نتاج هذا الجهد إلى قادة البلدان النامية، مع تضمين التقرير للدروس المستخلصة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في تحقيق النمو، منذ الحرب العالمية الثانية. كما يوضح التقرير أن تحقيق معدلات نمو سريعة ومطردة، ليس بالأمر المستحيل، محاولاً البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت الدول النامية من تحقيق معدلات نمو سريعة ومطردة تقوم على العدالة، إذ يشدد على أهمية تبني أسلوب مرن وبراغماتي في سياسات النمو والتنمية، دون وصفات جاهزة واجبة الاتباع. وقد كان هذا داعياً لوصف التقرير من قبل وزير الاستثمار المصري، والمشارك في إعداده، أ. د. محمود محيي الدين، من خلال مقالة له بعنوان «التنمية في عالم متغير»، بأنه يعد نقلة نوعية في فهم أسباب النمو الاقتصادي، وتحرراً من أسرار ما يعرف بـ «توافق واشنطن» (Washington Consensus)، موضحاً أهمية التقرير في كونه واضعاً لأهمية النمو الاقتصادي في مركز الصدارة من حيث الأولوية في السياسات المتبعة، باعتبار هذا النمو معيناً على تحقيق أهداف التنمية (من مكافحة الفقر، وإتاحة فرص العمل، وزيادة المدخول، والإسهام في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة)، وليس من قبيل أهمية النمو في

(*) البريد الإلكتروني: Inas2000inas@yahoo.com.

حد ذاته. إذ يؤكد التقرير أن النمو ليس هدفاً، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف مكافحة الفقر والتخفيف من شقاء الأفراد والارتقاء بالأمم، هذا مع وجود شرط تواجد سياسات تعمل على عدالة الحصول على الفرص في كل من التعليم والتدريب، والحصول على المواد اللازمة للارتقاء بمستوى المعيشة دخلاً ومكانة في المجتمع، حيث إن التاريخ الإنساني لم يظهر أي سبيل آخر غير النمو لتحقيق هذه الأهداف.

ولقد كان تشكيل لجنة النمو استجابة لما يلي:

ـ إدراك عدم القدرة على تخفيض أعداد الفقراء بمعزل عن النمو الاقتصادي.

ـ الوعي بأن تراكم تجارب النمو الناجحة وغير الناجحة على حد سواء على مدار العشرين عاماً الماضية، تعد مصدراً فريداً للتعلم.

ـ الوعي المتزايد بأن البلدان النامية ـ باستثناء الصين والهند ـ والاقتصاديات سريعة النمو في شرق آسيا، في حاجة إلى إسراع معدلات النمو، حتى تواكب مستوياتُ الدخلِ فيها، مثيلاتِها في البلدان الصناعية، وحتى يحقق العالم توازناً أفضل في توزيع الفرص والثروات.

ويتكون التقرير من عرض عام، وأربعة أجزاء؛ يتناول **الجزء الأول** منها تحقيق معدلات نمو مطردة وعالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعقبه **الجزء الثاني**، الذي يتناول مكونات السياسات في استراتيجيات النمو، بينما يعرض **الجزء الثالث** تحديات النمو في سياقات قطرية محددة، أما **الجزء الرابع**، فيُفرد مساحة للاتجاهات العالمية الجديدة، وأخيراً **الملحق الإحصائي**: الاقتصاد العالمي والبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية.

ويقول مايكل سبنس الحائز على جائزة نوبل، ورئيس هذه اللجنة: «ربما تلوح في الأفق للمرة الأولى في التاريخ، فرصة معقولة لتغيير نوعية الحياة، وخلق فرص مبتكرة للغالبية العظمى من البشر؛ ومن هنا، يسعى **تقرير النمو** إلى إطلاق استراتيجيات النمو التي اتبعتها الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة، مع تسليط الضوء على إمكانات النمو الاقتصادي وقدرته على تحسين حياة الناس في مختلف أنحاء العالم، إذ أدى النمو الاقتصادي المحقق إلى تمكين ما يقرب من ثلاثة مليارات نسمة من قطف ثمار النمو والتمتع بمزاياه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك استدلالاً بما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سجل النمو معدلات مطردة ومرتفعة بما يتجاوز ٧ بالمئة في العام، ولمدة تزيد على ٢٥ عاماً، والذي لم يكن ممكناً في أي فترة من فترات التاريخ الاقتصادي قبل ذلك الوقت، حيث ساعد على هذا النمو الاندماجُ الاقتصادي العالمي، وما أعطاه للدول التي حققت هذه المعدلات المرتفعة من معطيات ساعدتها على تحقيق النمو المنشود.

وعلى هذا، يؤكد التقرير أن هناك إمكانيات لاستفادة ملياري نسمة آخرين من مزايا الاقتصاد العالمي، وإمكانية تكرار تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع في بلدان أخرى لم تنجح بعد في تحقيق هذه المعدلات، مما سيمكنها من تخفيض أعداد الفقراء، وتحسين الفرص الاقتصادية المتاحة، والارتقاء بنوعية حياة المواطنين.

كما أوضح التقرير أنه ليس ثمة حلول

سحرية لخلق النمو الاقتصادي الطويل المدى، المبني على قاعدة الاشتمال القائمة على عدم إقصاء أي فئة من الفئات؛ كما أنه ليس ثمة صيغة عامة أو نموذج موحد للنمو يناسب الجميع ويمكن لصناع السياسة تطبيقه، بل إن التقرير يعرض الإطار الذي يجب أن يساعد واضعي السياسة لخلق استراتيجية نمو خاصة بهم، كما أنه لا يعطي مجموعة كاملة من الأجوبة، لكنه يساعد على الأقل في جعل أصحاب القرار يطرحون أسئلة صحيحة ومناسبة. وعلى هذا، فإنه من واجب واضعي السياسات في البلدان النامية، أن يحددوا المزيج الصحيح والملائم للعناصر الأساسية المكونة للسياسات في بلدانهم.

- ٢ -

وقد قدم التقرير في الجزء الثاني منه مجموعة من السياسات التي يمكن أن تساعد على خلق النمو بمعدلات مرتفعة ولمدة طويلة، والتي كانت نتاجاً لتجارب الدول الثلاث عشرة التي حققت هذا النمو المطرد والمستقر في الوقت ذاته، ولمدة تزيد على ٢٥ عاماً. وتتضمن هذه السياسات **من ناحية** تحقيق مستويات مرتفعة من الادخار، بما يكفي لدعم النفقات الجارية، وكذلك دعم الاستثمار، مؤكداً أن التمويل الأجنبي ليس بديلاً من الادخار المحلي؛ و**من ناحية أخرى** يشدد التقرير على ضرورة تحقيق مستويات مرتفعة من الاستثمار، التي تُعدُّ قيداً وشرطاً على سرعة النمو.

كما يركز على ضرورة الاستثمار في البنية الأساسية، وتنمية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في كل من الصحة التي تساعد على عدم تدني إنتاجية الأفراد، وكذا التعليم. ويؤكد التقرير عدم الاكتراث بكم التعليم، والذي يقاس عادة بطول سنوات الدراسة أو بتسجيلات أعداد الملتحقين بالتعليم، أو حتى بكم البنية التحتية الموفرة للمدارس؛ بل يشدد على وجوب التركيز على نوعية التعليم، المتمثلة في إتقان المهارات، والتعامل مع التكنولوجيا، مع التركيز على التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية وما بعدها من مراحل التعليم المبكر، إذ إن التقدم التربوي يقاس بنوعية التعليم من حيث الاهتمام بمخرجات التعليم المتمثلة في المعرفة، والقدرات، والمهارات المختلفة، التي تستطيع التعامل مع متطلبات سوق العمل خصوصاً وسط هذا الزخم من التطور التكنولوجي.

كما يشدد التقرير أيضاً على دور التقدم التكنولوجي، والذي يلعب دوراً مهماً في إحداث النمو الاقتصادي، موضحاً أن نمو الإنتاجية عامل مهم لتحقيق استمرارية النمو، إذ أصبحت قيمة المعرفة تتزايد في الاقتصاد العالمي، نظراً إلى اعتماد تقدم الاقتصاديات المتقدمة بشكل رئيسي على الإبداع والتقنيات والأفكار الجديدة، والتي يمكن استيرادها وجلبها من بقية العالم بدلاً من استحداثها (نقل التكنولوجيا)، وذلك من خلال قنوات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو التعليم الأجنبي، حيث إن تعلم الشيء أسهل من اختراعه.

هذا وقد عرض التقرير سياسة المنافسة والتغير الهيكلي، موضحاً أن النمو الاقتصادي يقاس بمؤشرات كلية، مثل قياس نمو الأشجار من خلال قياس ارتفاع قمم الأشجار، مؤكداً أن السبب المباشر وراء هذا الارتفاع يكمن في العمل والاهتمام بالجذور وتجديد الأخشاب الميتة والاهتمام المناسب

بمنابت الأشجار؛ وبالمثل، يكون الاهتمام بالتغير الهيكلي في الاقتصاد من خلال عمالة أكثر تعليماً وظهور صناعات جديدة يمكن أن تعجل من عملية النمو، والتي وصفها شومبيتر بالهدم الخلاق (Creative Destruction).

ومن النقطة الآنفة الذكر، ينطلق التقرير إلى سياسة أخرى، وهي الاهتمام بسوق العمل، وما يتعلق بها من سياسات تحقق أهداف التشغيل، والاهتمام بتجهيز العمالة بدلاً من تحفيز الطلب عليها، وكذلك الاهتمام بتدريب العمالة على صناعات التصدير، مؤكداً أن ترقية الموظفين الحكوميين بحسب الأقدمية ـ بدلاً من إيجاد طرق موثوق بها لقياس الأداء ومكافأة هؤلاء الموظفين وترقيتهم ـ تعد من الأفكار السيئة التي تتواجد في الاقتصاديات النامية؛ لذلك وجب الاهتمام بتدريب العمالة. هذا بالإضافة إلى اهتمام التقرير بالهجرة وتكاليفها، ومناقشة التدابير التي يمكن أن تساعد على خلق حركة أكبر للعمالة، إذ إن أهمية النمو ترجع إلى توفير فرص العمل، مؤكداً أن ترجمة النمو إلى فرص عمل تتحدد من خلال هيكل أسواق العمل.

كما اهتم التقرير بسياسة ترويج الصادرات والسياسة الصناعية، من خلال مناقشة مدى صحة أو خطأ ترويج الصادرات من خلال تحفيز الصناعات التصديرية وتحقيق تنوع الصادرات، وكذا الاعتماد على بناء مؤسسي وتعليمي يساعد على الاهتمام بالصادرات الجديدة، مع العمل على تحسين معدلات الإنتاج بكافة الطرق، حيث إن الطلب المحلي لا يعد بديلاً من السوق العالمية الآخذة في التوسع، هذا مع التأكيد أن مدى قدرة دولة ما على التجارة، هو نتيجة لسياساتها المحلية، بقدر ما هو نتيجة لسياسات شركائها التجاريين.

هذا وقد ناقش التقرير ما يتعلق بمعدلات الصرف، وتدفقات رأس المال، وفتح أسواق التمويل أو ما يسمى بعولمة التمويل؛ كما ناقش الاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي، موضحاً أن بيئات الاقتصاد الكلي المستقرة، لا تفضي كلها إلى نمو طويل الأجل، إذ أصبح الاهتمام يتركز على إيجاد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي لضمان بيئة واضحة، تعمل على ضبط معدلات التضخم وتوجيه الأداء المالي، والتي يجب تحديدها من خلال الدروس المستفادة من أزمات العملة والأزمات المصرفية في العقد الماضي، وذلك من أجل الوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي والنمو؛ حيث إن أسوأ الأزمات المالية غالباً ما تكون تلك الأزمات التي لها بعد خارجي يتضمن رأس مال أجنبياً.

وقد يكون أحد أسباب هذه المخاطرة هو عدم سيطرة البلدان على رأس المال في حال عدم وجود ضوابط دقيقة على دخول رأس المال الأجنبي ومحاولة تقليل الأزمات المالية، ومن الجدير بالذكر أنه بات ثمة إجماع من جميع دول العالم على ضرورة الانفتاح أمام تحركات رأس المال فقط في حالة مرحلة نضوج السوق المالية؛ إذ إن السرعة المفرطة في تحركات رأس المال خطر غير ضروري، كما أن البطء المفرط يعمل على رفع تكلفة رأس المال، وبهذا يكون الانفتاح ونضج السوق المالية مرتبطين. كما أشار التقرير إلى وجود طريق لتطوير القطاع المالي، وهو دعوة الشركات المالية الأجنبية للاستثمار في القطاع المالي، لجلب الخبرة للبنوك المحلية، هذا مع ملاحظة أن

المصارف الأجنبية قد تكون رافضة للعمل في اقتصاد نام، حيث إنها لن تستطيع إجراء صفقات ماليّة بحرية كبيرة.

كما عرض التقرير أيضاً سياسة التعمير والتنمية الريفية، موضحاً أن التوسع الحضري عامل مهم في تحديث المجتمع، وكذلك سياسة التنمية الإقليمية التي تحاول تضييق الفجوات عبر المناطق بمرور الوقت، بأن تقرر الحكومة أين يمكن إنشاء بنية أساسية، على أن يعمل هذا التوزيع المكاني على توزيع الفرص بين السكان واستفادتهم من النمو، وعدم إقصاء أي فئة من فئات المجتمع، بالإضافة إلى الاستثمار في المناطق الأقل تقدماً، لجعلها أكثر تنافساً وجذباً للمستثمرين من القطاع الخاص. هذا وقد تابع عرض التقرير سياسة العدالة ومساواة الفرص في الوصول إلى التعليم والصحة وفرص العمل، والعمل على تمكين النساء من التعليم، والتركيز على العقبات التي قد تحول دون ذلك، مشدداً على أهمية إقناع المجتمع بالمكاسب المستقبلية التي تساوي الجهد والادخار، أملاً في أن يقطف الأبناء ثمار هذا النمو مستقبلاً.

هذا وقد أكد التقرير أهمية وجود حكومة راشدة تتمتع بالمصداقية والقدرات المتزايدة، وكسب تأييد مجتمعاتها لما وضع من سياسات أو استراتيجيات دافعة للنمو، من خلال إقناع الشعوب بالفوائد المستقبلة التي تستحق بذل الجهد والادخار والتغيير الجذري للنظام الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى انتقاء الأفكار الجيدة ومناقشتها ونقدها من قبل واضعي السياسة، إذ إن هناك بعض الاقتراحات الخادعة التي يمكن أن تبدو واعدة في أغلب الأحيان..

كما ناقش التقرير ما يتعلق بالبيئة واستخدام الطاقة، وكذا التركيز على عدم إهمال قضايا البيئة في المراحل المبكرة من النمو، بدعوى أنها ترف غير قابل للاحتمال؛ كما ناقش قضايا من بينها دعم الطاقة، واستخدامها، باحثاً كذلك في مجموعة من الاتجاهات العالمية، وتأثيرها في النمو الاقتصادي، بما في ذلك الاحتباس الحراري في العالم.

ـ ٣ ـ

وعلى هذا، نجد أن **تقرير النمو** قد حدد بعض الخصائص والسمات المميزة للاقتصاديات المرتفعة النمو، فضلاً عن إبراز أهمية القيادة وفاعلية نظم الحكم الرشيد، والأمن الاقتصادي، والمنافسة، والسياسات النقدية والمالية العامة السليمة، والاستثمارات العامة في مجالات الصحة والتعليم، وارتفاع الأسعار، وازدياد التفاوت وعدم المساواة في الدخل، وهجرة الأيدي العاملة؛ وذلك من خلال تحديد خمس خصائص مشتركة بين الثلاث عشرة دولة التي حققت نمواً مطرداً ونقلة نوعية في حياة شعوبها (بتسوانا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، إندونسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، مالطا، عُمان، سنغافورة، تايوان، تايلاند، وسوف يلحق بها قريباً كل من الهند وفييتنام)؛ والتي تتسم بصفات تختلف بين هذه الدول، فمنها دول غنية بالموارد الطبيعية (مثل بتسوانا والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا وعُمان وتايلاند)، كما إن منها من يتسم بكبر حجم سكانه (كالصين التي تعد أكبر دولة بينها من حيث تعداد السكان الذي يزيد على مليار نسمة، كما تعد مالطا أقلها تعداداً، حيث يبلغ عدد سكانها ٥٠٠,٠٠٠ نسمة)؛ وقد تمكن

كل من هذه الدول من تحقيق ما يلي:

ـ الاستفادة الكاملة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي (زيادة الاستثمار الأجنبي ـ زيادة الصادرات ـ الانتفاع من التطور التكنولوجي لرفع كفاءة العنصر البشري).

ـ الحفاظ على الاستقرار على الصعيد الكلي.

ـ تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار.

ـ تخصيص الموارد وتوزيعها وفقاً لقوى السوق.

ـ وجود حكومات راشدة ملتزمة بتحقيق النمو الاقتصادي، مع ضرورة تحقيق العدالة بين فئات المجتمع، من خلال عدم استثناء أي فئة من الفئات، والتأكد من المشاركة في الاستفادة من النمو على أوسع نطاق (التنمية للجميع).

ـ ٤ ـ

واستخلاصاً مما سبق عرضه، نجد أن التقرير يشدد على أن الطلب المحلي لا يعد بديلاً من السوق العالمية الآخذة في التوسع، حيث إن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي يتطلب الاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي، في ظل عالم يتزايد فيه طابع العولمة بصورة مستمرة؛ كما يؤكد التقرير أن قوة قطاع التصدير يشكل عنصراً أساسياً في ارتفاع النمو، خصوصاً في المراحل الأولى، وكذا أهمية استيراد الأفكار والتقنيات والمهارات من باقي دول العالم؛ كما يشير إلى زيادة الغموض الذي يكتنف العديد من الأسواق، ويزيد من صعوبة تنظيمها، وهو ما توضحه أزمة الائتمان الحالية المستشرية في الولايات المتحدة وأوروبا. لذا، كان من الواجب أن تتخطى مسؤوليات «المصارف المركزية»، نطاق الاهتمام بالتضخم ومعالجته، إلى التصدي للضوائق الائتمانية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والزيادة المصطنعة في قيمة الأصول، وأسعار الصرف في بعض الحالات، مع التأكيد أن معظم المراقبين يرون أن الاقتصاد العالمي قد تخطى حاجز القدرات المتاحة لإدارته، مما يخلق مخاطر أمام البلدان النامية بصفة خاصة، لأنها الأكثر ضعفاً أمام آثار التوقف المفاجئ لتدفق الائتمان، وحدوث أي تحولات مفاجئة وغير متوقعة في الطلب أو العرض العالميين.

وعلى هذا، وفي ظل تأثير الضائقة الائتمانية في الاقتصاديات المتقدمة، يشدد التقرير أيضاً على أهمية وجود نظام مالي قوي في البلدان النامية، إلى جانب دعوته إلى الإشراف المتأني والرقابة الحريصة على القطاع المصرفي، لمنع البنوك من الإفراط في التوسع في الائتمان، وإلغاء الضوابط المنظمة لرأس المال بما يتسق فقط مع درجة نضوج السوق المالية، وكذلك رصد أوضاع النظام المالي ومتابعة تطوراته، للوقوف على ما قد ينشأ من الضغوط المالية والاختلالات، ومواطن الضعف، لتمكين النظام من العمل في مرحلة مبكرة، على الحد من احتمالات حدوث تعديلات وتغيرات مفاجئة، وللقيام في الوقت المناسب بحشد التدابير اللازمة إزاء الأزمات التي فشل النظام في توقع حدوثها، مثل أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية. ونجد أخيراً من هذا أن البلدان النامية تشارك في تحمل مسؤلية استقرار النظام المالي العالمي ■

يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

آذار/ مارس ٢٠٠٩

ـ حقق المغرب نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٦,٨ بالمئة في العام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة نمو في القطاع الزراعي الذي يساهم بنحو ١٦ بالمئة من الناتج المحلي ويشغل ما يناهز ٤٠ بالمئة من اليد العاملة، إضافة إلى استمرار توسع القطاعات غير الزراعية، خصوصاً التصنيع والخدمات والبناء والبنوك والاتصالات، وارتفاع عائدات السياحة وتحويلات المغتربين. وقد حققت موازنة ٢٠٠٨ فائضاً يبلغ ١٢,١ مليار درهم ما يعادل حوالي (١,٥ مليار دولار) (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٤٠، آذار/ مارس ٢٠٠٩).

ـ أفادت بيانات رسمية أن الاستثمار الأجنبي في تونس وصل في العام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٢١ مليار دولار بفضل نمو قطاعي السياحة والعقارات (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٤٠، آذار/ مارس ٢٠٠٩).

ـ أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلغاء كافة ديون الفلاحين المستحقة للدولة، وذلك قبل شهر من انتخابات الرئاسة. وقال إن الدولة « قررت مسح كافة ديون الفلاحين .. وستقوم الخزينة بإعادة شراء هذه الديون»، معتبراً أن من شأن هذا القرار «تشجيع العالم الريفي على بذل مزيد من الجهود الكثيفة المنتظرة منه لتجديد النشاط والزيادة في مختلف منتجاته». وتقدر ديون الفلاحين ومربي المواشي بنحو ٤١ مليار دينار (٥٦٠ مليون دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ تعهدت الدول المانحة في شرم الشيخ تقديم مساعدات بقيمة ٤,٥ مليارات دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، منها ١,٦٥ مليار دولار من دول الخليج العربية و٩٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و٥٥٢ مليون دولار من المفوضية الأوروبية. ورأى الرئيس المصري حسني مبارك أن نجاح إعادة الإعمار في غزة مرتبط بالتوصل إلى تثبيت التهدئة وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإيجاد آلية لإعادة الإعمار يكون فيها دور فاعل للأمم المتحدة وتحظى بثقة المانحين (**الأهرام**، القاهرة، ٣/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أفاد بيان صادر عن البنك الدولي عن تحويلات المغتربين إلى البلدان النامية أن مصر والمغرب ولبنان جاءت في مقدمة البلدان المتلقية لتحويلات المغتربين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠٠٨، إذ بلغت التحويلات إلى مصر نحو ٩,٥ مليارات دولار، والمغرب ٦,٧ مليارات دولار ولبنان نحو ٦ مليارات دولار(**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٩، ٦/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ صادق البرلمان العراقي على موازنة ٢٠٠٩ بعد تخفيضها بنسبة ٧ بالمئة (وكانت صحيفة **الحياة** ذكرت في الرابع من آذار/ مارس الجاري أن حجم الموازنة قدر بنحو ٦٢ مليار دولار، وتعتمد إيراداتها بنسبة ٩٠ بالمئة على النفط، على أساس سعر ٥٠ دولاراً للبرميل) (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أقر مجلس الشورى البحريني الموازنة العامة للعامين ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ على أساس ٤٠ دولاراً لسعر برميل النفط، وبعجز يقدر

بنحو مليار و٤١٢ مليون دولار (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أكد المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس أن وضع الاقتصاد العالمي المهدد بالانكماش هذه السنة، يظل «مقلقاً جداً وصعباً»، ويشكل أول انكفاء للنمو العالمي منذ ٥٠ سنة. ورأى أن هناك احتمالاً لعودة النمو سنة ٢٠١٠، غير أن ذلك رهن بتوافر سياسات جريئة تنفذها الحكومات وخطط إنعاش مكثفة ومنسقة للحكومات تقدر قيمتها بحدود اثنين بالمئة من الناتج الإجمالي الداخلي. وحذر من أن الأزمة ستهوي بالملايين في براثن الفقر والبطالة مع امتدادها إلى الدول النامية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات اجتماعية تنتهي بنزاعات وحروب (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من مخاطر تزايد الجوع في العالم بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، مشيرة إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ساهمت في تفاقم الوضع. وأشارت (الفاو) إلى أن مكافحة الجوع تتطلب استثمارات بالإنتاج الزراعي تقدر بثلاثين مليار دولار سنوياً. وذكر جاك ضيوف الأمين العام للمنظمة أن أسعار الحبوب ارتفعت بنسبة ١٩بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٠٦، فيما انخفضت المخزونات من الحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاثين عاماً. ولاحظ ضيوف أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زادت الوضع سوءاً حيث أظهرت دراسات المنظمة الأخيرة أنه رغم انخفاض الأسعار بالأسواق الدولية فإن أسعار البيع بالتقسيط لم تنخفض بغالبية الدول النامية. وتشير الفاو إلى أنه بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ارتفعت أسعار الأسمدة ١٧٠بالمئة والبذور وعلف الحيوانات ٧٠بالمئة مما جعلها تفوق إمكانيات صغار المزارعين. وتفيد المنظمة أن أكثر من مليار شخص سيعانون الجوع خلال العام الجاري بسبب الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية العالمية وأسعار الغذاء المرتفعة. وتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بنسبة ٧٥ مليوناً عام ٢٠٠٧ ونحو أربعين مليوناً عام ٢٠٠٨، حيث ذكرت الفاو أن ٩٦٣ مليوناً واجهوا خلال تلك السنة نقص التغذية ثلثهم تقريباً بمنطقة آسيا والمحيط الهادي (**الجزيرة نت**، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩).

نيسان/ أبريل ٢٠٠٩

ـ اتفق قادة مجموعة العشرين المالية في ختام قمتهم في لندن على ضخ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بهدف معالجة الأزمة المالية العالمية وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد، وذلك بعدما عثروا على «طريق وسطي» بين معسكرين اثنين، الأول تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا ويريد إنفاق أموال إضافية للتخفيف من الأزمة المالية، والثاني فرنسي ـ ألماني يتطلّع إلى فرض قواعد أشدّ صرامة لتنظيم عمل النظام المالي العالمي. وتم التوصل إلى التسوية بعد تبني خطة تضع نهاية للملاذات الضريبية التي ترفض نقل المعلومات، في موازاة التوقف عن «التنافس» في مجال تعويم العملات المحلية، ومقاومة نظام حماية المنتجات الوطنية، وعدم فرض أي التزام على الدول لتبني إجراءات إضافية

لتحفيز الاقتصاد، إجراءات تنظم اتفاقية «بريتون وودز»، المعمول بها منذ أكثر من ستين سنة، ولا تسقطها. ورأى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون في مؤتمر صحافي في ختام أعمال القمة أن العالم اتفق خلال القمة على التصدي للكساد العالمي. ليس بالكلمات، بل بخطة للإنعاش العالمي والإصلاح وبجدول زمني واضح. وأكد أن قادة المجموعة اتفقوا على توجيه موارد جديدة تبلغ قيمتها تريليون دولار للاقتصاد العالمي، عن طريق صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى. وقال إن هذه المبالغ مصدرها «أموال جديدة» وحقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي، مؤكداً أن القمة اتفقت على السماح لصندوق النقد الدولي بتسييل احتياطه من الذهب لمساعدة الدول الأكثر فقراً. وتشمل الموارد الجديدة (التريليون دولار) التي جرى التوافق حولها ٢٥٠ مليار دولار من حقوق سحب خاصة لصندوق النقد، الذي سيشهد زيادة موارده إلى ثلاثة أمثالها بضخ ٥٠٠ مليار دولار من الأموال الجديدة. كما تمّ الاتفاق على خطة لتمويل التجارة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار على مدى عامين لدعم تدفقات التجارة العالمية. وبشأن مطلب رئيسي لفرنسا وألمانيا، قال براون إن الزعماء اتفقوا «على وضع نهاية للملاذات الضريبية التي لا تنقل المعلومات بناء على طلب بذلك.. وأن سرية المصارف السابقة يجب أن يوضع لها حد». وأوضح أن القمة اتفقت على أن يصار فوراً إلى نشر قائمة بالدول التي لا تبدي تعاوناً في مجال التهرب الضريبي (وقد أكدت باريس لاحقاً أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ستنشر خلال ساعات لائحة بهذه الملاذات الضريبية غير المتعاونة). كما امتنعت القمة عن فرض أي التزام على الدول لتبني إجراءات إضافية لتحفيز الاقتصاد، علماً أن هذه المسألة تثير توتراً مع تأييد واشنطن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، في حين قالت ألمانيا وفرنسا إنهما تفضلان إعطاء فسحة من الوقت لإجراءات التحفيز التي اتخذت في الشهور الماضية. وفيما أكد براون أن مجموعة العشرين اتفقت على وضع «قواعد جديدة» دولية ترعى منح العلاوات وتحديد الأجور، رحب بانبثاق «نظام عالمي جديد» من الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مؤكداً أن المجموعة ستكون بحلول نهاية ٢٠١٠ قد أنفقت ما مجموعه ٥ آلاف مليار دولار لتحفيز الاقتصاد، مما سيساعد على «رفع معدلات النمو بنسبة ٤ بالمئة». وفي بيانهم الختامي، تعهّد قادة مجموعة العشرين بأن يديروا سياساتهم الاقتصادية «بطرق مسؤولة ومن خلال التعاون»، في ما يتعلق بتأثير هذه السياسات على الدول الأخرى، «والتوقف عن التنافس في مجال تعويم العملات المحلية والترويج لنظام نقدي عالمي مستقر ويعمل بأفضل صورة، ودعم وجود صندوق نقد دولي مستقل يراقب اقتصاداتهم وقطاعاتهم المالية». كما تعهّدوا « بتقوية ودعم المؤسسات المالية الدولية، ومقاومة نظام حماية المنتجات الوطنية والترويج للتجارة العالمية والاستثمار، والتوصّل إلى نتيجة متوازنة وطموحة لجولة مفاوضات التنمية في الدوحة» . وعقب صدور البيان الختامي، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن قمة العشرين «رفضت الإجراءات الحمائية التي ستفاقم الأزمة المالية»، مؤكداً التزامه

بـ «التوصل إلى تسوية بدل إملاء شروطنا». ودعا إلى «وحدة دولية» في التعامل مع التراجع الاقتصادي، معتبراً أن قمة لندن تمثل «نقطة تحول في الجهود الدولية للتعافي من الأزمة». كما أعلن مضاعفة المساعدات الأمريكية في مجال الغذاء والزراعة المخصصة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وباقي المناطق الفقيرة إلى مليار دولار. بدوره، اعتبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن نتائج القمة جاءت «فوق المتوقع». وقال «منذ بريتون وودز (بعد الحرب العالمية الثانية) والعالم يعيش على نموذج مالي هو النموذج الأنغلو ساكسوني.. لست بصدد انتقاده فهو له عيوبه.. لكن من الواضح أن صفحة طويت في قمة العشرين، التي ستعقد اجتماعاً جديداً خلال العام الحالي في نيويورك في أيلول/ سبتمبر المقبل، عقب اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة». وفي موازاة ذلك، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن مجموعة العشرين توصلت في هذه القمة إلى «تسوية تاريخية لأزمة استثنائية». وأضافت أن المفاوضات التي جرت في القمة بين القادة كانت «شاقة»، ولا سيما بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان من جهة، وفرنسا وألمانيا من جهة أخرى، على موضوع التحفيز الاقتصادي بواسطة الموازنة الذي دعمه الفريق الأول ورفضه الثاني.. ورأى الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف أن القرارات التي خرجت بها القمة تشكل «خطوة في الاتجاه الصحيح»، محذراً في المقابل من أن هذه الإجراءات لن تحل كل المشاكل (**السفير**، بيروت، ٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ أكد مسؤولون اقتصاديون عرب أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كلفت مستثمري المنطقة ٢،٥ تريليون دولار. جاء ذلك في افتتاح منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ ١٧ في بيروت، وقال عدنان القصار رئيس اتحاد غرف التجارة العربية إنه بين تأثيرات الأزمة انخفاض بورصات الأسهم في المنطقة بين ٢٠ و٦٠ بالمئة، وإلغاء مشاريع كبرى وتراجع تحويلات العاملين في الخارج وتراجع أسعار النفط. وتوقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ٢،٩ بالمئة في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٨ بالمئة في العامين الماضيين. ولم يوضح القصار ما إذا كانت خسائر الـ ٢،٥ تريليون دولار تدخل فيها أموال صناديق سيادية. كما أكد وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله بن أحمد زينل علي رضا، حدوث خسائر فادحة لدى بعض الاقتصادات العربية، وفقدان جزء كبير من الاستثمارات التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي أعلنت إفلاسها. ولفت إلى أنه بالنسبة إلى الوطن العربي فإنه «لا بد لنا في مواجهة هذه الأزمة أن نكون أكثر تعاوناً وتنسيقاً، مما سوف يساعد على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عنها، وذلك من خلال عدد من الإجراءات، يأتي في مقدمتها: زيادة التجارة والاستثمار بين الدول العربية من خلال المبادرة فوراً في تفعيل الآليات القائمة، السعي الجاد إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت عام ٢٠٠٥، تذليل ما يعتري التجارة بين دولنا من معوقات وصعوبات، تفعيل المؤسسات المالية العربية والإسلامية من خلال زيادة رؤوس أموال صناديق التمويل

وتوسيع أنشطتها وتوفير التقنيات الملائمة التي تتطلبها، وتسهيل الصادرات العربية وزيادتها من مستوى (٧٨٥) مليار دولار عام ٢٠٠٧، وتمثل (٧،٥ بالمئة) من إجمالي الصادرات العالمية، وزيادة الصادرات بين البلدان العربية من مستواها الحالي (٦٥) مليار دولار، والتي منها نحو (٣١) مليار دولار تمثل (٤٨ بالمئة) صادرات سعودية». وأضاف أنه نظراً لأن الاقتصاد المعرفي أصبح اليوم من أساسيات الاقتصاديات الحديثة، توظف فيها التكنولوجيا الحديثة لخدمة الحركة التجارية في العالم، فإنه يجب على البلدان العربية أن تسعى بجد واجتهاد للتحول الحثيث إلى الاقتصاد المعرفي. وأهم من ذلك كله يجب مقاومة اللجوء إلى ثقافة الحماية إلى جانب الاهتمام بالتجارة بين البلدان العربية، ويأتي الاهتمام بالاستثمار والعمل على إيجاد بيئة استثمارية ملائمة في البلدان العربية، وذلك من خلال الاهتمام بعدة أسس، من أهمها: تطوير الأنظمة والتشريعات لتكون أكثر صداقة للمستثمر، تبسيط إجراءات التقاضي والتحكيم، تدعيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، واستقطاب المدخرات المحلية لدعم نجاح السياسة الاقتصادية من خلال إصدار وتطوير الأنظمة والقرارات التي تصب في صالح جلب المزيد من الاستثمارات. وأكد أن الخلافات بين البلدان العربية تعتبر أحد الجوانب التي لها تأثير سلبي بالغ على دفع مسيرة العمل التجاري العربي المشترك (**الشرق الأوسط** ، لندن، ٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ وقعت وزارتا النفط السورية والإيرانية مذكرة تفاهم في قطاع النفط ونقل الغاز وتسويقه وصناعة التكرير. وأكد البلدان استعدادهما لضم العراق إلى مشروع لإنشاء خط لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا. وتساهم إيران في مشاريع صناعية واقتصادية سورية كبيرة باستثمارات تجاوزت بليون دولار، وتتعاون مع سورية وفنزويلا لإنشاء مصفاة نفط في منطقة الفرقلس في محافظة حمص (وسط البلاد) لتكرير ١٣٠ ألف برميل يومياً. وقد وقع البلدان العام الماضي اتفاقاً تزود بموجبه إيران سورية نحو ثلاثة ملايين متر مكعب من الغاز يومياً مع نهاية العام الحالي، على أن ترتفع الكمية إلى ٩ ملايين بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاق، ما حدد مدة العقد بـ ٢٥ سنة. وتسعى سورية منذ سنوات إلى اعتماد الغاز في مصانعها ومشاريعها الاقتصادية بدلاً من النفط، بعد مؤشرات على انخفاض الإنتاج النفطي السوري الذي يقدر حالياً بنحو ٣٨٠ ألف برميل يومياً (**الحياة**، بيروت، ٤/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ قدمت الحكومة المصرية موازنة السنة المالية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ بعجز قدره ١٠٠ مليار جنيه (**الأهرام**، القاهرة، ٧/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ انعقد بجامعة القاهرة مؤتمر بعنوان «الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها». وأمكن في ظل التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، تقسيم المجتمع المصري إلى ثلاث فئات: الأولى، هم المودعون بالبنوك وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة. وهؤلاء هم الرابحون حيث احتفظوا بودائعهم، بل حصّلوا عوائد

على هذه المدخرات في ظل سلامة موقف الجهاز المصرفي المصري. والفئة الثانية تضم الأغنياء والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة. وتنحصر خسارتهم في تعاملاتهم بسوق الأوراق المالية، ويقدر عددهم بنحو مليوني شخص.أما الخاسرون الذين يشكلون الفئة الثالثة وهي الأكبر، فكانوا من الفقراء خاصة العمال الذين تم تسريحهم. وقد أوضحت د. هبة حندوسة الباحثة الرئيسية لتقرير التنمية البشرية في مصر أن عمليات التسريح استهدفت خاصة قطاعي السياحة والصناعات التحويلية (**الجزيرة نت**، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ تعهدت الدول المانحة في اجتماع عقد في بروكسل بتأمين ٢٥٠ مليون دولار (١٩٢ مليون يورو) للمساعدة في إحلال الاستقرار في الصومال، والعمل على إنهاء هجمات القراصنة التي تهدد الملاحة قبالة شواطئ الصومال (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ دشّن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز عدداً من المشاريع التنموية والصناعية في مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية، يزيد الحجم الإجمالي لاستثماراتها على ٥٤ بليون ريال، كما رعى الحفلة الكبيرة التي أقامتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك وشركة مرافق وشركات القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ افتتحت الحكومة العُمانية مشروع مصهر صحار للألومنيوم المتوقع أن ينتج ٣٦٠ ألف طن سنوياً من الألومنيوم. وتقدر كلفة المشروع بنحو ٢,٤ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩).

أيار/ مايو ٢٠٠٩

ـ تمكنت إمارة دبي من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية عبر معالجة مشكلة السيولة الداهمة المترتبة على شركاتها في المدى القريب، وبصورة خاصة تلك الالتزامات والديون التي تستحق في العام ٢٠٠٩. وقد تم تأمين السيولة عبر تبني الحكومة الاتحادية في أبو ظبي لبرنامج تمويلات بقيمة ٢٠ مليار دولار قبلت الحكومة الاتحادية الاكتتاب بها بالكامل، على أن تتم أولاً تغطية الشريحة منه وهي بقيمة ١٠ مليارات دولار، وأن تتم تغطية الشريحة الباقية وهي بقيمة ١٠ مليارات دولار عندما تقرر دبي أنها في حاجة إليها. وتقدر الديون المترتبة على حكومة دبي وشركاتها بنحو ٧٥ مليار دولار يستحق نحو ٤٥ ملياراً منها في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وقد مهد الدعم من قبل الحكومة الاتحادية لفتح السوق المالية والمصارف مجدداً أمام شركات دبي. ومع تحريك السوق باشرت حكومة دبي بوضع استراتيجية لجدولة أكبر قسم ممكن من الديون عبر السوق، فيما أدى دعم الحكومة الاتحادية إلى تحسين كافة مؤشرات التصنيف المالي لإمارة دبي (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٣١، العدد ٣٥٣، أيار/ مايو ٢٠٠٩).

ـ دعا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في كلمة ألقاها خلال انعقاد أعمال المنتدى السنوي لمنظمة القيادات العربية الشابة في بيروت البلدان العربية إلى ضرورة البدء بالإعداد لإنشاء قواعد لعملة عربية تساعد في التنمية والاستثمار والتجارة المالية العربية خاصة في ظل تلك الأزمة المالية العالمية التي عصفت بشتى اقتصادات

العالم. وأكد سلامة أهمية وجود مصرف ذي طابع عربي في كل المنطقة العربية من أجل تسهيل عمليات التسليف والأعمال (**شبكة الإعلام العربية** (محيط)، ٣/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ قاربت مستحقات الدين على خزينة الدولة اللبنانية خلال العام ٢٠٠٩ نحو ١٤ مليار دولار منها ٨,٨ مليار دولار استحقاقات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية و٤,٧ مليارات دولار استحقاقات خدمة الدين بالعملات الأجنبية. وكشف تقرير صادر عن وزارة المال اللبنانية أن استحقاقات خدمة الدين بالعملات الأجنبية تتضمن نحو ٢,٧ مليار دولار استحقاق أصل سندات خزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوند) ونحو ١,٣ مليار دولار عوائد مستحقة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (**شبكة الإعلام العربية** (محيط)، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ دعا رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري المستثمرين في بلدان الخليج العربية إلى توسيع قاعدة استثماراتهم في سورية، مؤكداً أمام «منتدى الاستثمار الخليجي الأول» الذي انعقد في دمشق، أن سورية تحتاج إلى مشاريع في الكهرباء والنفط والغاز والزراعة والسياحة والسكن. وقد أشارت الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية في سورية ـ معظمها استثمارات إماراتية وسعودية ـ وصل إلى ٣,٥ مليارات دولار، منها مليار دولار العام الماضي (**الحياة**، بيروت، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلنت الإمارات العربية المتحدة انسحابها من مشروع العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي احتجاجاً على اختيار الرياض لتكون مقراً للمصرف المركزي الخليجي المستقبلي بدلاً منها. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية أن الإمارات قررت أن لا تكون طرفاً في اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي التي تمهد لقيام الاتحاد النقدي والمصرف المركزي وإصدار العملة الموحدة. وأضافت أنه تم إخطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية رسمياً بذلك. وكان خبراء قد شككوا في إمكانية التزام بلدان الخليج بالموعد الذي حددته لنفسها لإصدار العملة الخليجية الموحدة في العام ٢٠١٠ قبل إعلان انسحاب الإمارات. ويأتي هذا الإعلان بعد أن قرر قادة بلدان المجلس، خلال قمة تشاورية في ٥ أيار/ مايو الماضي، أن تكون الرياض مقراً للمصرف المركزي الخليجي المستقبلي، وليس الإمارات التي سبق أن سجلت تحفظها على القرار، باعتبار أنه لا يوجد في الإمارات أي مقر أو مركز لأي من المؤسسات والهيئات التابعة لمجلس التعاون. إلا أنه على الرغم من انسحاب الإمارات، وقبلها سلطنة عمان في العام ٢٠٠٧، أعلن وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي أن الكويت والسعودية وقطر والبحرين لا تزال ملتزمة بخطة الوحدة النقدية، وأنها تمضي قدماً في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ورأى الخبير الاقتصادي السعودي علي الدقاق، رئيس مؤسسة الدقاق للدراسات الاقتصادية في جدة، أن قرار الإمارات سيبطئ، إن لم يلغ مسيرة الاتحاد النقدي، لا سيما أن الإمارات تمثل ثاني أكبر اقتصاد عربي وخليجي بعد السعودية، إلا أن انسحابها ليس «نعياً للمشروع، لأن الدول الأربع المتبقية يمكن أن تستمر في إجراءاتها لإكمال الوحدة النقدية، ويصبح الوضع

عندها شبيهاً بخروج بريطانيا من اليورو (**السفير**، بيروت، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلنت شركة أرامكو السعودية عن قرب تشغيل «مشروع خريص»، وإضافة ١,٢ مليون برميل يومياً من النفط العربي الخفيف إلى طاقتها الإنتاجية ضمن خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً بحلول نهاية العالم الحالي. من جهة أخرى، توقع وزير النفط السعودي علي النعيمي وصول أسعار النفط إلى ٧٥ دولاراً للبرميل، مشدداً على أهمية إبقاء سعر البرميل بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، معتبراً أن هذا السعر سيكون إيجابياً بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلن البنك المركزي الأردني أن حجم الديون المترتبة على القطاعين العام والخاص لمصلحة المصارف حتى نهاية الربع الأول من السنة الجارية، بلغ ١٧,٣ مليار دينار (٢٤,٤ مليار دولار)، منها ٧٢,٥ بالمئة ديون مترتبة على القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

حديث الطريقة

تأليف: رينيه ديكارت
ترجمة: عمر الشارني

إن الذين لا يعلمون شيئاً عن ديكارت يعلمون أنه فيلسوف قال: «أنا أشك إذاً فأنا موجود»، ويعني ذلك أنهم يعرّفونه بواضع «الكوجيتو». أما الذين يعرفون عنه أكثر من ذلك قليلاً، فهم يردّدون أنه وضع طريقةً أو منهجاً يقي العقلَ من الخطأ، مثلما نقول إن ذاك الدّواء يقي الجسم من الحمى. وإذا كانت هذه المعرفة لا تخلو من سطحية، فهي كذلك لا تخلو من صحة أو إصابة، حيث يمكن القول إن التجديد الديكارتي يتمحور، في مظهره العام والمعروف لدى العموم على أقل تقدير، حول هاتين النقطتين، باعتبار أن الأولى تمكّن من المعرفة، والثانية تؤسسها.

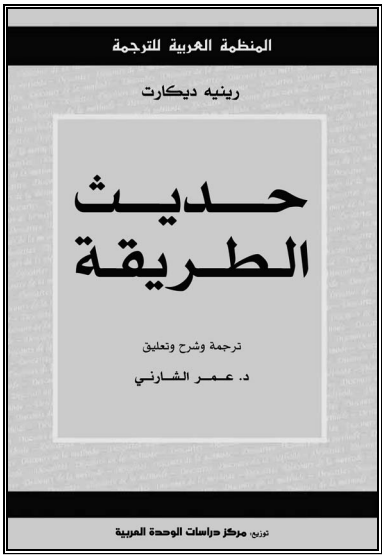

٣٩٩ صفحة
الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

يصدر قريباً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

ساطع الحصري:
الديـــن والعلمــانيــة

أحمـد ماضـي

الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة:
حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية

أحمـد موسـى بـدوي

مبادئ العمارة الإسلامية الخمسة وتحولاتها المعاصرة:
قراءة تحليلية للشكل في العمارة الإسلامية

هاني محمد القحطاني

ببليوغرافيا اقتصادية مختارة

كتب ـ دوريات ـ مراجعات

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

كتب

باشا، نهاد إبراهيم. **التنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي: دراسة اقتصادية اجتماعية عن أسباب تأخر العالم الإسلامي اقتصادياً**. بيروت: [إصدار خاص]، توزيع دار النهار، ٢٠٠٨. ٢٢٤ ص.

البستاني، باسل. **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٢٧١ ص.

حافظ، زياد [وآخرون]. **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٢٠٦ ص.

الحجار، زياد خليل. **الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدائل الحروب والتنمية**. بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩. ٣٠٤ ص.

حشاد، نبيل. **الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي**. بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، ٢٠٠٨. ٤٤٦ ص.

دافيز، إيريك. **طلعت حرب وتحدي الاستعمار.. دور بنك مصر في التصنيع، ١٩٢٠-١٩٤١**. ترجمة هشام سليمان عبد الغفار. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩. ٣٣٩ ص.

السعدي، صبري زاير. **التجربة الاقتصادية في العراق: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)**. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٩. ٦٤٨ ص.

الشرع، منذر [وآخرون]. **المشهد الأردني في المرحلة الجديدة**. مراجعة وتقديم منذر واصف المصري. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩. ٤١٨ ص.

عبد الله، خالد أمين ومحمد أحمد صقر (محرّران). **الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي**. المشاركون أحمد صيام... [وآخرون]. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٩. ١٧٣ ص. (ندوات؛ ٥٦)

اللوزي، سالم [وآخرون]. **تحديات الأمن الغذائي العربي**. مراجعة وتقديم صبحي القاسم. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩. ١٥٦ ص.

النجفي، سالم توفيق. **الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٢٧٠ ص.

هلال، وليام وكينث ب. تايلر. **اقتصاد القرن الحادي والعشرين: آفاق اقتصادية-اجتماعية لعالم متغير**. ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٦٢٤ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يسين، السيد. **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٢٧١ ص.

دوريات

«أبعاد انسحاب الإمارات من الاتحاد النقدي الخليجي.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣١، العدد ٣٥٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ص ٨-٩.

الأسدي، أمجد صباح وهيثم عبد الله سلمان. «واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي.» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي): العدد ١٥، ٢٠٠٨. ص ١٨١-٢١٤.

الأسرج، حسين عبد المطلب. «دور الاتحاد الجمركي العربي في تنشيط التجارة البيئية العربية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ١٩، العدد ٣٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٤٥-٦٦.

ـــــ. «سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٢٥، العدد ١٠٠، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٥٩-١٨٣.

الأفندي، نزيرة. «الأزمة المالية العالمية.. تباين الرؤى والحلول.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٥٨-٦١.

«الاقتصاد العربي في العاصفة: من الإنقاذ إلى مواجهة الركود.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٤٤-٤٨.

أوابك. الإدارة الاقتصادية. «الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٥، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٩. ص ٩-٥٩.

أوضبجي، محمد. «الاتفاقات الدولية حول الاستثمار: السياق الأفريقي نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٨٢-٩٤.

البلاوي، حازم. «الإصلاح السياسي وإدارة الحكم.» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الأول، آذار/ مارس ٢٠٠٩. ص ٧-٢٢.

ـــــ. «الأصول المسمومة.» **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢٤، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ١٦-١٨.

البسام، خالد عبد الرحمن. «محددات الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٦ م).» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٩، العدد ١١٥، ٢٠٠٩. ص ٥١-٨٩.

بوادي، سالي عبد الحميد. «دراسة اقتصادية لإمكانية خفض الواردات من القمح في ظل سياسات بديلة للتراكيب المحصولية المصرية.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٩، العدد ١١٥، ٢٠٠٩. ص ١٢٩-١٦٥.

الجرف، منى طعيمة. «العلاقات الاقتصادية المصرية-الأوروبية: من التكامل السطحي إلى التكامل العميق (بالتطبيق على المعونة الحكومية).» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٢٧-١٥٤.

الجزار، جابر محمد. «تحليل تطور التجارة العربية البينية وسبل مواجهة معوقاتها.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**: السنة ١٦، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٥-٣٢.

الجعفراوي، إيناس محمد. «الملحق الإحصائي لجمهورية السودان.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٢١٥-٢٢٣.

الجميلي، حميد. «المشهد الاقتصادي العربي الراهن.» **المنتدى**: السنة ٢٤، العدد ٢٤٤، كانون الثاني/ يناير-نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ١١٧-١٣٨.

الجنابي، بسطام عبود. «مفهوم الرقابة الداخلية الحديث.» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الأول، آذار/ مارس ٢٠٠٩. ص ٤٥-٥٣.

حلبي، مأمون عيسى. «بدائل الوقود في قطاع النقل: تطورات وآفاق.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٥، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٩. ص ٦١-٩٣.

الحمش، منير. «الأزمة العالمية الراهنة.. ومصير النظام الرأسمالي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ص ١٢-٣٨.

ـــــ. «تقرير عن: أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط (الرابع)، الدوحة، ٣-٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ص ١٧٩-١٨٧.

خليل، عبد القادر. «الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر).» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٨٣-١٠٤.

الخوري، كابي (معدّ). «الملف الإحصائي (١١٣): مؤشرات إحصائية عن الفقر في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٣، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ٢٣٧-٢٥٥.

الخياط، محمد مصطفى. «نحو استراتيجية عربية مشتركة في الشأن البيئي: البيئة والكهرباء في الوطن العربي.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٦٥-٨٢.

دياب، عبد القادر. «مصر وتحديات المستقبل: ٢٣- الأمن الغائي وتحديات التنمية الزراعية.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**: السنة ١٦،

العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١٧٢-٢٢٩.

سليمان، سامر. «دور الدولة في الاقتصاد.. إعادة نظر.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١٦٢-١٦٧.

سن، أمارتيا. «ما بعد الأزمة الرأسمالية: هل علينا أن نبحث عن «عالم جديد».. وهل يجب أن نقول كفى؟!» ترجمة عماد محمود. **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢٤، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ١٠-١٤.

السيد النجار، أحمد. «القمة الاقتصادية العربية بالكويت.. لماذا جاءت النتائج محدودة مقارنة بالآمال العريضة؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٢٢-١٣٠.

الشرع، عباس جبار. «واقع الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها.» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي): العدد ١٥، ٢٠٠٨. ص ٦٠-٧٦.

شوشان، سامية جبر. «قضايا البيئة المعاصرة والمستقبلية في المنطقة العربية، القاهرة، ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٧.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**: السنة ١٦، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٣٠-٢٥٣.

الشيحي، يعقوب. «الليبرالية العالمية الجديدة والدولة الريعية في المجتمعات العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٩٢-٢٠٤.

شيخة، ليلى. «صعوبة حماية العلامات التجارية الشهيرة في ظل الاقتصاد الرقمي.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٥٣-٦٤.

الصياد، ياسين. «أسواق نقل النفط والغاز.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٥، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٩. ص ١١٥-١٣٥.

عبد الله، حسين. «خسائر أوبك منذ انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩. ص ٢٠٥-٢٢١.

عبد الخالق، جودة. «الأزمة المالية العالمية.. أزمة نظام لا أزمة سياسات.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١١٦-١٢٥.

عبد اللطيف، حنان رجائي. «الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١٧٦-١٨٤.

العذاري، عدنان داود محمد. «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٥٥-١٧٦.

العفيفي، فتحي. «الأزمة المالية وتداعياتها.. رؤية مغايرة.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٦٢-٧٠.

علي، علي عبد الرحمن. «تجارب دولية في مجال السياسات الزراعية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ١٩، العدد ٣٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٦٧-٩٣.

علي، مغاوري شلبي. «مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١٦٨-١٧٥.

عوض، وفاء [وآخرون]. «دراسة تحليلية لأنماط استهلاك الكهرباء في دولة الكويت لعام ٢٠٠١ م.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٩، العدد ١١٥، ٢٠٠٩. ص ١٣-٤٩.

«العولمة والنظام الدولي.. جدلية اللحظة الراهنة [مائدة مستديرة].» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١٠٢-١١٢.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «النظام المالي العالمي.. إرث الماضي وضرورات الإصلاح.» **السياسة الدولية**: السنة ٤٥، العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ص ١٢٨-١٣٩.

ـــــ. «نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية).» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٢٩-٥٢.

الفارس، عبد الرزاق فارس. «الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٦٣، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ٣٣-٤٩.

قدي، عبد المجيد. «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ٧-٢٨.

قرم، جورج. «أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي.» **المنتدى**: السنة ٢٤، العدد ٢٤٤، كانون الثاني/ يناير-نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ١١-١٠٠.

القويز، عبد الله بن إبراهيم. «مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاقتها بدول الخليج.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣١، العدد ٣٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٥٠-٥١.

كاظم، حسين جواد. «واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها.» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي): العدد ١٥، ٢٠٠٨. ص ٧٨-١٠٠.

الكفري، مصطفى العبد الله. «تقرير عن: القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت، ١٩-٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ١٨٨-١٩٦.

ـــــ . «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، دولة الكويت: ١٩-٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٣١-١٤٨.

الكواري، علي خليفة. «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ص ٢٥-٤٤.

لطيف، حسن وعبد الوهاب محمد. «مستقبل النفط الخليجي.» **الاقتصادي الخليجي** (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي): العدد ١٥، ٢٠٠٨. ص ١٠٢-١٣٥.

مراد، ناصر. «التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٠٥-١٢٦.

المزوغني، أبو بكر علي النوري. «التضخم والغلاء في ليبيا: أسبابه وعلاجه.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ١٩، العدد ٣٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ١١٧-١٤٣.

المصمودي، مصطفى. «القمة الاقتصادية العربية: الدور الافتراضي للمجتمع المدني في تنفيذ قرارات القمة.» **شؤون عربية**: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٤٩-١٦٢.

المهنا، إبراهيم بن عبد العزيز. «التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٥، العدد ١٢٨، شتاء ٢٠٠٩. ص ٩٥-١١٣.

ناغرودكيوفيتشي، آنا. «مبادئ مكافحة الرشوة للقطاع الخاص: نحو ثقافة النزاهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.» **النشرة المصرفية العربية**: الفصل الأول، آذار/ مارس ٢٠٠٩. ص ٢٣-٤٤.

النسور، محمد. «تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية في إطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ١٩، العدد ٣٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٩-٤٣.

النقرش، فائق محمد. «دور السلع الرأسمالية المستوردة في نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٦).» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٩، العدد ١١٥، ٢٠٠٩. ص ٩١-١٢٧.

هيدجز، كريس. «الإرهاب الحقيقي: وول ستريت.» ترجمة وليد سليم. **الكتب: وجهات نظر**: السنة ١١، العدد ١٢٤، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ١٤-١٥.

مراجعة كتب

حشاد، نبيل. «الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٨٥١٨٨. (نورا محمد جادو)

دافيز، إيريك. «طلعت حرب وتحدي الاستعمار.. دور بنك مصر في التصنيع، ١٩٢٠-١٩٤١.» ترجمة هشام سليمان عبد الغفار. **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٨٩-١٩٥. (إيناس محمد الجعفراوي)

النجفي، سالم توفيق وأحمد فتحي عبد المجيد. «السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٦، العدد ٤٦، ربيع ٢٠٠٩. ص ١٧٨-١٨٤. (سرمد كوكب الجميل)

ـــــ . « ـــــ .» **حصاد الفكر**: العدد ٢٠٥، أيار/ مايو ٢٠٠٩. ص ٤٧-٦٠. (سمير عبد العظيم الجبالي)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Books

Arslan, Ismail (ed.). *Egypt: Positive Results from Knowledge Sharing and Modest Lending: An IEG Country Assistance Evaluation 1999-2007*. Washington, DC: World Bank, 2009. xxvi, 127 p.

Cobham, David and Ghassan Dibeh (eds.). *Monetary Policy and Central Banking in the Middle East and North Africa*. New York: Routledge, 2009. xii, 251 p. (Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series)

Cronin, Richard and Amit Pandya (eds.). *Exploiting Natural Resources: Growth, Instability, and Conflict in the Middle East and Asia*. Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2009. xii, 97 p.

Hard Lessons: The Iraq Reconstruction Experience. Washington, DC: Special Inspector General, Iraq Reconstruction, [2009]. xix, 456 p.

Holden, Stacy E. *The Politics of Food in Modern Morocco*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2009. 352 p.

Kehl, Jenny Rebecca. *Foreign Investment and Domestic Development: Multinationals and the State*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2009. 163 p.

Peters, David H. [et al.] (eds.). *Improving Health Service Delivery in Developing Countries: From Evidence to Action*. Washington, DC: World Bank, 2009. 328 p.

Sabri, Nidal Rashid. *Arab Financial Institutions*. Hauppauge: Nova Science Publishers, 2009.

Sayan, Serdar (ed.). *Economic Performance in the Middle East and North Africa: Institutions, Corruption, and Reform*. New York: Routledge, 2009. xxiv, 224 p.

Strengthening China and India's Trade and Investment Ties to the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 2009. 216 p.

Periodicals

Abboud, Samer. «Failures (and Successes?) of Neoliberal Economic Policy in Iraq.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 2, no. 3, February 2009. pp. 425-442.

Adnan, Muhammad Akhyar and Nur Barizah Abu Bakar. «Accounting Treatment for Corporate Zakat: A Critical Review.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 2, no. 1, 2009. pp. 32-45.

Alexakis, Christos and Alexandros Tsikouras. «Islamic Finance: Regulatory Framework, Challenges Lying Ahead.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 2, no. 2, 2009. pp. 90-104.

Altman, Roger C. «Globalization in Retreat: Further Geopolitical Consequences of the Financial Crisis.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 4, July-August 2009. pp. 2-7.

Bahgat, Gawdat. «Oil Funds: Perils and Opportunities.» *Middle Eastern Studies*: vol. 45, no. 2, March 2009. pp. 283-293.

Bashayreh, Mohammad Hussein. «The Treatment of Unregistered Commercial Joint Ventures in Jordanian Law.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 1, 2009. pp. 59-103.

Bchir, Mohamed Hedi, Mohamed Abdelbasset Chemingui and Hakim Ben Hammouda. «Ten Years after Implementing the Barcelona Process: What Can Be Learned from the Tunisian Experience.» *Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 2, June 2009. pp. 123-144.

Bremmer, Ian. «State Capitalism Comes of Age: The End of the Free Market?» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 3, May-June 2009. pp. 40-55.

Burrows, Mathew J. and Jennifer Harris. «Revisiting the Future: Geopolitical Effects of the Financial Crisis.» *Washington Quarterly*: vol. 32, no. 2, April 2009. pp. 27-38.

Cieslik, Andrzej. «Bilateral Trade Volumes, the Gravity Equation and Factor Proportions.» *Journal of International Trade*

and Economic Development: vol. 18, no. 1, March 2009. pp. 37-59.

Dupont, Alan and Mark Thirlwell. «A New Era of Food Insecurity?» *Survival*: vol. 51, no. 3, June-July 2009. pp. 71-98.

Elbeshbishi, Amal Nagah. «Women and Trade Liberalization in Africa: Challenges and Opportunities.» *Arab Economic Journal*: vol. 16, no. 46, Spring 2009. pp. 3-32.

Elsan, Mostafa and Muhammad Subaty. «Contract Formation Using Automated Message System: Survey of Islamic Contract Law.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 2, 2009. pp. 167-180.

Al-Fadhel, Faisal M. «Respect for Party Autonomy under Current Saudi Arbitration Law.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 1, 2009. pp. 31-57.

Fares, Samer. «The Legal Framework of Capital Movements and Current Payments in Palestine and its Compatibility with International Law.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 2, 2009. pp. 105-137.

Harabi, Najib. «Economic Performance of the Arabic Book Translation Industry in Arab Countries.» *Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 2, June 2009. pp. 203-219.

Hassan, Taufiq, Shamsher Mohamad and Mohammed Khaled I. Bader. «Efficiency of Conventional versus Islamic Banks: Evidence from the Middle East.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 2, no. 1, 2009. pp. 46-65.

Holden, Patrick. «Security, Power or Profit? The Economic Diplomacy of the US and the EU in North Africa.» *Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 1, March 2009. pp. 11-32.

Im, Hyejoon. «Equilibrium Coalition in the Presence of Foreign Direct Investment.» *Journal of International Trade and Economic Development*: vol. 18, no. 1, March 2009. pp. 139-167.

Jones, Erik. «The Euro and the Financial Crisis.» *Survival*: vol. 51, no. 2, April-May 2009. pp. 41-54.

El-Khoury, Gabi. «Statstical File: Statistical Indicators of Poverty in Arab Countries.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 2, April-June 2009. 355-367.

Al-Kuwari, Ali. «The Third Oil Boom: Preliminary Reading of its Causes and Magnitude: The Setting of the Gulf Cooperation Council (GCC).» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 2, April-June 2009. pp. 304-318.

Liu, Xuepeng. «Trade and Income Convergence: Sorting Out the Causality.» *Journal of International Trade and Economic Development*: vol. 18, no. 1, March 2009. pp. 169-195.

Lutterbeck, Derek. «Migrants, Weapons and Oil: Europe and Libya after the Sanctions.» *Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 2, June 2009. pp. 169-184.

Luttrell, S. R. «The Changing Lex Arbitri of the UAE.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 2, 2009. pp. 139-166.

Monastiriotis, Vassilis and George Agiomirgianakis. «The Economics of the Fifth Enlargement: Trade, Migration and Economic Synchronicity.» *Journal of International Trade and Economic Development*: vol. 18, no. 1, March 2009. pp. 3-9.

Musa, El-Khider Ali. «Female Share Traders on the United Arab Emirates' (UAE) Stock Exchange.» *Economic Horizons*: vol. 29, no. 115, 2009. pp. 9-41.

Nadar, Aisha. «Islamic Finance and Dispute Resolution: Part 1.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 1, 2009. pp. 1-29.

_____ . «Islamic Finance and Dispute Resolution: Part 2.» *Arab Law Quarterly*: vol. 23, no. 2, 2009. pp. 181-193.

OECD. «Policy Brief on Corporate Governance of Banks in the Middle East and North Africa.» *Arab Banking Review*: 1st quarter, March 2009. pp. 3-27.

Al-Saadi, Sabri Zire. «Crucial Challenges to Global and Oil-Rentier Economies.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 2, April-June 2009. pp. 292-303.

Shmailan, Abdulwahab. «Female Entrepreneurs in Gulf Cooperative Countries (GCC): A Comparative Literature Review with Developed Countries.» *Eco-*

nomic Horizons: vol. 29, no. 115, 2009. pp. 45-73.

Sufian, Fadzlan and Mohamad Akbar Noor Mohamad Noor. «The Determinants of Islamic Banks' Efficiency Changes: Empirical Evidence from the MENA and Asian Banking Sectors.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 2, no. 2, 2009. pp. 120-138.

Zemni, Sami and Koenraad Bogaert. «Trade, Security and Neoliberal Politics: Whither Arab Reform? Evidence from the Moroccan Case.» *Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 1, March 2009. pp. 91-107.

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

ما بعد الاستشراق

مراجعات نقدية

في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي

١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧

علي عبد اللطيف أحميدة

يعنى الباحث بالنقد المنهجي. وهو يرى أن الجدل حول الاستشراق وما بعد الاستعمار يلخص جل الكتابات حول المنهج. لذا، كان من الطبيعي أن يُعَنْون كتابه بـ «ما بعد الاستشراق..» حيث يقدم للقارئ العربي مراجعات للمفاهيم النقدية والافتراضات والبدائل المنهجية في دراسات عن العالم العربي والإسلامي في العقود الثلاثة الماضية، خاصة بعد نشر نقد المفكر العربي الأمريكي إدوارد سعيد في كتابه **الاستشراق** في العام ١٩٧٨. ويرى الباحث أن الجدل حول نقد الاستشراق وتقييم نقد إدوارد سعيد من الأهمية بمكان، ويقترح أن يسمي ردود الفعل التي تقيّم نقد سعيد لظاهرة الاستشراق «ما بعد الاستشراق».

والهدف من هذا الكتاب تقديم تقييم لعدد من الدراسات من منطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي الإسلامي، أي أنها تشمل دراسات عن مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وجل هذه الدراسات تربط نظرياً بجدل ما بعد الاستشراق، فيما يخص الكتابات عن التاريخ الاجتماعي والثقافي.

١٥٩ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

أو ما يعادلها

الملحق الإحصائي لسلطنة عُمان

إيناس محمد الجعفراوي

أولاً: السكان والعمالة

الجدول الرقم (١)
المساحة والكثافة السكانية

المساحة (كم مربع)	الكثافة السكانية(*) (فرد/ كم مربع)	
	١٩٧٠	٢٠٠٧
٣٠٩٥٠٠	٣	٩

(*) الكثافة السكانية: مجموع عدد السكان مقسوماً علي مساحة الأرض.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨).

الجدول الرقم (٢)
عدد السكان

(ألف نسمة)

١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١٦٢٥	٢١٣١	٢٤٠٢	٢٤٧٨	٢٥٣٨	٢٣٤١	٢٤١٦	٢٥٠٩	٢٥٧٧	٢٧٤٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣)
معدل نمو السكان

متوسط معدل النمو السنوي (بالمئة)		معدل نمو السكان (بالمئة)
١٩٨٥ ـ ١٩٩٥	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧	٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧
٤,١٧	٢,١٣	٦,٤٤

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤)
توزيع السكان (حضر ـ ريف)، والسكان أقل من ١٥ سنة

النسبة المئوية من إجمالي السكان						النسبة المئوية للسكان أقل من ١٥ سنة			
١٩٧٠		١٩٨٠		٢٠٠٦		١٩٧٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧(*)
حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف				
٥	٩٥	٣١	٦٩	٧٢	٢٨	٤٤,٤	٤٦,٤	٣١,٦	٣٢

(*) World Bank, *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography* (Washington, DC: The Bank, 2009).

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٥)
العمالة

القوة العاملة(*) كنسبة مئوية من إجمالي السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (بالمئة)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة ١٥ سنة فأكثر) من مجموع القوة العاملة (نسبة مئوية)			النسبة المئوية للأطفال الذين يعملون (٥ ـ ١٤ سنة)			النسبة المئوية للقوى العاملة					
١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠٦	ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
						١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦			١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦	١٩٩٥	٢٠٠٦
٣٦,٢	٤٤,١	٣,٦	٦,٠٠	٦,٢	٢٢,٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤١,٢	٢٩,٩	١٢,٦	٧,٩	٤٦,٢	٦٢,٢

(*) القوة العاملة: السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

المصدر: المصدر نفسه.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي والأنشطة الاقتصادية

الجدول الرقم (٦)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي

السنة البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧(*)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	١٣٨٠٣	١٩٨٦٢	١٩٩٤٣	٢٠٣٢٥	٢١٧٨٤	٢٤٧٧٢	٣٠٩٢٣	٣٥٧٢٩	٤٠٣٤٣
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي(دولار)	٦٤٧٧	٨٢٦٩	٨٠٤٨	٨٠٠٨	٩٣٠٥	١٠٢٥٣	١٢٣٢٥	١٣٨٦٤	١٥١٥٨

(*) بيانات أولية.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٧)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)

(نسبة مئوية)

معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٧,٢	٦,٧	١٥,٥	١٢,٩	١٥,٥	١٢,٩

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٨)
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

(مليون دولار)

السنة	الاستهلاك العائلي	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك النهائي	الاستثمار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الموارد (صادرات السلع والخدمات ـ واردات السلع والخدمات)	الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك +الاستثمار + فجوة الموارد)	صافي دخل عوامل الإنتاج	الناتج القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي ـ صافي دخل عوامل الإنتاج)
٢٠٠٦	١٢٦١٤	٦٧١٥	١٩٣٢٩	٦١٨٥	٢٤٣٣٣	١٤١١٨	١٠٢١٥	٣٥٧٢٩	ـ ١٧٣٧	٣٣٩٩١
٢٠٠٧	١٤٢٢١	٧٦٧٥	٢١٨٩٦	٧١٥٢	٢٦٥٣٢	١٥٢٣٧	١١٢٩٥	٤٠٣٤٣	ـ ١٩٤٧	٣٨٣٩٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٩)
الإنفاق العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

الإنفاق العام (مليون دولار)						النسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي					
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦(*)	٢٠٠٧(**)	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٧٦٤٥	٨٢٩٤	٩٩٠٩	١٠٩٤٣	١٢٨٣٨	١٤٠٣٢	٣٧,٦١	٣٨,٠٧	٤٠,٠٠	٣٥,٣٩	٣٥,٩٣	٣٤,٧٨

(*) بيانات فعلية أولية.

(**) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٠)
فائض الميزانية الحكومية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

فائض (مليون دولار)						النسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي					
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١٨٢	٣٠٣	٥٩٩	٧٨٨	١١٤	١٢٤	٠,٩٠	١,٣٩	٢,٤٢	٢,٥٥	٠,٣٢	٠,٣١

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١١)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (٢٠٠٧)

(مليون دولار)

قطاع الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء	إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي		
٥٣٣	١٨٣٨٠	٤٠٥٢	١٢٢٤	٤٢٥	٢٤٦١٤	٨٥١٧	٦٨٣٢	٤٠٣٤٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٢)
نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنـــة	إجمالي الدين العام الخارجي القائم(*) (مليون دولار)	نسبة إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
٢٠٠٢	٤٧٠٨,٠	٢٣,٢
٢٠٠٣	٣٩٧٩,٠	١٨,٣
٢٠٠٤	٣٨٨٧,٠	١٥,٧
٢٠٥	٤٠٢٨,٠	١٣,٠
٢٠٠٦	٤٨١٩,٠	١٣,٥
٢٠٠٧(**)	٥٢٩٧,٠	١٣,١

(*) يتكون الدين العام الخارجي القائم من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(**) بيانات أولية.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٣)
مكونات السيولة المحلية(*) (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

(نسبة مئوية)

٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
النقود(**)	شبه النقود(***)	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود
٢٧,٨٤	٧٢,١٦	٢٨,٣٩	٧١,٦١	٣٠,٨٢	٦٩,١٨	٣١,٥٧	٦٨,٤٣	٢٧,٥٦	٧٢,٤٤	٣١,٣٧	٦٨,٦٣

(*) السيولة المحلية: النقود مضافاً إليها شبه النقود.

(**) النقود: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(***) شبة النقود: الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٤)
معدلات النمو في السيولة المحلية

(نسبة مئوية)

٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٥,٢٤	٢,٥١	٣,٩٥	٢١,٣٦	٢٤,٨٦	٣٦,٩٩

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٥)
القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢٠٠٧)

القطاعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١٨٣٧٩,٧	٥٤,٦	٤٠٥١,٨	١٠,٠٠	٢٢٤٣١,٥	٥٥,٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٦)
إجمالي طاقات التكرير

(ألف برميل/ يوم)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي طاقات التكرير	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٥	٨٥	٢٢٢

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٧)
احتياطي النفط والغاز الطبيعي

السنة / البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧(*)	نسبة التغير بالمئة ٢٠٠٧/٢٠٠٦
إنتاج النفط (ألف برميل/ يوم)	٨١٩	٧٨٠	٧٧٤	٧٣٨	٧١٠	٣,٨ـ
احتياطي النفط (مليار برميل عند نهاية السنة)	٥,٥٦	٤,٨٠	٥,٠٠	٥,٧	٥,٧	٠,٠٠
احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)	٨٤٩	٨٤٩	٨٣٠	٨٥٠	٨٤٠	١,٢ـ

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٨)
ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)

(مليون دولار)

السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ناتج قطاع التشييد	٣٥٨,١	٣٧٦,٥	٤١٥,٠٠	٤٤٣,٧	٥٠٣,٥	٧٠٩,٥	٧٥٩,٧	٩٠٩,٠٠	١٢٢٤,٢

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٩)
الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه

الناتج الزراعي (مليون دولار)				نسبة التغير السنوي بالمئة	نسبة التغير بالمئة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)			
٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧	٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٣٨٨	٤٨٠	٥٠٩	٥٣٣	٤,٦	٤,٦	١٦٢	١٩١	١٩٨	١٩٤	٢,٠٠	١,٠٦	١,٤	١,٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٠)
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة
في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية

السنة / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	نسبة النمو بالمئة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)
العمالة الكلية (بالألف نسمة)	٩٥٦	١٠٤٩	١٠٨٢	١١١٧	١١٣٦	١,٧
القوى العاملة الزراعية (بالألف نسمة)	٣٥٣	٣٦٠	٢٢٧	٣٢٠	٣٤٠	٦,٣
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي(*) (بالدولار)	١١٠٠	١١٩٤	٢٠٢٢	١٥٠١	١٤٩٩	٠,٢ ـ
الكفاءة الاقتصادية الزراعية (**)	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٥	-

(*) قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين.
(**) نسبة الناتج الزراعي إلي الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢١)
تطور إنتاج الأسماك

(الكمية بالألف طن)

٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧(*)	نسبة التغير بالمئة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)	نسبة التغير بالمئة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)
١٢٠,٤	١٥٨,٠	١٥٢,٠	١٩٩,٦	٧,٥	٣١,٣

(*) تقديري.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٢)
أداء بورصة عُمان (٢٠٠٧)

أهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد(*)	معدل دوران الأسهم (بالمئة)(**)	مضاعف السعر إلى العائد	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة(***) (مليون دولار)
٢٦٠,٤	٤٢,٣	٢٨,٠٠	٢٤٥	١٦٨

(*) القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
(**) قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية.
(***) القيمة السوقية على عدد الشركات المدرجة.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٣)
عدد السياح مقارنة بعدد السكان (٢٠٠٥)

عدد السكان بالمليون نسمة	السياحة (٢٠٠٥)		نسبة عدد السياح إلي عدد السكان (بالمئة) (٢٠٠٥)
	العدد بالألف سائح	معدل النمو السنوي (بالمئة)	
٢,٥	١١٩٥	١٧,٥	٤٧,٦

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: المؤشرات الصحية

الجدول الرقم (٢٤)
المؤشرات الصحية

إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة بحسب نوع الإنفاق (بالنسبة المئوية)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية	عدد الأطباء		عدد الممرضات
٢٠٠٤		٢٠٠٤		١٩٩٠ـ٢٠٠٤	لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة		
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص		١٩٧٠	١٩٩٧ـ ٢٠٠٥	١٩٩٧ـ ٢٠٠٥
٣,٠	٤,٨	٨١,٤	١٨,٦	٩٦	١١	١٦٦	٣٧٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٥)
الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان
(المواليد ـ العمر المتوقع ـ الخصوبة ـ الوفيات)

معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل الخصوبة الإجمالي			معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ من السكان)			معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)			معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)		
١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦
٤٥,٠٠	٣٢,٦	٢٤,٢	٦٥,٩	٧٣,٤	٧٤,٣	٦,٥	٤,٧	٣,١	٧,٦	٣,٧	٣,٠٠	١٥,٠٠	٢٩,٠٠	١٦,٧	١٠,٠٠	٣٥,٠٠	٢١,٧	١٢,٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

رابعاً: التعليم

الجدول الرقم (٢٦)
الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (النسبة المئوية من البالغين من العمر ١٥ سنة وأكبر)		نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين [النسبة المئوية من البالغين من العمر (١٥ ـ ٢٤)]		صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (بالمئة)		نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية (بالمئة)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (النسبة المئوية من تلاميذ الصف الأول)		طلاب المدارس الثانوية الذين يدرسون مواضيع العلوم والهندسة والتصنيع والبناء (النسبة المئوية من طلاب المدارس الثانوية)
١٩٨٥ ـ ١٩٩٤	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥	١٩٨٥ ـ ١٩٩٤	١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٤	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٥
٠٠	٨١,٤	٠٠	٩٧,٣	٦٩	٦٧	٠٠	٧٥	٩٧	٩٨	٢٠

المصدر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World* (New York: UNDP; Oxford University Press, 2008).

الجدول الرقم (٢٧)
معدلات القيد في مراحل التعليم (معدل القيد الإجمالي)(*)

المرحلة الأولي				المرحلة الثانوية				المرحلة العليا			
١٩٩٠			٢٠٠٥			١٩٩٠			٢٠٠٥		
ذكور	اناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٩٠,٣	٨١,٣	٨٦,١	٨٤,٣	٨٤,٦	٨٤,٥	٥١,٢	٤٠,١	٤٥,٧	٨٩	٨٥,١	٨٧,١	١٣,٣	١٦,٢	١٤,٧

(*) معدل القيد الإجمالي: هو عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨.**

الجدول الرقم (٢٨)
معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(دليل المساواة)(*) بين الجنسين في التعليم

المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
٠,٩١	١,٠٠	٠,٧٨	٠,٩٦	١,٠٠	١,٢٢

(*) دليل المساواة: معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٢٩)
معدل الأمية (بالنسبة المئوية)

الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق)						الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤)					
١٩٩٠			٢٠٠٥			١٩٩٠			٢٠٠٥		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٣٢,٧	٦١,٧	٤٥,٣	١٥,١	٢٩,٥	٢١,٧	٤,٦	٢٤,٦	١٤,٤	٠,٢	٠,٩	٠,٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٠)
دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية(*)

الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق)		الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤)	
١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
١,٩	٢,٠٠	٥,٣	٤,٥

(*) دليل المساواة: معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣١)
الإنفاق على التعليم

الإنفاق العام على التعليم			الإنفاق العام الحالي على التعليم بحسب المرحلة التعليمية (النسبة المئوية من جميع المراحل التعليمية)					
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي	ما قبل المرحلة الابتدائية والمرحلة الابتدائية		المرحلة الإعدادية وما بعد الإعدادية (لكن لا تشمل الثانوية)		المرحلة الثانوية	
١٩٩١	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥	١٩٩١	١٩٩١	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥
٣,٠٠	٣,٦	١٥,٨	٢٤,٢	٥٠	٥٢	٤٠	٤١	٧	٨

المصدر: UNDP, *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World.*

خامساً: مؤشرات التنمية البشرية

الجدول الرقم (٣٢)
مؤشرات التنمية البشرية

ترتيب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) ٢٠٠٥	العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام ٢٠٠٥	نسبة محو الأمية للبالغين٪ (من عمر ١٥ سنة فما فوق) ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥	نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية٪ ٢٠٠٥	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بدولار أمريكي) ٢٠٠٥	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	تصنيف إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص تصنيف دليل التنمية البشرية
٥٨	٠,٨١٤	٧٥,٠٠	٨١,٤	٦٧,١	١٥,٦٠٢	٠,٨٣٣	٠,٧٦٦	٠,٨٤٣	ـ ١٥

المصدر: المصدر نفسه.

سادساً: الصادرات والواردات

الجدول الرقم (٣٣)
الصادرات والواردات (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات الإجمالية (فوب)	معدل النمو بالمئة (٢٠٠٧)	الواردات الإجمالية (سيف)	معدل النمو بالمئة (٢٠٠٧)
٢٠٠٢	١١١٧٣,٠	ـ	٦٠٠٥,٢	ـ
٢٠٠٣	١١٦٦٩,٧	ـ	٦٥٧٢,٢	ـ
٢٠٠٤	١٣٣٨١,٠	ـ	٨٦١٥,٦	ـ
٢٠٠٥	١٨٦٩١,٨	ـ	٨٨٢٧,٠	ـ
٢٠٠٦	٢١٥٨٦,٥	ـ	١٠٨٩٧,٥	ـ
٢٠٠٧(*)	٢٥٦٠٢,٠	١٨,٦	١٢١١٢,٢	١١,١

(*) بيانات أولية: مصدرها (١) الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، ومصادر وطنية أخرى.
(٢) صندوق النقد الدولي واتجاهات التجارة الخارجية، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.
المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨**.

الجدول الرقم (٣٤)
قيمة صادرات النفط الخام

(مليون دولار)

٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧(*)
٨٢٩٠	٩٠٧٩	١٣١٨٩	١٤٣٧٨	١٦٥٢٣

(*) بيانات أولية.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٥)
الصادرات الصناعية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات

قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات (بالمئة)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن من إجمالي الصادرات (بالمئة)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (بالمئة)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (بالمئة)	
١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥
٢٨٦,٤	١٠٤٦,٨	٥,٢	٥,٦	١,٠٠	٠,٨	٩١,٩	٨٥,٩	١,٩	٧,٧

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٦)
الصادرات والواردات الزراعية

(مليون دولار)

الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي (بالمئة)		الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي (بالمئة)	
٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٠ـ ٢٠٠٦	٢٠٠٥ـ ٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٠ـ ٢٠٠٦	٢٠٠٥ـ ٢٠٠٦
٣٩٩	٤٨٦	٩٥٠	٣٢٧	٣٨١	ـ٠,٨	١٦,٦	١٠٩٧	١٠٦٤	١٥١٩	٩٧٨	٧٣٠	ـ٦,٦	ـ٢٥,٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣٧)
الصادرات والواردات البينية العربية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات البينية (فوب)	معدل النمو بالمئة (٢٠٠٧)	الواردات البينية (سيف)	معدل النمو بالمئة (٢٠٠٧)
٢٠٠٢	١٤٩٣,١	ـ	٢٠٦٧,٠	ـ
٢٠٠٣	١٣٢٣,٥	ـ	١٨٩٥,٢	ـ
٢٠٠٤	١٥٩٣,٠	ـ	٣٠٧١,٥	ـ
٢٠٠٥	٢٠٦٤,٠	ـ	٢٨٦٤,٢	ـ
٢٠٠٦	٢٦٨١,٧	ـ	٣٤١٩,٢	ـ
٢٠٠٧*	٢٨٩١,٥	٧,٨	٣٨٦٤,٣	١٣

(*) بيانات أولية: مصدرها (١) الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، ومصادر وطنية أخرى.

(٢) صندوق النقد الدولي واتجاهات التجارة الخارجية، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

المصدر: المصدر نفسه.

تخفيض سعر بيع المجلات
التي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مساهمةً من مركز دراسات الوحدة العربية في تشجيع المواطن العربي على قراءة المجلات الأكاديمية، وتنمية اطلاعه على البحوث الموجهة بما يغني الفكر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأدبياً، فقد قرر تخفيض سعر بيع المجلات التي تصدر عنه، وهي ● مجلة **المستقبل العربي** (الشهرية) ● **المجلة العربية للعلوم السياسية** (الفصلية) ● مجلة **بحوث اقتصادية عربية** (الفصلية) ● مجلة **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع ـ فصلية)، وذلك وفق الآتي:

- لبنان (٢٠٠٠) ليرة لبنانية، بدلاً من (٣٠٠٠ ل.ل.).
- سورية (٥٠) ليرة سورية، بدلاً من (٧٥ ل. س.)
- الأردن (١) دينار أردني، بدلاً من (١,٥ دينار).
- الكويت (٢/١) دينار كويتي، بدلاً من (١ دينار).
- الإمارات (٨) درهم إماراتي، بدلاً من (١٢ درهم).
- البحرين (٢/١) دينار بحريني، بدلاً من (١ دينار).
- قطر (٨) ريال قطري، بدلاً من (١٢ ريال).
- السعودية (٨) ريال سعودي، بدلاً من (١٢ ريال).
- اليمن (٣٠٠) ريال، بدلاً من (٣٥٠ ريال).
- عُمان (٢/١) ريال عُماني، بدلاً من (١ ريال).
- مصر (٦) جنيه مصري، بدلاً من (٨ جنيه).
- ليبيا (٢) دينار ليبي، بدلاً من (٣ دينار).
- الجزائر (١٥٠) دينار جزائري، بدلاً من (٢٥٠ دينار).
- المغرب (١٠) درهم مغربي، بدلاً من (١٥ درهم).
- موريتانيا (٢٥٠) أوقية موريتانية، بدلاً من (٣٥٠ أوقية).

صدر حديثاً
عن المنظمة العربية للترجمة

المنظمة العربية للترجمة

١ ـ أسس السيميائيّة	تأليف:	دانيال تشاندلِر
	ترجمة:	طلال وهبه
		□□
٢ ـ خمسون مفكراً أساسياً معاصراً	تأليف:	جون ليشته
	ترجمة:	فاتن البستاني
		□□
٣ ـ في الثورة	تأليف:	حنّة أرِنْدت
	ترجمة:	عطا عبد الوهاب
		□□
٤ ـ صور المعرفة مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة	تأليف:	باتريك هيلي
	ترجمة:	نور الدين شيخ عبيد
		□□
٥ ـ اختلاق الميثولوجيا	تأليف:	مارسيل ديتيان
	ترجمة:	مصباح الصمد
		□□
٦ ـ حرب اللغات والسياسات اللغوية	تأليف:	لويس جان كالفي
	ترجمة:	حسن حمزة
		□□
٧ ـ الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية	تأليف:	بارينجتون مور
	ترجمة:	أحمد محمود
		□□
٨ ـ حديث الطريقة	تأليف:	رينيه ديكارت
	ترجمة:	عمر الشارني
		□□
٩ ـ أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترنسندنتالية	تأليف:	إدموند هوسرل
	ترجمة:	إسماعيل المصدق
		□□
١٠ ـ المرئي واللامرئي	تأليف:	موريس مرلو ـ بونتي
	ترجمة:	عبد العزيز العيادي
		□□
١١ ـ تطوّر صورة الشرق في الأدب الإنجليزي	تأليف:	ناجي عويجان
	ترجمة:	تالا صبّاغ
		□□
١٢ ـ الكذبة الرومنسية والحقيقة الروائية	تأليف:	رينيه جيرار
	ترجمة:	رضوان ظاظا
		□□

بناية بيت النهضة، شارع البصرة ـ ص.ب ٥٩٩٦ ـ ١١٣ الحمرا ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان هاتف: ٧٥٣٠٣١ (٩٦١١) فاكس: ٧٥٣٠٣٢ (٩٦١١)
e-mail: info@aot.org.lb web site: http://www.aot.org.lb